سعر النسخة 100 ليرة سورية

العدد 748 – الأحد 21 حزيران/ يونيو 2026 – السنة الخامسة عشرة

www.enabbaladi.net

عنب بلدي

enab baladi

من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

هيئة الاستثمار السورية..
مئات الفرص تواجه
بطء الترخيص

14

الداخلية السورية..
سباق الهيكلة في ظروف معقدة

ملف خاص

وزارة الداخلية السورية تستعرض الزي الرسمي لعناصرها – 17 آذار 2026 (وزارة الداخلية)

02 أخبار سوريا

حسابات معقدة
تمنع دمشق
من التدخل ضد "حزب الله"

03 أخبار سوريا

احتجاجات متنقلة
تدفع جدل العدالة الانتقالية
في سوريا إلى الواجهة

04 شؤون محلية

ترحيب حذر
بنقل المواقف من "الثورة"
إلى جسر "الحرية" بدمشق

07 شؤون محلية

قانا..
قرية تتحول إلى سلة
خضراوات لمحافظة الحسكة

16 ثقافة وفن

أمانة والي:
أدوار الشر
تمنح الفنان فرصة للتعبير

18 رياضة

محترفو الكرة السوريون
في الخارج..
فرصـــة مهـدورة

منقطعون يعودون إلى قاعة الامتحانات في سوريا

15

يجلس إبراهيم على مقاعد الدراسة مجددًا، بعد انقطاع لأكثر من 15 عامًا، بسبب أحداث الثورة السورية، والتحاقه بصفوف المعارضة، ليقدم امتحانات الشهادة الأساسية (التاسع)، مع طلاب يصغرونه بعقد ونصف، أملًا بترقية في وظيفته، التي باتت تتطلب الشهادة إلى جانب خبرته الطويلة.

ويتوقف عمل إبراهيم، المقاتل السابق، والمدرب العسكري في وزارة الدفاع السورية حاليًا، على الشهادة، إذ إنه لن يترك مكانه بسبب إهماله دراسة سنة واحدة لأخذ شهادة "التاسع"...

محللون يشككون بجدية مطالب ترامب

حسابات معقدة تمنع دمشق من التدخل ضد "حزب الله"

عنب بلدي – ركان الخضر

أثارت تصريحات الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، حول إمكانية أن تلعب دمشق دورًا في الحرب ضد "حزب الله" اللبناني، تساؤلات عدة حول طبيعة هذا الدور ومدى قابليته للتطبيق، والآثار المترتبة على خطوة كهذه على سوريا ولبنان والمنطقة عمومًا.

وكان ترامب صرح في كلمة أمام قمة مجموعة السبع في فرنسا، في 16 من حزيران الحالي، أنه اقترح على إسرائيل أن تتولى سوريا التعامل مع "حزب الله"، بدلًا من القوات الإسرائيلية.

وجاء تصريح الرئيس الأمريكي بعد أيام قليلة من حديث سابق عن إمكانية توصية الحكومة السورية بمساعدة إسرائيل في حربها ضد الحزب.

وعبّر ترامب في مقابلة مع شبكة "NBC" الأمريكية، في 7 من حزيران الحالي، عن رغبته في رؤية ما وصفه بـ"هجوم جراحي أكثر دقة ضد (حزب الله)".

وأبدى الرئيس الأمريكي استعداد بلاده للمساعدة، مشيرًا إلى إمكانية توصية الحكومة السورية بالمشاركة في العملية.

أبعاد التصريح الأمريكي

الباحث في مركز "جسور للدراسات" وائل علوان، قال في حديث إلى عنب بلدي، إن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، يعتبر من الرؤساء المعروفين على مستوى العالم أنه يباشر المفاوضات عبر التصريحات الإعلامية، كما يستخدم خطابه الإعلامي الكثيف ويكرر تصريحاته لتمرير الرسائل السياسية والتفاوضية.

وبالتالي فإن تصريحات ترامب حول دور سوري في لبنان، وفق علوان، ليس بالضرورة أن تعبر تمامًا عما سيحدث على الأرض، فهذه التصريحات الأمريكية قد تشكل ضغطًا على لبنان و"حزب الله"، ولا تشترط أن يكون هناك مشروع لتدخل سوري حاليًا في لبنان.

وأضاف الباحث علوان أن تصريحات المسؤولين السوريين، وفي مقدمتهم الرئيس السوري أحمد الشرع، كانت واضحة بعدم وجود نية لدمشق للتدخل في لبنان، مشيرًا إلى أن أي مساعدة يمكن أن تقدمها سوريا للبنان ستكون ضمن إطار العلاقة التي تحفظ السيادة الكاملة بين البلدين وتعزز التنسيق والتعاون بينهما.

وأوضح أن ما قد يحتاج إليه لبنان من سوريا يجب أن يكون محل نقاش من قبل الحكومة اللبنانية مع الحكومة السورية، رغم أن تصريحات ترامب قد توحي بخلاف ذلك، مرجحًا أنها تصريحات سياسية تهدف منها الإدارة الأمريكية إلى فرض ضغط ما أو رسائل معينة .

وبيّن علوان أن أسباب اختيار الحكومة الأمريكية للحديث عن دور سوري دون غيره في لبنان، يعود إلى أن سوريا باتت تمثل محور استقرار المنطقة، مشيرًا إلى أن الانتقال السياسي الذي حصل في البلاد عقب سقوط نظام الأسد في أواخر عام 2024، شكّل تغييرًا على مستوى المنطقة ككل ولم يقتصر على سوريا فحسب، وأدى إلى انتقال دمشق من محور للإرباك وتصدير المشكلات وعدم الاستقرار والفوضى إلى محور الاستقرار على مستوى كل المنطقة.

كما أن الموقع الجيوسياسي السوري، برأي علوان، يجعلها الفاعل الرئيس إن لم يكن الوحيد فيما يخص الملف اللبناني، الأمر الذي يجعل من الطبيعي أن يركز الرئيس الأمريكي على دور سوري دون غيره في لبنان.

من جانبه، يعتقد الباحث في "مركز الحوار للأبحاث والدراسات" بواشنطن عمار جلو أن التصريحات الأمريكية تندرج في إطار محاولة إعادة توزيع النفوذ في المنطقة عبر تحجيم الدور الإيراني، وإعطاء أدوار لأطراف أخرى تشمل المنطقة ككل ولا تقتصر على سوريا.

وتشمل هذه السياسة الأمريكية، برأي جلو، تعزيز النفوذ التركي وإعطاء دور أكبر للقوة الناعمة للحكومات الخليجية عبر استخدام قدراتها الاقتصادية والدبلوماسية التي أثبتت نجاحًا في حل أو التأثير على كثير من مشكلات المنطقة، بالإضافة إلى الدور الإسرائيلي الذي يعتمد على القوة العسكرية.

فالحديث الأمريكي عن دور سوري في لبنان، يندرج ضمن هذه السياسة التي تشمل المنطقة ككل، بحسب الباحث عمار جلو.

أسباب رفض المقترح الأمريكي

نفى الرئيس السوري، أحمد الشرع، وجود أي نية لدى سوريا للتدخل في لبنان، واصفًا الأنباء المتداولة حول ذلك بأنها "شائعات".

وجاءت تصريحات الشرع خلال لقاء جمعه بوفد من وجهاء وأعيان محافظة ريف دمشق، في 12 من حزيران الحالي.

كما كشف المستشار الإعلامي للرئاسة السورية، أحمد موفق زيدان، أن الولايات المتحدة اقترحت على دمشق التدخل في لبنان في ظل التطورات الأمنية المتسارعة، إلا أن سوريا رفضت هذا الطرح وأكدت أنها ليست معنية بأي تدخل عسكري أو أمني في الشأن اللبناني.

وقال زيدان في مقابلة مع قناة "العربية" السعودية، في 15 من حزيران، إن سوريا تدعم بسط الدولة اللبنانية سيطرتها على كامل أراضيها، مشددًا على أن دعم الحكومة اللبنانية لا يكون عبر التدخلات العسكرية، بل من خلال تمكين مؤسسات الدولة وتعزيز سلطتها الشرعية.

استبعد الباحث عمار جلو احتمالية لعب دور سوري في لبنان، دون إسقاط إمكانية انخراط دمشق في مواجهة "حزب الله" من خلال محاصرته وتجفيف منابع تمويله وسلاحه من الأراضي السورية، بعيدًا عن خوض عملية سورية في الداخل اللبناني.

وبيّن جلو أن أي انخراط سوري في الأراضي اللبنانية، سيحمل تداعيات وأزمات ربما تشمل المنطقة، لأن الذاكرة اللبنانية مفعمة بالسوداوية والمأساوية والسلبيات تجاه أي تدخل سوري، الأمر الذي سيؤدي إلى إعادة الاصطفافات الداخلية في لبنان، من خلال الإجماع على مواجهة هذا التدخل من قبل جميع الأطراف اللبنانية بمن فيهم المتقاربون مع دمشق.

كما أن أي عملية سورية في لبنان ستؤدي، بحسب الباحث عمار جلو، إلى احتمالية انفجار كبير لكل الجبهات في المنطقة من إيران إلى غزة إلى سوريا ولبنان، ما يجعل احتمالية تنفيذ عملية كهذه ضعيفًا ومستبعدًا في الظروف الراهنة.

واتفق الباحث وائل علوان مع جلو في استبعاد احتمالية أي تدخل سوري ضد "حزب الله" بشكل منفرد أو واسع، موضحًا أن الحكومة السورية لا ترغب في التصعيد والتأثير على استقرار المنطقة، خاصة أن التدخل ضد "حزب الله" لن يقتصر عليه وحده، الأمر الذي يجعل دمشق تتخذ موقفًا حذرًا من أي عملية خارج الحدود.

وأضاف علوان أن أي عملية سورية في الخارج لن تجري دون حسابات دقيقة جدًا، وبالتنسيق الكامل مع الحكومة اللبنانية تجاشيًا للفوضى وردود الفعل غير المحسوبة، سواء من جهة لبنان أو من جهات أخرى.

تأثير الرفض السوري على العلاقة مع واشنطن

يطرح الرفض السوري للمقترح الأمريكي بعض التساؤلات حول مدى تأثيره على العلاقة بين دمشق وواشنطن، بعد التحسن الملحوظ الذي شهدته خلال الفترة الماضية.

وكانت العلاقات السورية- الأمريكية تطورت في عهد الحكومة الجديدة بعد عقود طويلة من القطيعة والفتور، تخللها رفع أغلب العقوبات الأمريكية المفروضة على دمشق، وشهدت زيارة الرئيس السوري، أحمد الشرع، إلى واشنطن في تشرين الثاني 2025.

كما أن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، لا يكاد يذكر سوريا دون توجيه المديح والإعجاب بنظيره السوري، مشيرًا إلى أنه "قام بعمل رائع" في بلاده وتمكن من توحيدها في فترة زمنية قصيرة.

يرى الباحث وائل علوان أن الرد السوري على التصريحات الأمريكية بخصوص لعب دور في لبنان ضد "حزب الله" لم يكن رفضًا لمقترح أمريكي بالمعنى الحرفي، فالتصريحات الأمريكية برأيه لم ترق إلى مستوى مقترح، مرجحًا أن يكون المبعوث الأمريكي إلى سوريا، توم براك، قد تحدث مع القيادة السورية حول دور يمكن أن تلعبه دمشق في استقرار لبنان ودعم الحكومة والجيش اللبناني.

وأشار علوان إلى احتمالية أن تضطر الحكومة السورية إلى الدفاع عن حدودها عبر عمليات محدودة بالتنسيق مع الجيش اللبناني في المستقبل، منوهًا إلى أن الحديث حول هذا الموضوع ما زال مبكرًا، كما أنه لن يكون في حالة حصوله بصورة مقترح أمريكي على دمشق أن تسارع إلى تنفيذه بشكل مباشر، بقدر ما سيكون بناء على المصلحة الوطنية ومصلحة المنطقة وفي إطار التنسيق الكامل مع الحكومة اللبنانية.

من جهته، يرى الباحث عمار جلو أن الإدارة الأمريكية تأخذ بعين الاعتبار رأي الطرف الآخر، الأمر الذي يجعل قدرة دمشق على التحايل على الطلب الأمريكي للعب دور في لبنان ممكنًا عن طريق إقناع واشنطن برأي الحكومة السورية.

وأضاف جلو أن دمشق سبق أن نجحت في أمر مشابه، من خلال تجاوز الشرط الأمريكي المتعلق بإقصاء المقاتلين الأجانب من سوريا لإعادة العلاقات مع الولايات المتحدة، مشيرًا إلى أن استخدام الأسباب المقنعة لرفض دمشق للتدخل في لبنان سيكون مفهومًا ومقبولًا من الإدارة الأمريكية.

الرئيس السوري أحمد الشرع يلتقي المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا توم براك – 16 نيسان 2026 (الرئاسة السورية)

بين الانتقام ومسؤولية المؤسسات

احتجاجات متنقلة تدفع جدل العدالة الانتقالية إلى الواجهة

مظاهرة في بلدة كفرنبل بريف إدلب الجنوبي تدعو إلى محاسبة فلول النظام السابق – 12 حزيران 2026 (صنع في كفرنبل/فيسبوك)

عنب بلدي – يزن قر

مع عودة ملف العدالة الانتقالية إلى واجهة المشهد السوري، تشهد عدة مناطق في البلاد موجة من الاحتجاجات والمطالبات الشعبية بمحاسبة شخصيات ارتبطت بالنظام السابق، في تعبير واضح عن حجم الغضب المتراكم لدى شرائح واسعة من السوريين بعد سنوات طويلة من الانتهاكات والاعتقال والقتل والإخفاء القسري.

هذه المطالب، رغم مشروعيتها بالنسبة لكثير من الضحايا وذويهم، فتحت في الوقت ذاته نقاشًا حساسًا حول الحدود الفاصلة بين العدالة والانتقام، وبين المحاسبة القانونية والممارسات التي قد تخرج عن إطار الدولة والقضاء.

وخلال الأيام الماضية، امتدت الاحتجاجات من إدلب إلى حلب ودمشق ومناطق أخرى، رافعة شعارات تدعو إلى محاسبة من يوصفون بـ"الشبيحة" و"فلول النظام السابق"، وإبعادهم عن بعض المناطق، في وقت تؤكد فيه وزارة الداخلية السورية أن ملف المحاسبة يجب أن يبقى ضمن اختصاص المؤسسات القضائية والأمنية، بعيدًا عن الأحكام الجماعية أو العقوبات القائمة على الانتماء أو الاتهامات غير المثبتة.

ولم يقتصر الجدل على المستوى السياسي والقانوني، بل امتد إلى البعد الديني والمجتمعي أيضًا، إذ أعاد مجلس الإفتاء الأعلى في سوريا نشر فتواه المتعلقة بحكم الثأر والانتقام، مؤكدًا أن المطالبة بالحقوق والقصاص حق مشروع للمظلوم، لكن استيفاء هذه الحقوق يجب أن يتم عبر القضاء والجهات المختصة حصرًا.

كما شدد المجلس على أن الثأر والانتقام خارج إطار القانون محرمان شرعًا لما يترتب عليهما من تهديد للسلم الأهلي ونشر للفوضى وإثارة للفتن داخل المجتمع، داعيًا إلى تسريع إجراءات القضاء وتحقيق العدالة وإنصاف الضحايا بما يمنع اللجوء إلى ردود الفعل الفردية.

وتكشف هذه التطورات عن واحدة من أكثر المعضلات تعقيدًا في المراحل الانتقالية التي تعقب النزاعات والحروب، فالمجتمعات الخارجة من عقود من القمع والانتهاكات تواجه تحديًا مزدوجًا يتمثل في الاستجابة لمطالب الضحايا وتحقيق العدالة من جهة، والحفاظ على السلم الأهلي ومنع الانزلاق نحو أشكال جديدة من الإقصاء أو الثأر الجماعي من جهة أخرى.

وتزداد حساسية هذا التحدي في الحالة السورية، حيث لا تزال جراح الحرب مفتوحة، فيما لم تكتمل بعد المؤسسات والآليات القانونية الناظمة لمسار العدالة الانتقالية. وفي ظل تصاعد الجدل حول طبيعة هذه الاحتجاجات وحدودها القانونية، عاد ملف العدالة الانتقالية إلى واجهة النقاش العام بوصفه أحد أكثر الملفات حساسية في المرحلة الراهنة.

تعكس المطالب الشعبية بالمحاسبة رغبة واسعة في إنصاف الضحايا ومساءلة المسؤولين عن الانتهاكات التي ارتُكبت خلال سنوات الحرب، إلا أن هذه المطالب تتقاطع في الوقت نفسه مع تحديات تتعلق بكيفية تحقيق العدالة ضمن الأطر القانونية والمؤسساتية، بعيدًا عن منطق الانتقام أو العقاب الجماعي.

ومع اتساع رقعة الاحتجاجات وتنوع شعاراتها، برزت نقاشات حقوقية وقانونية حول حدود المحاسبة، وآليات تحديد المسؤوليات الفردية، ودور مؤسسات الدولة في إدارة هذا المسار بما يضمن إنصاف الضحايا والحفاظ على السلم الأهلي في آن واحد.

بين الحق بالمحاسبة وخطر العقاب الجماعي

يرى المدير التنفيذي لمنظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"، بسام الأحمد، في حديث إلى عنب بلدي، أن النقاش الدائر اليوم حول محاسبة المتورطين في الانتهاكات يجب أن يميز بوضوح بين المطالب المشروعة بالعدالة وبين الممارسات التي تتحول إلى استهداف جماعات أو طوائف كاملة تحت هذا العنوان.

وقال الأحمد، إن من حق الضحايا وأسرهم المطالبة بالمحاسبة وكشف الحقيقة عبر الوسائل السلمية والقانونية، سواء من خلال التظاهر السلمي أو إصدار البيانات أو تنظيم الروابط والجمعيات الحقوقية، إلا أن هذا الحق لا يمكن أن يتحول إلى مبرر للاعتداء على الممتلكات أو إطلاق دعوات المقاطعة أو تحميل مجتمعات بأكملها مسؤولية جرائم ارتكبها أفراد منها.

وأضاف أن العدالة تقوم أساسًا على المسؤولية الفردية لا الجماعية، مشيرًا إلى أن تعميم الاتهام على جماعة أو طائفة بأكملها يناقض جوهر العدالة التي يطالب بها الضحايا أنفسهم.

فالمحاسبة، بحسب الأحمد، يجب أن تستند إلى الأدلة والتحقيقات وتحديد المسؤوليات الفردية، لا إلى الانتماءات الاجتماعية أو المناطقية أو الطائفية، لأن تحويل العدالة إلى عقاب جماعي لا يؤدي إلا إلى إنتاج مظالم جديدة بدل معالجة المظالم القديمة.

> تحويل العدالة إلى عقاب جماعي لا يؤدي إلا إلى إنتاج مظالم جديدة بدل معالجة المظالم القديمة.
>
> بسام الأحمد
> المدير التنفيذي لمنظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"

خطاب الكراهية بوابة الانتهاكات الجديدة

حذر الأحمد من أن الخطابات الطائفية والتحريضية التي ترافق بعض التحركات الشعبية تشكل خطرًا لا يقل عن خطر الإفلات من العقاب نفسه، معتبرًا أن معظم الانتهاكات الكبرى التي شهدتها سوريا خلال السنوات الماضية سبقتها حملات تحريض ونزع لإنسانية عن الخصوم وتصويرهم كأعداء جماعيين.

وأشار إلى أن التجربة السورية أظهرت مرارًا كيف يمكن للخطاب القائم على التخوين أو التعميم أو الشيطنة أن يمهد الطريق أمام أعمال العنف والانتهاكات الجسدية لاحقًا.

يرى الأحمد أن حماية السلم الأهلي لا تقتصر على منع الاعتداءات الميدانية، بل تشمل أيضًا مواجهة الخطابات التي تزرع الكراهية وتدفع نحو الاستقطاب والانقسام المجتمعي، خصوصًا في مرحلة حساسة تحاول فيها البلاد الخروج من إرث طويل من الصراع.

العدالة الانتقالية مسؤولية المؤسسات لا الشارع

العدالة الانتقالية لا يمكن أن تتحقق عبر الشارع أو من خلال مبادرات فردية، بل تحتاج إلى مؤسسات مستقلة وقادرة على إدارة ملفات الحقيقة والمحاسبة وجبر الضرر وإصلاح المؤسسات، بحسب الأحمد.

ويمكن للضحايا والمجتمع المدني أن يلعبوا دورًا مهمًا في الضغط والمناصرة والمطالبة بالحقوق، لكن تنفيذ العدالة نفسها يجب أن يبقى من اختصاص القضاء والهيئات المختصة.

وأكد الأحمد أن أي محاولة لأخذ العدالة باليد أو فرض العقوبات خارج الأطر القانونية تنسف الأساس الذي تقوم عليه العدالة الانتقالية، وتعيد إنتاج منطق القوة بدل منطق القانون.

> حصول شخص أو جماعة على صفة "الضحية" لا يمنحها حق ارتكاب انتهاكات بحق الآخرين، لأن الضحية التي تمارس التعذيب أو القتل أو التحريض تتحول بدورها إلى طرف منتهك يجب أن يخضع للمحاسبة.
>
> بسام الأحمد
> المدير التنفيذي لمنظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"

القضاء المستقل ضمانة العدالة

من جانبه، يرى مدير مبادرة "تعافي" والخبير في العدالة الانتقالية أحمد حلمي، في حديث إلى عنب بلدي، أن جوهر العدالة يبدأ من وجود سلطة قضائية مستقلة وقادرة على تحديد المسؤوليات والعقوبات وفق حجم الجريمة وطبيعتها، محذرًا من أن استبدال منطق الانتقام الجماعي بالقضاء يقود إلى الفوضى، ويعيد إنتاج ممارسات الأنظمة الاستبدادية التي عانى منها السوريون لعقود.

وأشار حلمي إلى أن أحد أبرز أخطاء نظام الأسد تمثل في اعتماده سياسة العقاب الجماعي بحق المدن والمجتمعات المحلية، حيث كانت مناطق كاملة تتعرض للقصف أو الحصار أو التدمير بسبب أفعال مجموعات أو أفراد محددين. ولذلك، فإن إعادة إنتاج هذا المنطق اليوم تحت أي عنوان آخر يعني، بحسب حلمي، تكرار التجربة ذاتها بدل تجاوزها، مؤكدًا أن العدالة الحقيقية تقوم على مساءلة كل شخص وفق أفعاله الفردية لا وفق انتمائه أو بيئته الاجتماعية.

> العدالة الحقيقية تقوم على مساءلة كل شخص وفق أفعاله الفردية لا وفق انتمائه أو بيئته الاجتماعية.
>
> أحمد حلمي
> مدير مبادرة " تعافي" – خبير ممارس في العدالة الانتقالية

المسؤولية الفردية أساس المحاسبة

شدد حلمي على أن تحميل القرى أو المدن أو الطوائف مسؤولية أفعال أفراد منها يتناقض مع أبسط مبادئ القانون، موضحًا أن العدالة تقتضي التمييز بين المتورطين وغير المتورطين، وبين من ارتكب جرائم جسيمة ومن لم يثبت بحقه أي انتهاك.

ويرى أن الدعوات التي تتحدث عن معاقبة مجتمعات بأكملها أو حرمانها من حقوقها بسبب وجود متورطين بينها، تؤدي عمليًا إلى ظلم الأبرياء وإلى توسيع دائرة الضحايا بدل تضييقها.

كما حذر من أن الخطابات القائمة على التعميم والتخوين الجماعي لا تؤدي فقط إلى ظلم فئات واسعة من الناس، بل تدفع أيضًا نحو مزيد من الانغلاق والاستقطاب، وتغلق أبواب الاندماج والمصالحة أمام شرائح كاملة من المجتمع، ما يجعلها عاملًا إضافيًا في تعقيد عملية التعافي الوطني.

العدالة طريق الاستقرار لا الانتقام

يعتبر حلمي أن العدالة لا تقتصر على معاقبة المسؤولين عن الانتهاكات، بل تشكل أيضًا ركيزة أساسية لبناء دولة مستقرة وقادرة على حماية حقوق مواطنيها مستقبلًا.

ومن هذا المنطلق، يرى أن قتل المتهمين أو معاقبتهم خارج إطار القضاء لا يمنح الضحايا العدالة التي يبحثون عنها، بل يحرمهم من حقهم في رؤية الحقيقة تُكشف والمسؤولين يُحاسَبون ضمن محاكمات عادلة وعلنية.

وقال إن المسؤولية الأساسية تقع اليوم على عاتق مؤسسات الدولة، ولا سيما وزارة العدل ووزارة الداخلية وهيئة العدالة الانتقالية، التي يفترض أن تقدم رؤية واضحة وآليات شفافة للمحاسبة. فكلما ازدادت ثقة المواطنين بقدرة المؤسسات على استعادة الحقوق وملاحقة المسؤولين عن الجرائم، تراجعت الدعوات إلى أخذ الحقوق باليد، وتعززت فرص حماية المجتمع من الانزلاق إلى دوائر جديدة من العنف والثأر.

يطبق بداية تموز

ترحيب حذر بنقل المواقف بدمشق من "الثورة" إلى جسر "الحرية"

دمشق – غنى جبر

ابتداء من 1 من تموز المقبل، تشهد حركة النقل الداخلي في العاصمة دمشق قرارًا تنظيميًا جديدًا يتعلق بنقل مواقف انطلاق ووصول "السرافيس" العاملة على خطوط القابون ومساكن برزة وبرزة البلد، من موقعها الحالي في شارع "الثورة" إلى موقع جديد أسفل جسر "الحرية".

ويُنظر إلى ملف نقل المواقف في دمشق على أنه من القضايا الخدمية البارزة، في ظل تكرار قرارات إعادة توزيع مراكز انطلاق "السرافيس" والحافلات بين مواقع داخل المدينة وأخرى بديلة.

إلا أن هذه القرارات غالبًا ما كانت تواجَه بآراء متباينة بين من يعتبرها خطوة تنظيمية ضرورية، وبين من يرى أنها تزيد من أعباء التنقل اليومية وتفرض مسارات أطول وتكاليف إضافية على الركاب والسائقين.

مطالب بشأن التعرفة والمسار

طالب محمد سعيد طاهر، وهو سائق يعمل على خط "مساكن برزة- شارع الثورة"، الجهات المعنية بتأمين موقف مجهز ومخصص للسائقين كخطوة أولى وأساسية عند تنفيذ القرار.

وتحدث محمد لعنب بلدي عن ضرورة تعديل تعرفة الركوب الحالية البالغة 3000 ليرة سورية، لتصبح 3500 ليرة على الأقل، بما يتناسب مع المسافة الإضافية والتغير في مسار الخط بعد نقل المواقف.

وفيما يتعلق بمسار الخط، أشار محمد إلى أن ملامح طريق العودة لا تزال غير واضحة للسائقين حتى الآن، وأن طريق الذهاب لا يشكل عائقًا، إذ يعتمد مسار "خط مزة جبل".

أما بشأن أزمة الازدحام المروري، فقد اعتبر محمد أن الموقف الحالي في شارع "الثورة" يعاني من تضييق مستمر، حيث تمنع شرطة المرور السائقين من التوقف فيه بشكل متكرر، مشيرًا إلى أن الانتقال إلى جسر "الحرية" قد يكون أكثر فائدة لعمل السائقين نظرًا إلى توفر أعداد أكبر من الركاب هناك.

بينما لفت السائق "أبو علي" إلى أن قرار نقل المواقف إلى أسفل جسر "الحرية" يتطلب دراسة دقيقة وتقييمًا فعليًا بعد تطبيقه على أرض الواقع، مشيرًا إلى أنه لا يمكن الحكم النهائي على هذه التجربة قبل اختبارها بشكل عملي.

موقف خطوط "سرافيس" برزة البلد في شارع الثورة بدمشق – 18 حزيران 2026 (عنب بلدي)

وأكد أن الهدف الأساسي الذي يسعى إليه السائقون والمواطنون، على حد سواء، هو الهروب من الضغط المروري الخانق، وازدحام السيارات والمارة، والتوجه نحو مواقف أكثر تنظيمًا.

وفيما يتعلق بالقدرة الاستيعابية للموقع الجديد، أشار إلى أن أسفل جسر "الحرية" يضم حاليًا ما يقارب 20 خطًا للنقل، ويحتوي كل خط على عدد كبير من الآليات يتراوح ما بين 50 و70 سيارة، والغاية هي إيجاد مكان مناسب، يخدم مصلحة المواطن وأصحاب السيارات في آن واحد.

وتابع أن نقل المواقف سيجعل مسار الخطوط أطول، ما يضع أصحاب السيارات والسائقين أمام معاناة إضافية وغياب للتناسب بين طول المسافة وأسعار الوقود المرتفعة والتعرفة الرسمية المحددة.

من جهته، قال خالد حمزة الإمام، وهو سائق يعمل على خط القابون، إن القرار يعد خطوة صائبة وإيجابية، مشيرًا إلى أن تنظيم المواقف هناك بشكل نظامي يعد أفضل بكثير من تكدس الحافلات والمارة في شارع "الثورة".

وأوضح أن السائقين مجبرون في طريق العودة على التوقف مجددًا في شارع "الثورة" من الجهة المقابلة، ولكن ضمن المواقف المستحدثة.

قرارات سابقة وتباين في الآراء

يأتي هذا القرار في سياق سلسلة من إجراءات تنظيم شهدتها العاصمة خلال فترات سابقة، والتي لاقى بعضها جدلًا واستياء من قبل الركاب والسائقين، نتيجة انعكاساتها على حركة التنقل والأعباء المعيشية.

وفي وقت سابق، ومع قرار نقل كراجات "الست" إلى "شارع الثلاثين"، عبّر عدد من الأشخاص لعنب بلدي عن استيائهم من الخطوة، معتبرين أنها ستؤدي إلى زيادة الأعباء المعيشية وتعقيد حركة التنقل اليومي.

وقال أحد السائقين، إن السكان اعتادوا لسنوات وجود الكراجات في قلب المدينة، فيما أشار عدد من الركاب إلى أن نقلها سيجبرهم على استخدام أكثر من وسيلة نقل للوصول إلى وجهاتهم، ما يعني تكاليف إضافية.

وذكر آخرون أن القرار قد ينعكس سلبًا على السائقين والركاب معًا نتيجة زيادة المصاريف وتبدّل مسارات النقل، مؤكدين أن تبرير تخفيف الازدحام لا يبدو مقنعًا، خاصة مع وجود مناطق تعاني أصلًا من اكتظاظ مروري، ما قد يؤدي إلى نقل الضغط بدلًا من تخفيفه.

وحذّر بعض الركاب من أن سكان الضواحي سيكونون الأكثر تضررًا، لأن تنقلاتهم اليومية ستصبح أكثر صعوبة وتكلفة.

ومع تباين وجهات النظر بين السائقين والركاب حول نقل المواقف بين من يراه فرصة لتحسين الواقع المروري ومن يخشى من انعكاساته على تكلفة التنقل ومساراته، تبقى النتائج العملية هي الحكم الأول والأخير على جدوى تلك القرارات.

انتظار لأيام

شكاوى من صعوبة الحصول على مواعيد في مديرية نقل حلب

حلب– محمد ديب بظت

تحولت المنصة الإلكترونية التي أطلقتها مديرية النقل في حلب لتنظيم حجز المواعيد المسبقة إلى موضع شكاوى من قبل عدد من المراجعين، الذين يقولون إن الحصول على موعد بات يتطلب متابعة مستمرة للمنصة وانتظارًا قد يمتد لأيام، في وقت ترتبط بعض المعاملات بمواعيد والتزامات لا تحتمل التأخير.

مراجعون وموظفون داخل مديرية النقل في حلب – 3 حزيران 2026 (مديرية النقل بحلب/ فيسبوك)

وكانت مديرية النقل أطلقت المنصة بهدف تنظيم استقبال المراجعين وتخفيف الازدحام داخل دوائرها، عبر تخصيص مواعيد مسبقة لإنجاز المعاملات بدلًا من الحضور المباشر، إلا أن عددًا من المراجعين يرون أن الآلية الحالية خلقت تحديات جديدة تتعلق بصعوبة الوصول إلى المواعيد المتاحة ومحدودية فترات فتح المنصة.

صعوبة بالحجز

محمد الأحمد، أحد المراجعين الساعين إلى إنجاز معاملة "فراغ"، قال إنه أمضى عدة أيام في محاولة الحصول على موعد عبر المنصة دون جدوى، موضحًا أن باب الحجز لا يكون متاحًا بشكل دائم، وأن المواعيد المطروحة تُحجز خلال فترة قصيرة جدًا، ما يجبر المراجعين على متابعة المنصة بشكل متكرر آملين العثور على موعد شاغر.

وأضاف محمد لعنب بلدي أن تأخر الحصول على موعد انعكس بشكل مباشر على معاملته، إذ اضطر إلى تأجيل إجراءات مرتبطة بها بانتظار موعد الحجز.

الانتظار لا يقتصر على فتح المنصة، وإنما يمتد في كثير من الأحيان إلى أسبوع أو أكثر بين موعد الحجز وتاريخ المراجعة الفعلي.

أما محمود الأسود، الذي يسعى إلى إنجاز معاملة تتعلق بمركبته، فقال إن الضغط الكبير على المنصة يدفع بعض المراجعين إلى التفكير بإنجاز معاملاتهم في محافظات أخرى، خاصة عندما تكون المعاملة مرتبطة بمدة زمنية محددة أو بإجراءات أخرى لا تحتمل التأخير.

فكرة الحجز الإلكتروني، بحسب محمود، أسهمت بالفعل في تخفيف الازدحام داخل المديرية مقارنة بالفترات السابقة، إلا أن نجاح التجربة يبقى مرتبطًا بقدرة المنصة على استيعاب الأعداد المتزايدة من المستخدمين وتوفير مواعيد كافية تتناسب مع حجم الطلب اليومي.

موضحًا أن أعمال استكمال الجاهزية الفنية والإدارية للمديرية لا تزال مستمرة بالتوازي مع تقديم الخدمات للمواطنين.

حجم الإقبال الكبير بحسب غنيم، يؤدي إلى استنفاد المواعيد المطروحة خلال فترة وجيزة من فتح باب الحجز، مشيرًا إلى أن وزارة النقل تعمل حاليًا على استكمال تطبيق منصة "أنجز" الإلكترونية في مديرية نقل حلب ودوائرها الفرعية في اعزاز والباب، ومن المتوقع أن تسهم المنصة في تطوير إدارة المواعيد وتوسيع نطاق الخدمات الإلكترونية وتحسين توزيع المراجعين وتقليص فترات الانتظار.

وعن تقييم تجربة الحجز الإلكتروني بعد مرور فترة على إطلاقها، اعتبر غنيم أن المنصة حققت نتائج إيجابية في تنظيم استقبال المراجعين والحد من الازدحام داخل المديرية، كما وفرت آلية واضحة للحصول على المواعيد دون الحاجة إلى مراجعات متكررة.

المديرية تلقت خلال الفترة الماضية مجموعة من الملاحظات والمقترحات من المواطنين، وتعمل على دراستها والاستفادة منها في تطوير الخدمة، بحسب غنيم، مؤكدًا وجود إجراءات تقنية وتنظيمية قيد الدراسة لرفع كفاءة المنصة وتوسيع خدماتها الإلكترونية بما يسهم في تسريع إنجاز المعاملات وتسهيل حصول المواطنين على المواعيد مستقبلًا.

مواعيد كافية

إلى جانب الشكاوى المتعلقة بمحدودية المواعيد وفترات الانتظار، اشتكى مراجعون من مشكلات تقنية في أثناء إنجاز المعاملة، تتمثل بانقطاع الشبكة العامة أو ضعف الاتصال داخل المديرية خاصة خلال أوقات الذروة.

هذه الأعطال تؤدي في بعض الأحيان إلى توقف عملية تسيير المعاملة أو عدم استكمالها، ما يجبرهم على مراجعة المديرية أكثر من مرة.

الحجز يوم الجمعة

في رده على الشكاوى، قال مدير مكتب الإعلام في مديرية النقل بحلب، سعد غنيم، لعنب بلدي، إن المديرية تعتمد آلية ثابتة لطرح مواعيد الحجز الإلكتروني، إذ يُفتح باب الحجز أسبوعيًا كل يوم جمعة عند الساعة الثالثة عصرًا، وتبقى المواعيد متاحة حتى استكمال العدد المحدد وفق الطاقة التشغيلية والقدرة الاستيعابية للمديرية.

وأضاف غنيم أن المديرية جربت في مراحل سابقة عدة آليات مختلفة لإتاحة المواعيد، من بينها فتح باب الحجز بشكل يومي، إلا أن المواعيد كانت تستنفد خلال دقائق من طرحها، ما حال دون تحقيق العدالة بين المراجعين.

اعتماد موعد ثابت ومعلن مسبقًا لطرح المواعيد جاء بعد متابعة التجربة وتقييمها، بهدف منح المواطنين فرصة متكافئة لمعرفة موعد فتح الحجوزات والاستعداد له مسبقًا.

وحول اضطرار بعض المراجعين إلى الانتظار لأسبوع أو أسبوعين قبل الحصول على موعد، أرجع غنيم ذلك إلى ارتفاع الطلب على خدمات مديريات النقل في محافظات أخرى لإنجاز معاملاتهم، أقر غنيم بوجود ضغط كبير على مديرية نقل حلب نتيجة ارتفاع أعداد المراجعين مقارنة بعدد الكوادر والإمكانات الحالية، وفق القدرة الفعلية للمديرية على إنجاز المعاملات، بما يضمن استمرار العمل دون حدوث ازدحام أو تراكم في الطلبات.

كما لفت إلى أن الإدارة تراجع بشكل مستمر واقع الطلب وأعداد المواعيد المطروحة لتحقيق توازن بين حجم الإقبال والإمكانات البشرية والفنية المتوفرة.

آلية جديدة

فيما يتعلق بلجوء بعض المواطنين إلى مديريات النقل في محافظات أخرى لإنجاز معاملاتهم، أقر غنيم بوجود ضغط كبير على مديرية نقل حلب نتيجة ارتفاع أعداد المراجعين مقارنة بعدد الكوادر والإمكانات الحالية، وعن تقييم تجربة الحجز الإلكتروني

قيود قانونية وتنظيمية تكبل الاستثمار والخدمات بالقدموس

طرطوس – شعبان شاميه

تواجه مدينة القدموس، مع انطلاق موسم الصيف، فجوة حادة بين مكانتها الاستراتيجية كوجهة سياحية بارزة في محافظة طرطوس والمنطقة الساحلية، وبين واقع بنيتها التحتية وخدماتها الأساسية التي تفتقر للمقومات المتناسبة مع طبيعتها.

ويتجلى هذا التراجع الخدمي بشكل رئيس في مرافق الكورنيش التي تشكّل عصب الجذب السياحي والواجهة الحيوية للمنطقة، إضافة إلى حديقة الأطفال التي تعاني تلف ألعابها وانتشار الصدأ في هياكلها.

ويطرح الواقع الذي تعيشه القدموس تساؤلات حول مساعي مجلس المدينة وآلياته لجذب الاستثمار السياحي والشراكة مع القطاع الخاص، وكيف يخطط لتأمين التمويل اللازم لتجاوز عجز الموازنة والنهوض بالواقع الخدمي الحالي للمدينة، وما الجدول الزمني المتوقع لترجمة هذه الخطط إلى واقع ملموس؟

الكورنيش.. عقبات قانونية

تمنع العقبات القانونية والتنظيمية مجلس مدينة القدموس من ترخيص أكشاك ومقاهٍ نموذجية على الكورنيش العام، رغم دورها في تنشيط الحركة الاقتصادية والسياحية للمنطقة.

رئيس مجلس مدينة القدموس، أمين جمول، أوضح في حديث إلى عنب بلدي، أن مجلس المدينة يدرك تمامًا أهمية إقامة مشاريع خدمية وسياحية منظّمة على امتداد الكورنيش، لما لها من دور في تنشيط الحركة الاقتصادية وتوفير فرص عمل وتحسين الواقع السياحي للمدينة.

وكشف جمول أن تنفيذ هذه المشاريع يصطدم حاليًا بعدة عوائق، أبرزها أن أغلبية الأراضي المحاذية للكورنيش غير خاضعة لأملاك مجلس المدينة، إلى جانب مشكلات الاستملاك والتنظيم العمراني، ووجود دعاوى قضائية واعتراضات من بعض المالكين لا تزال منظورة أمام الجهات المختصة.

وشدد رئيس مجلس المدينة على أن إطلاق أي مشروع استثماري في الموقع يتطلب أولًا معالجة هذه الإشكاليات القانونية والتنظيمية، وذلك لضمان حقوق جميع الأطراف وتأسيس استثمارات مستقرة ومستدامة.

وعن غياب الطرح الاستثماري "الذكي" لكورنيش المدينة رغم قيمته السياحية وقدرته على رفد ميزانية البلدية، قال جمول إنه لا يمكن الحديث عن غياب كامل للطرح الاستثماري، وإنما عن تحديات موضوعية تؤخر الوصول إلى الصيغة الاستثمارية المثلى.

وتابع جمول أن محدودية أملاك البلدية على الكورنيش، بالإضافة إلى عدم استكمال ملفات الاستملاك والتنظيم، يشكلان العائق الأساسي أمام طرح مشاريع استثمارية واسعة بالشكل المطلوب لتغذية ميزانية البلدية.

ورغم هذه العقبات، أشار رئيس المجلس إلى تنفيذ خطوات وصفها بـ"الملموسة" خلال العام الماضي لتهيئة البيئة الاستثمارية وتحسين الخدمات، شملت إنشاء "كافتيريا تين" جديدتين وإجراء صيانة شاملة لـ"كافتيريا" البلدية.

وأكد جمول أن المجلس ينسق حاليًا مع الجهات المعنية لدراسة مقترحات تسهل إجراءات الاستثمار وتشجع المستثمرين ضمن الأطر القانونية النافذة، مع التركيز على معالجة العقبات التنظيمية وتثبيت الملكيات كأولوية قصوى لضمان مناخ استثماري آمن ومستقر مستقبلًا.

حلول إسعافية وجدول زمني

لفت رئيس مجلس مدينة القدموس إلى اتخاذ حزمة من الإجراءات الخدمية والإسعافية لمواكبة انطلاق الموسم السياحي وتوافد الزوار، مشيرًا إلى أن هذه الخطوات تأتي ضمن الإمكانات المتاحة لتلبية متطلبات الحركة السياحية المتنامية في المنطقة.

وأردف جمول أن الجهود الحالية تتركز على تكثيف أعمال النظافة والترحيل الدوري للقمامة، والعناية بالمساحات العامة، وتطوير واقع الإنارة في المواقع الحيوية، إلى جانب متابعة جاهزية المرافق العامة، والتركيز على تحسين الخدمات في المنشآت التابعة للبلدية.

وفيما يتعلق بوجود جدول زمني محدد، قال رئيس مجلس المدينة، إن النهوض بالواقع السياحي والخدمي هو عملية تراكمية ترتبط مباشرة بمدى توفر الاعتمادات المالية اللازمة، واستكمال المعالجات التنظيمية والقانونية المطلوبة في المنطقة.

وأضاف أن المجلس يقود حاليًا خطة عمل مرحلية توازن بين تنفيذ المشاريع الخدمية والصيانة المستمرة للمرافق العامة من جهة، ومتابعة ملفات التنظيم والاستملاك وتثبيت الملكيات من جهة أخرى، متوقعًا أن تنعكس هذه الإجراءات بشكل تدريجي على جودة الخدمات العامة والبنية التحتية للمدينة خلال الفترة المقبلة.

رؤية مستقبلية

يسعى مجلس مدينة القدموس لتحويل المدينة إلى "وجهة سياحية منافسة ولائقة بمقوماتها الطبيعية وموقعها على مستوى المحافظة والمنطقة الساحلية"، وفقًا لرؤية وضعها على المدى القريب والمتوسط.

وذكر جمول أن هذه الرؤية تنطلق من حقيقة امتلاك القدموس مقومات طبيعية وسياحية مهمة تؤهلها للجذب السياحي، وتركز على تطوير البنية الخدمية وتشجيع الاستثمارات السياحية وتحسين المشهد الحضري وتوسيع المساحات الخضراء.

كما تشمل الرؤية أيضًا استكمال ملفات التنظيم العمراني بما يسمح بإقامة مشاريع نوعية تلبي احتياجات الزوار والسكان، إلى جانب سعي المجلس لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والجهات المعنية لاستثمار الإمكانات المتاحة بالشكل الأمثل.

تأهيل ألعاب الأطفال أولوية مؤجلة

يواجه مجلس مدينة القدموس صعوبات مالية تحول دون صيانة أو استبدال ألعاب الأطفال التالفة والمليئة بالصدأ في حديقة الكورنيش، رغم إدراكه للحاجة الملحة لتحسين واقعها.

وقال جمول لعنب بلدي، إن الظروف الاقتصادية الصعبة وارتفاع تكاليف التجهيزات خلال السنوات الماضية أثرت مباشرة على قدرة المجلس التنفيذية، مؤكدًا عدم توفر أي اعتمادات مالية حاليًا مخصصة لهذا الغرض.

وأشار جمول إلى أن هذه الألعاب جرى تنفيذها سابقًا من قبل منظمة "يونيسف"، وتخضع عادة لصيانة دورية عند توفر الدعم المالي، مشددًا على أن المجلس يتابع واقع الحديقة بشكل دوري لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة أي أخطار تهدد سلامة الأطفال وفق الإمكانات المتاحة.

يرهن رئيس مجلس مدينة القدموس استبدال ألعاب الأطفال التالفة بحديقة الكورنيش بتوفر التمويل والاعتمادات المالية اللازمة، مبينًا إدراج هذا الملف ضمن أولوياته الخدمية للخطط المقبلة.

وعزا جمول غياب الصيانة عن هذه الألعاب، التي تعد المتنفس الوحيد لأطفال المنطقة، إلى محدودية الموارد المالية للمجلس مقارنة بالاحتياجات الخدمية المتزايدة، بالتوازي مع الارتفاع الحاد في تكاليف الصيانة خلال السنوات الأخيرة.

وأكد أن العمل جارٍ على تأمين الدعم المالي المطلوب سواء من الموازنة الذاتية أو عبر الجهات المعنية، لافتًا إلى أنه في حال توفر الاعتماد سيتم فورًا تأمين ألعاب حديثة وآمنة تتوافق مع معايير السلامة لتوفير بيئة ملائمة للأطفال والعائلات.

رغم ضعف الخدمات

مزرعة الفتيان..
حصار وصمود في خاصرة الجولان المحتل

القنيطرة – عبد الله الوني

تعيش قرية مزرعة الفتيان، الواقعة غربي تل أحمر غربي بريف القنيطرة الجنوبي، حصارًا إسرائيليًا من الجانبين الشرقي والغربي، ما فرض واقعًا مختلفًا عليها منذ بدء التوغل الإسرائيلي الذي أعقب الساعات الأولى من سقوط النظام السوري السابق، في 8 من كانون الأول 2024.

يروي هاني عبد الرزاق الفندي، أحد سكان مزرعة الفتيان، لعنب بلدي، تفاصيل عن واقع الحياة في هذه المنطقة، إذ يؤكد أن عائلته أقامت في هذه الأرض منذ زمن الآباء والأجداد، وظلوا متمسكين بها حتى بعد سقوط النظام السوري.

لكن هذا التمسك بالأرض تحول إلى صراع يومي بعد أن استولت إسرائيل على تل أحمر غربي وتل أحمر شرقي، ليجد سكان المزرعة أنفسهم محاصرين بين قوات الجيش الإسرائيلي المتمركزة من جهتي الشرق والغرب.

ولم تكتفِ إسرائيل بالسيطرة على التلال الاستراتيجية، بل تجاوز ذلك إلى تغيير معالم الأرض وقطع أوصالها، حيث أنشأت القوات الإسرائيلية قواعد عسكرية ضخمة وشقت طرقًا خاصة بها عبر الأراضي الزراعية التي تعود ملكيتها للسكان المحليين.

هذه الطرق، التي شُقت لخدمة الأغراض العسكرية الإسرائيلية، أدت إلى قطع الطرق الحيوية التي يستخدمها المدنيون وأهالي القرية، سواء للمشاة أو للآليات.

ولم يعزل هذا الإجراء القرية جغرافيًا فحسب، بل أثر بشكل مباشر على أبسط حقوق السكان، مثل التنقل والوصول إلى الخدمات الأساسية.

وتعد قرية مزرعة الفتيان نموذجًا حيًا للمعاناة الإنسانية والتحديات الوجودية التي يواجهها السوريون في المناطق المحاذية للجولان المحتل.

تبعد هذه القرية المعزولة حوالي ثلاثة كيلومترات عن قرية كودنة و2800 متر عن قرية الأصبح، وتتميز بتركيبتها الاجتماعية الفريدة، حيث يجمع سكانها رابط القرابة الوثيق، فهم جميعًا من عائلة واحدة.

هذه الخصوصية الاجتماعية تزيد من تماسك الأهالي في وجه الظروف التي فرضتها إسرائيل على حياتهم اليومية.

الحصار وتداعياته على الحياة اليومية

تفاقمت الأزمة بشكل كبير مع إغلاق الطرق الرئيسة المؤدية إلى قرية مزرعة الفتيان.

الطريق الذي يربط المزرعة بقرية كودنة أُغلق بالكامل بسواتر ترابية، كما أُغلق الطريق الواصل مع قرية الأصبح، ما أدى إلى حصار كامل للمزرعة.

وبقي السكان محاصرين لأكثر من شهرين، عاجزين عن تأمين احتياجاتهم الأساسية من الطعام والشراب والدواء، ووصف هاني الفندي، أحد سكان القرية، تلك الفترة بـ"المعاناة الشديدة"، وبعدها قام الأهالي بفتح طرق فرعية لتأمين احتياجاتهم.

هذا الحصار حوّل الحياة اليومية إلى تحدٍ مستمر، وأجبر العائلات على الاعتماد على مواردها الشحيحة في ظل انعدام أي منفذ خارجي.

عنف مباشر.. إصابة وتكاليف للصمود

لم تقتصر معاناة سكان مزرعة الفتيان على الحصار والتهميش، بل امتدت لتشمل العنف المباشر من قبل قوات الجيش الإسرائيلي.

يروي هاني الفندي حادثة مؤلمة تعرض لها ابنه أحمد، الذي كان يرعى الأغنام عندما أطلق عليه الجيش الإسرائيلي رصاصة قناص.

كانت الإصابة بليغة، لكن "لطف الله أعانه على تجاوز إصابته"، بحسب تعبير والده.

هذه الحادثة ليست مجرد رقم في سجل الانتهاكات، بل هي قصة حية تروي حجم المخاطر التي يتعرض لها الأطفال والشباب في هذه المناطق.

وتحملت العائلة تكاليف وأعباء علاجية باهظة في ظل ظروف الحصار الصعبة، مما أضاف عبئًا اقتصاديًا ونفسيًا كبيرًا على كاهلهم.

أكد هاني أنهم لا يمكنهم ترك أرضهم ومنازلهم، فـ"هنا أرزاقنا وليس لدينا بديل، وهنا نرعى مواشينا".

قرية منسية.. شعور بالتهميش وغياب للخدمات

يشعر السكان في مزرعة الفتيان بأن قريتهم "مهمشة وكأنها ليست في سوريا"، و"نحن شعب سوري لكن غير معترف بنا"، بحسب تعبير أهالي القرية الذين قابلتهم عنب بلدي.

هذا الشعور بالإنكار والتهميش ينعكس في معاناتهم المستمرة من نقص الخدمات الأساسية، فالمياه والكهرباء والخبز، وهي مقومات الحياة الأساسية، غالبًا ما تكون شحيحة أو غير متوفرة بشكل منتظم.

وتجعل هذه الظروف القاسية الحياة اليومية صعبة، وتزيد من عزلة القرية عن العالم الخارجي.

كما يعاني الطلاب بشكل خاص من هذه الظروف، ففي فصل الشتاء، يضطرون للسير قرابة ثلاثة كيلومترات للوصول إلى مدارسهم، يقطعون السواتر الترابية ويعبرون الأراضي الزراعية الموحلة، ليصلوا إلى منازلهم وأقدامهم وملابسهم ملطخة بالطين.

هذه الرحلة اليومية الشاقة لا تؤثر على تحصيلهم الدراسي فحسب، بل تعرضهم لمخاطر صحية ونفسية.

وصف هاني حياة الأهالي بأنها "جحيم"، وقال إنهم "عايشين من قلة الموت"، كما في التعبير الشعبي، وإن حياتهم "يرثى لها"، في عبارات تشير إلى عمق المعاناة التي يعيشونها.

المداهمات والاعتقالات.. ترويع ممنهج

بحسب ما أفاد به هاني، تتخلل هذه المعاناة اليومية مداهمات متكررة لدوريات الجيش الإسرائيلي، التي تأتي كل يومين أو ثلاثة أيام، مما يبقي السكان في حالة دائمة من القلق والخوف.

في إحدى المرات، اعتُقل ابن عم هاني وتم تعذيبه لأسباب وصفها بـ"الواهية"، وقال إنها ممارسة تهدف إلى ترويع السكان وكسر إرادتهم.

ويشعر السكان بـ"الإذلال"، ويتساءل هاني: "نحن شعب حر ومتى كان الحر ذليلًا؟".

ووصف الأهالي وضعهم بأنهم "أذلاء مضطهدون ومنبوذون ومحاصرون"، حتى إن أي شخص يزور القرية يتم استجواب السكان بشأنه، مما يزيد من عزلتهم ويحد من تواصلهم مع العالم الخارجي.

يرى السكان أنفسهم كـ"أسرى مقموعين بطريقة غير مباشرة"، ويُمنع عليهم حتى التصوير في قريتهم، في محاولة لطمس معاناتهم ومنع توثيقها.

كما يفتش الجنود الجوالات، خاصة للرعاة، وهو ما يمثل انتهاكًا لخصوصيتهم .

ورغم عرض القوات الإسرائيلية المساعدة، رفض السكان وطلبوا منهم المغادرة، حيث كانت حجة الاحتلال أنهم يسيطرون على مواقع عسكرية وليس على مناطق مدنية، وهو ما يتناقض مع واقع الحال الذي يفرض فيه الجيش الإسرائيلي سيطرته على حياة المدنيين.

بالإضافة إلى كل هذه المعاناة، تتعرض القرية أيضًا للقصف من حين لآخر في محيطها، خاصة في ساعات الليل بمنطقة شعفت القناني وشعفت الحمرا.

هذا القصف يسبب القلق والخوف وخاصة لدى الأطفال، الذين يعيشون في بيئة غير آمنة، حيث يمكن أن يتحول أي ليل هادئ إلى "كابوس".

هذه الهجمات تزيد من الضغط النفسي على السكان، وتجعلهم يعيشون في حالة تأهب دائم، مما يؤثر على صحتهم النفسية والجسدية، ويهدد مستقبل أجيال تعيش تحت هاجس التوغل الإسرائيلي والقصف المستمر.

تلة تسيطر عليها إسرائيل في ريف محافظة القنيطرة وتشرف على قريتي تل أحمر غربي ومزرعة الفتيان – 4 حزيران 2026 (عنب بلدي/ عبد الله الوني)

عمالة فائضة تضغط على سوق الزراعة بدرعا

درعا – محجوب الحشيش

تشكّل زيادة أعداد العمال الوافدين من شمال شرقي سوريا ضغطًا على سوق العمل الزراعي في درعا، حيث يعيش هؤلاء العمال في مخيمات أُقيمت على أطراف البلدات وبالقرب من المشاريع الزراعية.

كما أن المعارك التي شهدتها محافظة السويداء، منذ تموز 2025، أدت إلى نزوح العمال المقيمين فيها، وخروج مساحات زراعية واسعة عن الخدمة، في حين يعاني هؤلاء العمال من ظروف إنسانية قاسية، في ظل غياب مياه الشرب والمرافق الصحية والخدمات الأساسية.

تراجع الطلب على العمل

قال محمد علي، وهو من سكان مخيم قرب مدينة طفس في ريف درعا الغربي، إن الطلب على العمالة تراجع بشكل ملحوظ هذا الموسم.

فعلى سبيل المثال، حين يطلب متعهد المشروع الزراعي 15 عاملًا، يتوافد إليه 30 عاملًا، مما يضطره إلى تقليص ساعات العمل.

ويتقاضى كل عامل من أفراد أسرة محمد 70 ليرة سورية جديدة للساعة الواحدة، أي نحو نصف دولار، مضيفًا أن ساعات العمل في بعض الأحيان لا تتجاوز ثلاث ساعات.

كما أشار إلى أن بعض المخيمات باتت تقبل العمل بأجور متدنية تصل إلى 50 ليرة سورية جديدة للساعة (حوالي 0.35 دولار)، وهو ما يستغله أصحاب المشاريع الزراعية.

وأوضح محمد أنه بعد فتح الطرق، توافدت أعداد كبيرة من سكان شمال شرقي سوريا وأقاموا في الأراضي الزراعية.

ويعيش محمد وأسرته في باحة مدرسة مدمرة تحيط بها أراضٍ حكومية، حيث تقيم أكثر من 100 عائلة في خيام ضمن هذه المنطقة.

واعتبر محمد أن عمله وعمل أفراد أسرته هو رأس ماله الوحيد، وأن أي تراجع في الطلب على العمالة يجعلهم عاجزين عن تأمين الاحتياجات الأساسية.

دون بنية تحتية

يستأجر بعض العمال مساحات من الأراضي لإقامة مخيمات عليها، ويوزعون تكلفة الاستئجار على الخيام المقامة فيها.

وقالت فاطمة الجابر، التي تقيم في خيمة قرب مدينة داعل، لعنب بلدي، إنهم يستأجرون الدونم الواحد بـ6000 ليرة سورية جديدة كل ستة أشهر (حوالي 42.8 دولار)، تُقسَّم على عدد الخيام الموجودة في المخيم.

وأضافت فاطمة أن تراجع فرص العمل وعدم توفرها بشكل يومي حال دون قدرتها على تأمين احتياجاتها الأساسية من طعام ومياه وأدوية، مطالبة المنظمات الدولية بدعم الواقع الخدمي والصحي في تلك المخيمات المتناثرة في ريف درعا.

من جهته، قال محمد العلي، إنه يضطر لشراء خزان مياه كل يومين بسعر 500 ليرة سورية (حوالي 3.5 دولار)، وهو ما يمثل عبئًا إضافيًا في ظل قلة ساعات العمل المتاحة.

تراجع المساحات المزروعة بالخضراوات

قال سليمان العلي، وهو من مهجري محافظة السويداء، لعنب بلدي، إن المساحات المخصصة لزراعة الخضراوات تشهد تراجعًا لصلحة الأشجار المثمرة كالزيتون والرمان واللوزيات، نظرًا إلى قلة احتياج هذه المحاصيل للأيدي العاملة مقارنة بالخضراوات.

وأضاف أن جفاف مياه الري وارتفاع تكاليف استخراجها دفعا المزارعين إما إلى تقليص مساحات الخضراوات، أو التحول نحو زراعة الأشجار التي تستهلك كميات مياه أقل.

وتعاني محافظة درعا من شح حاد في مياه الري والمياه الجوفية، إذ جفت ينابيع رئيسة مثل بحيرة المزيريب وعيون الساخنة وبحيرة زيزون، ولم تعد للتدفق للعام الثاني على التوالي، بينما جف بعضها الآخر منذ أربع سنوات.

كما أدى انخفاض منسوب الآبار في مختلف مناطق المحافظة إلى اضطرار الأهالي لحفر آبار تصل أعماقها إلى أكثر من 300 متر، في حين حظر مجلس المحافظة عمليات الحفر دون ترخيص مسبق، مهددًا بمصادرة آلات الحفر المخالفة.

أزمة السويداء وتفاقم البطالة

أسهمت المعارك التي اندلعت في تموز 2025 بمحافظة السويداء بين فصائل محلية من الدروز وعشائر البدو في تهجير المكونات البدوية، بمن فيهم مهجرو شمال شرقي سوريا، الذين نزح معظمهم إلى أرياف درعا وانخرطوا في سوق العمل، مما أدى إلى زيادة فائض العمالة في المنطقة.

كما أسهم تراجع المساحات الزراعية في ريف السويداء الغربي في تركيز اليد العاملة داخل محافظة درعا.

وبدأت الأحداث الدامية في السويداء بعمليات اختطاف متبادلة بين فصائل محلية موالية للرئيس الروحي للطائفة الدرزية، حكمت الهجري، وعشائر من البدو.

وفي 14 من تموز 2025، تدخلت قوات من وزارتي الداخلية والدفاع لفض النزاع الدائر، إلا أنها قوبلت بمواجهة من الفصائل بعد ورود أنباء عن انتهاكات من قبل القوات الحكومية.

وتدخلت إسرائيل على خط الصراع، ما أدى إلى انسحاب القوات الحكومية وتسليم الملف الأمني للفصائل المحلية، التي ارتكبت أيضًا انتهاكات بحق عوائل من البدو.

مخيم غرب داعل في ريف درعا الغربي تسكنه عائلات من شمال شرقي سوريا – 24 نيسان 2026 (عنب بلدي/ محجوب الحشيش)

بجهود محلية

قانا.. قرية تتحول إلى سلة خضراوات لمحافظة الحسكة

الحسكة – حسين الشعبو

تحولت قرية قانا في ريف الحسكة الجنوبي، خلال السنوات الأخيرة، إلى واحدة من أبرز مناطق إنتاج الخضراوات في المحافظة، بعدما نجح سكانها بتوسيع الزراعة ضمن البيوت البلاستيكية والأنفاق الزراعية بجهود فردية، لتصبح مصدرًا رئيسًا للخضراوات التي تُورّد إلى أسواق الحسكة والأرياف المجاورة.

مزارعون يعملون على جني المحاصيل في أحد حقول قرية قانا في ريف الحسكة الجنوبي – 8 أيار 2026 (عنب بلدي/ حسين الشعبو)

وتُعرف قرية قانا باتساع المساحات المزروعة بالبيوت البلاستيكية، ما جعلها من القرى الأوسع مساحة في ريف الحسكة الجنوبي من حيث حجم إنتاج الخضراوات وكميات التوريد للأسواق المحلية.

من القمح إلى الخضراوات

اتجه أهالي قرية قانا من زراعة القمح والشعير بعد تراجع جدواها إلى الخضراوات داخل البيوت البلاستيكية، لتصبح في صدارة مناطق الإنتاج بالمحافظة.

عمر كرامة، وهو أحد أبناء قرية قانا، بدأ زراعة الخضراوات عام 2019، بعد تعرضه لخسائر متكررة في مواسم القمح والشعير الأمر الذي دفعه للبحث عن بديل زراعي أكثر استقرارًا من الناحية الاقتصادية.

اتجه عمر إلى زراعة الخضراوات الشتوية، مثل البندورة والخيار والكوسا، داخل البيوت البلاستيكية، وذلك بمساعدة أحد المهندسين الزراعيين في القرية، حيث بدأ بتعلّم أساليب الزراعة الحديثة وآليات العناية بالمحاصيل ضمن الأنفاق الزراعية.

وقال إن موسمه الأول لم يحقق أرباحًا تُذكر، إلا أنه شكّل مرحلة مهمة لاكتساب الخبرة والتعرّف إلى متطلبات الزراعة المحمية، مشيرًا إلى أنه واصل العمل وتطوير مشروعه الزراعي رغم التحديات.

وأضاف أن موسم عام 2020 شهد تحسنًا ملحوظًا في الإنتاج، حيث تمكن من تحقيق أرباح قُدّرت بنحو 40% من إجمالي التكاليف التي أنفقها على المشروع، ما شجعه على الاستمرار والتوسع في زراعة الخضراوات داخل البيوت البلاستيكية.

أما أحمد الخلف فقد بدأ مشروعه الزراعي من الصفر، إذ عمل على استصلاح أرضه البالغة مساحتها ثمانية دونمات، رغم طبيعة التربة الكلسية البيضاء التي تشتهر بها قرية قانا، والتي تحتاج إلى جهد وتكاليف إضافية لتصبح صالحة للزراعة.

وقال أحمد لعنب بلدي، إنه بدأ خلال عامي 2019 و2020 بتهيئة الأرض عبر فلاحتها بشكل متكرر وإضافة الأسمدة العضوية وروث الحيوانات، لتحسين خصوبة التربة، قبل أن يبدأ فعليًا بزراعتها عام 2022 بمحاصيل البندورة والفليفلة الخضراء والباذنجان الشتوية.

وأضاف أن أبرز الصعوبات التي واجهته تمثلت في ضعف التمويل وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي، إلى جانب تكاليف إنشاء شبكات الري والبيوت البلاستيكية، فضلًا عن صعوبة تأمين المحروقات اللازمة لري المزروعات خلال فصل الصيف.

وأشار إلى أن الطلب المرتفع على الخضراوات المحلية داخل المحافظة أسهم بتحقيق أرباح جيدة، إذ تجاوزت عائداته خلال موسم واحد من مساحة ثمانية دونمات نحو 3000 دولار أمريكي، وهو رقم وصفه بـ"الجيد" مقارنة بالمواسم الزراعية التقليدية كالقمح والشعير، التي غالبًا ما تكون أرباحها محدودة.

من المنتج إلى المستهلك

لا يخفى على كل من يمر بالقرية مشهد الأكشاك المنتشرة على جوانب الطرق، حيث يعرض الأهالي خضراواتهم المحلية التي يزرعونها بأيديهم، ويبيعونها مباشرة من الحقول إلى المستهلك .

وتتميز هذه المنتجات بجودتها العالية، إضافة إلى أسعارها المنخفضة مقارنة بالأسواق، نتيجة غياب تكاليف النقل والتحميل، ما يجعلها خيارًا مفضّلًا لدى السكان.

يستيقظ محمد عمار كل صباح برفقة عائلته لجني الخضراوات من أرضه، ثم نقلها إلى الكشك الخاص به تمهيدًا لبيع جزء منها للمارة بأسعار مناسبة وجودة عالية.

وأنشأ محمد هذا الكشك عام 2022، بهدف تأمين دخل يومي ثابت، بدلًا من الاعتماد على بيع المحاصيل في سوق "الهال" بمدينة الحسكة، حيث يتم صرف المستحقات المالية كل 15 يومًا، ما كان يسبب له صعوبة في تلبية الاحتياجات اليومية للعائلة.

وقال إنه بات يعتمد بشكل أساسي على الكشك لتأمين دخل يومي مستمر، في حين يرسل الكميات الكبيرة من الإنتاج إلى سوق الحسكة لتصريفها بشكل كامل، ما ساعده على تنويع مصادر الدخل وتحسين وضعه المعيشي.

وأشار إلى أن هذا النظام في التسويق أسهم في تقليل الخسائر الناتجة عن تأخر الدفع في الأسواق المركزية، إضافة إلى ضمان بيع جزء من الإنتاج بشكل مباشر للمستهلكين.

زراعات بحاجة لتنمية ودعم

على الرغم من المردود المادي الجيد لزراعة الخضراوات ضمن البيوت البلاستيكية، فإنها تعاني من صعوبات في تأمين مستلزمات الإنتاج مثل البذور والأسمدة والمبيدات وشبكات الري وأغطية البيوت البلاستيكية، مع ارتفاع أسعارها ونقص بعضها في الأسواق، ما يجعل هذا القطاع بحاجة إلى دعم أكبر لضمان استمراريته.

المشرف على حقول قرية قانا، المهندس الزراعي محمد علي، قال لعنب بلدي، إن هذه الزراعات بدأت بجهود فردية منذ عام 2019، "دون أي دعم حكومي أو منظماتي"، لتصبح القرية السلة الأولى في إنتاج الخضراوات صيفًا وشتاء، والقرية الوحيدة التي توسعت في الزراعة المحمية بهذا الشكل.

وأضاف أن زراعة الخضراوات ليست دائمًا مستقرة، إذ تتعرض المحاصيل لأمراض مثل العفن الجذري واللفحة المتأخرة وذبول النباتات، إضافة إلى إصابات الحشرات كـ"المنّ" و"الذبابة البيضاء"، في ظل شح الأدوية الفعالة وارتفاع أسعارها.

وأضاف أن استمرار هذا القطاع يحتاج إلى دعم مباشر للمزارعين عبر توفير المستلزمات الأساسية بأسعار مناسبة، وتحسين ظروف الإنتاج داخل البيوت البلاستيكية.

وأشار إلى أنه يأمل بتوسيع هذه التجربة لتشمل مناطق ريفية أخرى في محافظة الحسكة، بما يعزز الإنتاج المحلي ويقلل الاعتماد على الاستيراد.

ووصلت كمية الإنتاج الزراعي الشهرية إلى عشرات الأطنان من الخضراوات خلال فصل الشتاء، ويتم توريدها إلى أسواق مدينة الحسكة والأسواق القريبة في أريافها، ما أسهم في خفض الأسعار المحلية وتعزيز مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي لسكان المنطقة.

يبلغ عدد سكان قرية قانا نحو 3000 شخص، ويعتمد معظمهم على زراعة البيوت البلاستيكية كمصدر دخل رئيس، إلى جانب تربية المواشي كمورد اقتصادي إضافي.

جرائم المعلوماتية.. هل تتذكرون "الشوئسمو"؟

علي عيد

تحيل بعض مظاهر تطبيق قانون جرائم المعلوماتية في سوريا إلى عهد مضى، لا يحبه السوريون وتعلن الحكومة الجديدة القطيعة معه مطلقًا.

قد يختلط على بعض الناس مفهوم تطبيق القانون بمفهوم حماية حرية التعبير التي كفلها الدستور، وأكدت عليها قوانين الأمم المتحدة (حقوق الإنسان/ العهد الدولي).

الفراغ القانوني والتشريعي تسبب في تبني الحكومة السورية الجديدة قوانين سابقة، منها قانون الجريمة المعلوماتية أو ما يُعرف بـ"قانون تنظيم التواصل على الشبكة ومكافحة الجريمة المعلوماتية"، الصادر في 18 من نيسان عام 2022.

القانون المشؤوم الذي وقعه المطلوب للعدالة، بشار الأسد، خلط الحابل بالنابل، وتعدى على الحريات الصحفية والعامة، وخنق حرية التعبير.

لا ينسى السوريون نكتة "الشوئسمو" التي كان ذلك القانون سببها، إذ نصت المادة "30"، على عقوبة السجن من أربع إلى خمس سنوات مع غرامة مالية كبيرة "لكل من نشر محتوى رقميًا على الشبكة بقصد إحداث التدني أو عدم الاستقرار أو زعزعة الثقة في أوراق النقد الوطنية أو أسعار صرفها المعتمدة في النشرات الرسمية".

أصبحت كلمة "دولار" بعد ذلك القانون تثير الرعب في نفوس السوريين، وأطلقوا عليه اسم "الشوئسمو" تفاديًا للعقوبة الشديدة، وظنّ كثيرون أن النظام وضع رقابة التنصت على الاتصالات والهواتف لمحاكمة كل شخص يتلفظ بها.

لنعد إلى القانون نفسه وما تضمنه من مواد تخص النشر على الشبكة ومواقع التواصل، خصوصًا المادتين "24" و"25"، اللتين تتطرقان لقضايا الذّم والقدح والتحقير الإلكتروني.

المادتان مع بقية مضمون القانون، فيها تعدٍّ واضح على الحريات، لدرجة أنها لا تفصل بين المصلحة العامة أو الشخصية عند التعرض للشخصيات العامة، وتذهب إلى حد أقصى في مفهوم الردع وإرهاب الرأي العام، وهو ما يُخشى من إعادة إنتاجه اليوم عبر استدعاء الناس أو اعتقالهم تعسفيًا بسبب منشورات على "فيسبوك" أو غيره من منصات التواصل.

لكن المقلق اليوم الاستناد إلى القانون الذي صدر في ظل نظام يعتبر كل من ينتقده أو ينتقد سياساته الأمنية والاقتصادية والاجتماعية معارضًا يستحق الاعتقال والزج بالسجن، وبناء على ذلك، فإن جميع السوريين المتخصصين والناس العاديين، وحتى منهم موظفون حكوميون، الذين أبدوا مخاوف حيال تذبذب أسعار الليرة أمام الدولار، أو شككوا في سياسات البنك المركزي حيال العملة الجديدة وآليات استبدالها، أو حتى لم ترق لهم ألوانها، ربما يكونون عرضة للاعتقال التعسفي والسجن لسنوات مع غرامات لا يطيقونها.

أردت من مثال "الشوئسمو" أن أذكّر الأجهزة الأمنية والقضائية السورية، وحتى المتنفذين والمقربين من الحكومة، بأن من السهل إسناد أي تصرف خشن أو انتهاك أو اعتقال تعسفي لوجود قانون الجريمة المعلوماتية، وأن أولى خطوات بناء جدار الخوف بدأت ملامحها تظهر، وللأسف في ملف حرية التعبير.

المطلوب اليوم هو إعادة النظر في السلوك العقابي من جهة، والعمل على بيئة قانونية وتشريعات عصرية تفصل بين جرائم الشبكة مثل النصب والاحتيال وتهديد الناس والاختراقات غير القانونية، وبين قضايا حرية التعبير والإعلام والحريات العامة.

إذا كنا لم نعد نطمح لمستوى قوانين حريات توازي القانون الفرنسي، فإن مثالًا قريبًا، وهو تركيا، يشير إلى أن التشهير والسب والقذف الإلكتروني بموجب المادة "125" من قانون العقوبات التركي، يتحدث عن الحد الفاصل بين النقد والإهانة والذي يخضع لتقدير القضاء في كل قضية على حدة.

ويشمل هذا الأمر توجيه ألفاظ مهينة أو شتائم لشخص محدد، أو اتهام شخص بواقعة أو سلوك يمس شرفه أو سمعته دون سند، ونشر منشور أو تعليق أو صورة أو "فيديو" بقصد الحط من كرامة شخص أو سمعته، أو إرسال رسائل مكتوبة أو صوتية أو مرئية تتضمن إهانة مباشرة للشخص.

أما فيما يخص الاعتقال التعسفي بحق أي شخص بزعم وجود دعوى أمام النيابة العامة، فإن المتضرر يتقدم بشكوى إلى النيابة العامة التي تجري التحقيق الأولي، وقد تطلب معلومات من منصات التواصل أو مزودي الخدمة لتحديد هوية صاحب الحساب.

وإذا رأت النيابة وجود شبهة كافية، تستدعي المشتبه به للإدلاء بأقواله. وبعد التحقيق، إما يُحفظ الملف وإما تُرفع دعوى أمام المحكمة.

أما التوقيف أو الاعتقال الاحتياطي فله شروط قانونية خاصة، مثل وجود خطر هروب أو احتمال العبث بالأدلة أو ظروف أخرى ينص عليها القانون.

ولا تعتبر جرائم الإهانة والسب والقذف من الجرائم التي يُلجأ فيها عادة إلى الحبس الاحتياطي، لأن عقوباتها ليست من فئة الجرائم الجسيمة، ما لم تتوفر ظروف استثنائية يجيزها القانون.

عمومًا، أنصح العاملين في الشأن العام، وأصحاب المصالح والشركات أن يتحضروا جيدًا لقبول النقد، لأن الحساسية الزائدة وملاحقة الأصوات الناقدة، يفسرها المجتمع والإعلام بأنها خوف من الكشف عن مخالفات، ووقتها يبدأ النبش عميقًا، وغالبًا هناك قاعدة مهمة تلهم الصحفي تقول "اتبع المال".. وللحديث بقية.

العالم عاريًا كما يجب أن نراه

غزوان قرنفل

لم يعد البشر بحاجة إلى كثير من الجهد كي يروا الملامح القبيحة للوجه الحقيقي للنظام الدولي المعاصر، ولا إلى المزيد من البراهين ليكتشفوا أن الخطاب الغربي عن الديمقراطية وحقوق الإنسان لم يكن في كثير من الأحيان سوى قناع أنيق يخفي وراءه حسابات المصالح والقوة والنفوذ.

العالم الغربي الذي ظل لعقود طويلة يقدم نفسه باعتباره الحارس الأخلاقي للقيم الإنسانية، يبدو اليوم عاريًا تمامًا أمام أنظار الشعوب لا يجد حتى ورقة توت يواري بها سوءته بعدما سقطت الأقنعة تباعًا، وظهرت الازدواجية الفجة والوقحة في التعامل مع القضايا الكبرى خصوصًا في الشرق الأوسط.

لقد أمضت الدول الغربية سنوات طويلة وهي تشنّف آذان شعوب المنطقة بالحديث عن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها، واستخدمت تلك العناوين كسلاح سياسي وأخلاقي للضغط على الأنظمة السلطوية متى شاءت، وكوسيلة لتبرير العقوبات أو التدخلات أو العزل السياسي، لكن ما جرى عمليًا كان شيئًا مختلفًا تمامًا، إذ لم تتردد تلك الدول نفسها في دعم أكثر الأنظمة قمعًا واستبدادًا حين كانت مصالحها تتطلب ذلك، ولم ترَ في انتهاكات حقوق الإنسان ما يستدعي الغضب أو العقوبات طالما أن تلك الأنظمة تؤدي الوظيفة المطلوبة منها.

لقد اكتشفت شعوب المنطقة بعد عقود من التجارب المريرة أن المشكلة بالنسبة للعالم الغربي ليست في الاستبداد ذاته، بل في مدى طواعية هذا الاستبداد وقدرته على خدمة المصالح الغربية، فالأنظمة السلطوية التي تضمن الاستقرار الأمني وتحافظ على المصالح الاقتصادية وتمنع أي تغيير سياسي قد يهدد النفوذ الغربي، تصبح أنظمة "صديقة" يمكن التغاضي عن كل جرائمها، أما حين تتمرد تلك الأنظمة على الإرادة الغربية أو تكسر خطًا من خطوطها الحمراء أو تعجز حتى عن تنفيذ ما يُطلب منها، فجأة تتحول إلى أنظمة مارقة يجب معاقبتها وعزلها وربما إسقاطها.

هذه الازدواجية ليست جديدة تمامًا، لكنها اليوم باتت أكثر فظاظة ووضوحًا، ففي غزة مثلًا، وقف العالم يشاهد واحدة من أبشع الكوارث الإنسانية المعاصرة، بينما اكتفت القوى الغربية الكبرى بخطابات باردة عن "حق إسرائيل في الدفاع عن النفس"، في مشهد كشف إلى أي حد أصبحت القيم الإنسانية انتقائية وخاضعة للحسابات السياسية. عشرات آلاف الضحايا المدنيين، ودمار شامل، وتجويع وحصار، ثم يأتي الحديث عن حقوق الإنسان وكأنه مجرد مادة للاستهلاك الإعلامي لا أكثر.

أما في سوريا، فقد بدا المشهد أكثر تعقيدًا ووضوحًا في آن واحد، فالدول التي ظلت لسنوات طويلة تصنف جماعات بعينها على أنها "إرهابية"، لم تجد حرجًا في التعامل معها حين اقتضت المصالح ذلك، بل والمساهمة في ترويضها وتمكينها سياسيًا، وكأن تعريف الإرهاب نفسه بات خاضعًا للظروف السياسية لا للمبادئ.

لقد اكتشف السوريون خلال سنوات الصراع أن دماءهم وحقوقهم ومستقبلهم ليست سوى أوراق تفاوض على طاولة المصالح الدولية، وأن القوى الكبرى مستعدة لتغيير كل شعاراتها ومواقفها في اللحظة التي تجد فيها مكسبًا سياسيًا أو أمنيًا أو اقتصاديًا، والأخطر من ذلك أن هذا السلوك لم يقتصر على التناقض السياسي فحسب، بل أسهم في تدمير ثقة الشعوب بكل المفاهيم التي تم الترويج لها طويلًا باعتبارها قيمًا كونية.

فعندما يرى الناس أن حقوق الإنسان تُطبق على شعب وتُحجب عن شعب آخر، وأن الديمقراطية تصبح مطلوبة في بلد ومحرّمة في بلد آخر، وأن الإرهاب يمكن أن يتحول إلى "شريك سياسي" بين ليلة وضحاها، فإن النتيجة الطبيعية هي انهيار المصداقية الأخلاقية بالكامل.

صحيح أن العالم لا يدار وفق منظومة قيم ثابتة، بل وفق ميزان مصالح بحت، وهذا ليس اكتشافًا جديدًا في السياسة الدولية، لكن الجديد هو حجم الوقاحة التي بات يدار بها هذا التناقض، وحجم العري الأخلاقي الذي انكشف أمام الشعوب بفعل وسائل الإعلام والتواصل والانكشاف الفوري للأحداث.

لم يعد بالإمكان إخفاء التناقضات أو تجميلها بالشعارات الرنانة، لأن الصور والوقائع باتت تصل مباشرة إلى الناس دون فلترة، ومع ذلك فإن أخطر ما يمكن أن تفعله شعوب المنطقة ليس فقط أن تكتشف زيف الخطاب الغربي، بل أن تقع في وهم انتظار الخلاص من الخارج، فالتجارب أثبتت أن الدول الكبرى لا تتحرك بدافع الأخلاق، بل بدافع المصالح، وأن الحرية التي لا يصنعها أصحابها بأيديهم لا يمكن استيرادها عبر بيانات الدعم الدولية أو التدخلات السياسية.

إن العالم العاري اليوم ليس مجرد توصيف لحالة أخلاقية، بل هو لحظة تاريخية سقطت فيها أوهام كثيرة دفعة واحدة ليس آخرها القيم العالمية الموحدة، ووهم أن ثمة قوى كبرى يمكن أن تكون وصية على العدالة الإنسانية أو حارسة لقيم حقوق الإنسان، وما بقي مكشوفًا أمام الجميع هو حقيقة واحدة تقول المصالح أولًا، أما القيم فليست سوى لغة مغلفة بالدبلوماسية والجماليات تُستخدم حين تكون مفيدة، ويتم تجاهلها فور تعارضها مع حسابات النفوذ والقوة، هذا هو العالم، عاريًا تمامًا كما يجب أن نراه.

وزارة الداخلية السورية تستعرض قدراتها الأمنية في إطار عرض عسكري (17 أيار 2026/ وزارة الداخلية)

عنب بلدي
ملف العدد 748
الأحد 21 حزيران / يونيو 2026

إعداد:
موفق الخوجة
أمير حقوق
غنى جبر

الداخلية السورية..
سباق الهيكلة في ظروف معقدة

تعيد وزارة الداخلية السورية ترتيب بيتها الأمني الداخلي، من خلال هوية بصرية جديدة، وهيكلة للمنظومة الإدارية، على أنقاض المؤسسات الأمنية التي حُلّت عقب سقوط النظام السوري السابق.

وخلال هذه العملية، رصدت عنب بلدي تفاوتًا في الأداء الأمني، بين استقرار بالمدن بعد أن شهد معظمها موجة من الفوضى أعقبت السقوط المفاجئ للنظام، وخلل ما زالت تعيشه الأرياف السورية، وسط إجراءات إدارية لم تكتمل، خاصة بالمناطق التي هي في طور الاندماج.

على صعيد آخر، فإن الوزارة ما زالت تعاني ضعفًا في إجراءاتها القانونية والقضائية، ما يثير مخاوف إعادة الإجراءات "التعسفية" التي كانت على عهد النظام السابق، وما كان يمارسه من "إرهاب الدولة الأمنية".

تناقش عنب بلدي، في هذا الملف، الواقع الأمني في سوريا، خاصة في الأشهر الأخيرة، عقب إعلانات وزارة الداخلية عن إعادة الهيكلة، والهوية البصرية التي أشهرتها في استعراضات متكررة، كما ترصد إجراءاتها القانونية، مع خبراء وباحثين ومتخصصين.

الواقع الأمني في سوريا..

استقرار بالمدينة وخلل في الريف

تتباين الأوضاع الأمنية في المحافظات السورية من منطقة لأخرى، حيث تعيش بعض المناطق تحسنًا ملحوظًا في الاستقرار، في حين لا تزال مناطق أخرى تواجه تحديات أمنية متفرقة، تنعكس على حياة السكان اليومية وحركتهم.

ففي القنيطرة، أفاد مراسل عنب بلدي بأن الوجود الإسرائيلي في معظم الريف الغربي يفرض قيودًا كبيرة على حركة الأهالي، ويخلق حالة من الخوف والتردد في التنقل خشية التعرض للاعتقال.

بينما تعاني المناطق الأخرى من مشكلات أمنية أبرزها السرقات، خاصة سرقة كوابل مضخات المياه وشبكات الهاتف.

وفي الرقة، أشار المراسل إلى تحسن ملحوظ في الواقع الأمني، مقارنة بما كان عليه قبل نحو شهرين، لافتًا إلى أن قوى الأمن الداخلي نفذت في الفترة الأخيرة عمليات استهدفت عصابات السرقة.

إلا أن المنطقة لا تزال تواجه تحديات تتعلق بنقص عناصر الأمن، وضعف الانتشار في بعض المناطق الريفية.

أما في درعا، فأكد مراسل عنب بلدي أن الوضع الأمني شهد تغيرًا إيجابيًا كبيرًا بعد مرحلة "التحرير"، إذ تراجعت عمليات الاغتيال بشكل لافت وأصبحت شبه معدومة.

وباتت الحوادث الأمنية تقتصر في معظمها على خلافات شخصية، مع ازدياد شعور السكان بالأمان وإمكانية التنقل ليلًا في العديد من المناطق.

ومن خلال الرصد الميداني الذي أجرته عنب بلدي، تحدث قاطنون في دمشق وريفها عن وجود حالة عامة من الاستقرار الأمني، وتحسن واضح مقارنة بالسنوات الماضية، سواء داخل العاصمة أو في المناطق الريفية المحيطة.

وأكدوا أن حركة التنقل بين المدينة والريف باتت أكثر سهولة وأمانًا، وأن التعامل في الحواجز الأمنية أصبح طبيعيًا ولا يرافقه تضييق أو عوائق، ما أسهم في تعزيز الشعور بالاستقرار اليومي.

وأشار السكان إلى أن الحوادث الأمنية، ومنها ما يُتداول أحيانًا عبر وسائل التواصل الاجتماعي، غالبًا ما تكون فردية ومحدودة النطاق، ولا تعكس الواقع العام على الأرض، مؤكدين أن الوضع في معظم الأحياء يسير بشكل طبيعي دون توتر يُذكر.

كما لفتوا إلى أن موجات السرقات التي ظهرت في فترات سابقة، خصوصًا في بداية مرحلة ما بعد التحرير، شهدت تراجعًا ملحوظًا، بعد اتخاذ إجراءات محلية وتنسيق بين الجهات المختصة لضبط الأسواق وتعزيز الاستقرار، وبيّنوا أن الاستجابة الأمنية لأي بلاغات أو تجاوزات باتت أسرع وأكثر فاعلية، ما أسهم في تعزيز الشعور بالأمان لدى الأهالي واستقرار الحياة اليومية بشكل عام.

أما في حلب، فقد رصد مراسلو عنب بلدي تحسنًا ملحوظًا في الواقع الأمني خلال الأشهر الماضية، لا سيما مع تكثيف وجود عناصر الأمن، واستحداث وحدات أمنية جديدة، مثل مراقبة المدينة و"الوحدة A1".

بالمقابل، فإن الواقع الأمني في الأرياف، لا سيما الريف الشمالي، ما زال يشهد حوادث سرقة وسلب، خصوصًا في الطرق الريفية الفرعية، مع غياب لافت لعناصر الأمن.

طبيعة التهديدات تفرض واقعًا أمنيًا مختلفًا

وفق ما رصدته عنب بلدي من حديث السكان والمراسلين، يختلف المشهد الأمني بين المدن والمناطق الريفية، تبعًا لعوامل متعددة تشمل طبيعة التهديدات، والبنية التحتية، والعوامل الاجتماعية والجغرافية المؤثرة في كل منطقة.

من جانبه، قال الخبير الأمني والعسكري نوار شعبان، في حديث إلى عنب بلدي، إن الواقع الأمني في المدن يختلف عن نظيره في المناطق الريفية من حيث طبيعة التهديدات ومستوى انتشار المؤسسات الأمنية، موضحًا أن المدن تحظى عادة بحضور أكبر لمؤسسات الدولة والأجهزة الأمنية، ما يمنحها قدرة أسرع على الاستجابة للحوادث الأمنية.

وأضاف أن المدن، رغم ذلك، تبقى عرضة لمجموعة من المخاطر، تشمل الجرائم المنظمة وعمليات الاغتيال والهجمات "الإرهابية" والاضطرابات المحلية.

وفي المقابل، أشار شعبان إلى أن المناطق الريفية تواجه تحديات أمنية أكبر نتيجة اتساع مساحاتها، وبُعد التجمعات السكانية عن المراكز الأمنية، وضعف البنية التحتية للطرق والاتصالات، فضلًا عن انتشار السلاح، ووجود طرق للتهريب وخلايا مسلحة، إضافة إلى الألغام ومخلفات الحرب.

ولفت الخبير العسكري إلى أن هذه القاعدة ليست مطلقة، مشيرًا إلى أن الوضع الأمني في بعض المحافظات يجعل الفارق بين المدينة والريف محدودًا.

واستشهد بمحافظة دير الزور التي تعاني المدينة والريف فيها، على حد سواء، من ضعف المنظومة الأمنية، مؤكدًا أن لكل منطقة جغرافية خصوصياتها وظروفها المختلفة.

وأوضح شعبان أن الاختلاف بين الواقع الأمني في المدن والأرياف لا يرتبط بالإدارة الأمنية فقط، بل بطبيعة التهديدات.

فالتحديات الأمنية في المدن تتمثل عادة في الجرائم الجنائية، وعمليات الاغتيال أو التفجيرات المحتملة، ما يفرض التركيز على حماية الأسواق والمنشآت الحكومية والتجمعات العامة، إلى جانب إدارة الكثافة السكانية وحركة المرور والتعامل مع الاحتجاجات والنزاعات المختلفة.

بينما تتحديات في المناطق الريفية تختلف نسبيًا، بحسب الخبير، وتشمل مراقبة مساحات جغرافية واسعة وطرق طويلة، ومكافحة التهريب، وملاحقة الخلايا المسلحة التي تستفيد من طبيعة الأرض واتساع المساحات، فضلًا عن التعامل مع النزاعات العشائرية والمحلية، وحماية القرى النائية والأراضي الزراعية.

وأشار شعبان إلى أن التفاوت في الواقع الأمني، يرتبط إلى حد كبير بعوامل لوجستية، تشمل عدد عناصر الأمن، وتوفر المركبات، وانتشار المراكز الأمنية، وقوة شبكات الاتصال، والبنية التحتية الداعمة للعمل الأمني.

وذكر أن أحد أبرز العوامل المؤثرة في الوضع الأمني، يتمثل في تاريخ السيطرة على المنطقة والجهات التي كانت تنشط فيها سابقًا، كما تلعب عوامل أخرى دورًا مهمًا، من بينها قرب المنطقة من الحدود، وتركيبتها الاجتماعية، ومدى تقبل السكان للقوى والجهات الأمنية المنتشرة فيها.

خطوات لتعزيز الأمن

فيما يتعلق بالخطوات المطلوبة لتعزيز الواقع الأمني، أوضح شعبان أن البداية يجب أن تكون من إعداد خرائط أمنية تفصيلية على مستوى النواحي والبلديات، وليس على مستوى المحافظات فقط، بما يتيح تحديد طبيعة التهديدات والمخاطر في كل منطقة وتوزيع الموارد والقوات الأمنية وفقًا لذلك.

وأشار الخبير الأمني والعسكري إلى أهمية إنشاء وحدات دورية سريعة ومتحركة قادرة على خدمة عدة قرى ومناطق ريفية في الوقت نفسه، إلى جانب ربط المراكز الأمنية الريفية بغرف عمليات واتصالات موحدة تسهم في تسريع الاستجابة، إلى جانب توفير مركبات وتجهيزات تتناسب مع طبيعة الطرق والمسافات.

ولفت إلى إمكانية الاستفادة من التقنيات الحديثة، ومنها طائرات "الدرون" التي تستخدمها بعض الدول في مراقبة المناطق النائية والمساحات الجغرافية الواسعة، لما توفره من دعم لعمليات الرصد وتحسين سرعة الاستجابة.

وأكد شعبان أن بناء جهاز أمني فعّال يعتمد بشكل أساسي على التأهيل المستمر للعناصر، مشيرًا إلى أن امتلاك الخبرة القتالية لا يعني بالضرورة امتلاك المهارات المطلوبة للعمل الأمني.

وأوضح أن العناصر العاملة في المدن تحتاج إلى تدريبات متخصصة تشمل إدارة الحشود، وحماية المرافق والأماكن العامة، وأساليب التحقيق الجنائي، والتعامل مع التقنيات الحديثة مثل أنظمة المراقبة والكاميرات، إضافة إلى مهارات تنظيم وضبط حركة المرور.

بينما طبيعة العمل الأمني في المناطق الريفية تتطلب مهارات مختلفة، بحسب شعبان، من بينها التدريب على تنفيذ الدوريات بعيدة المدى، وتأمين الطرق، ومكافحة التهريب، والتعامل مع الألغام ومخلفات الحرب، فضلًا عن فهم البنى الاجتماعية والعلاقات العشائرية والمحلية وآليات إدارة النزاعات ضمن المجتمعات الريفية.

> لا تُقاس المهنية الأمنية بقدرة العنصر على استخدام السلاح فحسب، بل بقدرته على منع وقوع الحوادث، وجمع المعلومات وفق الأطر القانونية، وحماية الأدلة، والتواصل الفعّال مع السكان، والخضوع للمساءلة عند حدوث أي تجاوزات.
> تكتسب هذه المتطلبات أهمية مضاعفة في ظل استمرار الهشاشة الأمنية التي تشهدها البلاد نتيجة تحديات مركبة، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

نوار شعبان
باحث أمني وعسكري

وزارة الداخلية السورية تستعرض الزي الرسمي لعناصرها – 17 آذار 2026 (وزارة الداخلية)

مبنى وزارة الداخلية السورية – 15 آذار 2026 (سانا)

إعادة هيكلة وهوية بصرية جديدة

تقدم في الأداء

تقابله مخاوف من تضارب الصلاحيات

عملت وزارة الداخلية على تطوير هيكلية جديدة، دعمتها بهوية بصرية، بدءًا من السيارات والزي الرسمي، الذي ظهر بشكل أوضح باستعراض رسمي، في 17 من آذار الماضي، لمعظم الوحدات التابعة لها.

وكانت الوزارة أعلنت، في أواخر تشرين الثاني 2025، عن شكل السيارات والآليات التابعة لها، في خطوة تهدف للتعريف عن الوحدات التابعة لها، والتمييز بينها، بعد أن كان معظمها يتبع للأمن العام، الذي تطور فيما بعد إلى الأمن الداخلي.

وهنا، تبرز أسئلة حول تأثير الهوية البصرية والهيكلية الجديدة على الأداء الأمني، خلال الفترة الماضية.

الباحث في "المركز السوري لدراسات الأمن والدفاع" (مسداد) لورانس الشمالي، قال إن الهوية البصرية تعزز بُعدين أساسيين في العمل الأمني أو العسكري.

البُعد الأول تنظيمي، حيث تعزز الهوية البصرية من الانضباط الإداري وتعكس القيم الجديدة للمؤسسة الأمنية في سوريا، ويتعلق البُعد الثاني بسيكولوجيا الانتماء، حيث تعزز الهوية البصرية رابطة انتماء الفرد للمؤسسة وشعوره بأنه جزء من كل متكامل، هذا كله بالمحصلة ينعكس على جودة الأداء الأمني.

بعد الهوية البصرية.. التركيز على "الفلول" والأمن الجنائي

يرى الباحث في الشؤون الأمنية بمركز "مسداد" لورانس الشمالي، أن الأشهر الماضية شهدت تقدمًا ملحوظًا لتشكيلات وزارة الداخلية في ملفين مهمين، بعد إطلاق الهوية البصرية ومسار الهيكلة الجديدة.

يتعلق الملف الأول بتركيز قوى مكافحة الإرهاب على ملف من تسميهم الحكومة السورية بـ"الفلول"، وما يتعلق بمرتكبي جرائم الحرب من النظام السابق.

وكانت وزارة الداخلية كثفت جهودها في القبض على عناصر مرتبطين بالنظام السابق، إذ أعلن المتحدث الرسمي باسمها، نور الدين البابا، خلال مؤتمر صحفي حضرته عنب بلدي، في 15 من حزيران الحالي، أن إدارة مكافحة الإرهاب لديها حاليًا 5989 موقوفًا موزعين على مختلف الرتب العسكرية، من بينهم شخص واحد برتبة عماد، و42 لواء، و172 عميدًا، و218 عقيدًا، و112 مقدمًا، و73 رائدًا، و160 نقيبًا، و126 ملازم أول، و32 ملازمًا، و435 مساعد أول، و268 مساعدًا، و174 رقيب أول، و285 رقيبًا، و160 عريفًا، إضافة إلى 1483 عنصرًا.

واستعرض البابا آلية عمل إدارة مكافحة الإرهاب، مبينًا أنها تقوم على ثلاث مراحل رئيسة تشمل:

- التقييم الاستخباراتي وتحليل المعلومات.
- التنسيق والتنفيذ الميداني.
- التحقيق الجنائي والدعم القضائي قبل إحالة الموقوفين إلى القضاء المختص.

على صعيد آخر، أعلنت وزارة الداخلية القبض على 235 عنصرًا من تنظيم "الدولة الإسلامية" خلال أشهر آذار ونيسان وأيار، شملت 198 سوريًا و37 أجنبيًا.

المخدرات والشبكات "الإجرامية"

ينسحب الملف الثاني، بحسب الشمالي، على صعيد الأمن الجنائي، حيث لوحظ ضبط وزارة الداخلية للعديد من القضايا الجنائية، على الرغم من أن عمليات الضبط لا تكفي بقدر عمليات الردع الاستباقي، وهو ما يعتبره المؤشر الأهم في قياس جودة الأمن.

وبحسب ما رصدته عنب بلدي، فإن وزارة الداخلية تعلن باستمرار عن القبض على خلايا تصفها بـ"الإجرامية"، بعضها متخصص بعمليات الخطف والابتزاز، إضافة إلى شبكات سرقة ونهب.

كما تركز عمليات وزارة الداخلية على تفكيك شبكات صناعة وتهريب المخدرات، حيث أعلنت، في أيار الماضي وحده، ضبط ما يقارب 28 مليون حبة "كبتاجون"، بالإضافة إلى 40 ألف حبة مخدر متنوعة، و658 كيلوغرامًا من المواد الأولية، إلى جانب متابعة ميدانية لـ175 متعاطيًا ومروجًا.

إعادة الهيكلة.. هل تتضارب المهام؟

سبقت عملية إطلاق الهوية البصرية إعادة هيكلة للبيت الأمني الداخلي في سوريا، حيث أعيدت صياغة بعض الأقسام، واستُحدثت أقسام أخرى.

وكشف وزير الداخلية في لقاء له مع قناة "الإخبارية" الرسمية، في 4 من حزيران 2025، أنه وضع مقترحًا للرئاسة بتوحيد الأمن والشرطة في وزارة واحدة دون الفصل بينهما، لتعزيز الاختصاصات وتنظيم المهام بدقة.

لكنه نفى وجود أي دمج بين العمل الشرطي والعمل الأمني، معتبرًا أنها خطوة تقوية للوظائف الأمنية داخل الوزارة، لمواجهة التحديات المتجددة بـ"كفاءة أعلى".

واستحدثت الوزارة إدارات جديدة، مثل حرس الحدود التي كانت تتكلف بمهامها وزارة الدفاع، إلى جانب إدارة مكافحة الإرهاب، وأمن الطرق.

وشكّلت الداخلية الشرطة السياحية، التي خرّجت كلية الشرطة الدفعة الأولى منها في 2 من حزيران 2025.

وحدّثت مهام إدارات المرور والمباحث الجنائية ومكافحة المخدرات التي كانت موجودة سابقًا، بحسب الوزير، خطاب.

وسبق أن أعلنت وزارة الداخلية، عبر المتحدث الرسمي لها خلال مؤتمر صحفي حضرته عنب بلدي، في 25 من أيار 2025، عن تعيين ستة معاونين في اختصاصات مختلفة، هي:

- المعاون الأمني.
- المعاون الشرطي.
- المعاون المدني.
- المعاون الإداري والقانوني.
- المعاون التقني.
- معاون القوى البشرية.

من جانبه، يرى الباحث في "مسداد" لورانس الشمالي، في حديثه إلى عنب بلدي، أن التقسيمات الإدارية لم تنعكس على وضوح طبيعة عمل كل مديرية بالشكل المطلوب.

وقال إن هناك تداخلًا، إلى حد ما، في صلاحيات ومفاهيم بعض الإدارات، منها مكافحة الإرهاب التي يجب أن تعنى بكل ما يهدد الأمن الوطني لسوريا على الصعيد الاستخباراتي أو الأمني، غير أنها مختصة في ملف "الفلول".

> بالرغم من أن طبيعة أدوار المؤسسات الأمنية تكاملي، يجب أن تكون بينها حدود واضحة، درءًا للتعارض في التنسيق والتنفيذ.
>
> لورانس الشمالي
> باحث في "المركز السوري لدراسات الأمن والدفاع" (مسداد)

تحديات أمام وزارة الداخلية

تظهر التطورات في الربع الأول من العام الحالي أن المشهد الأمني في سوريا لا يزال في طور التشكل، ضمن مرحلة انتقالية معقدة، تتداخل فيها جهود إعادة بناء مؤسسات الدولة مع إرث ثقيل خلفته سنوات النزاع، بحسب تقييم نشره الباحث الأمني والعسكري نوار شعبان، في "المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة".

ووفق شعبان، فقد تركت تلك السنوات شبكات مسلحة واقتصادات غير مشروعة ترسخت في عدد من المناطق، وهو ما يجعل عملية إعادة تنظيم المجال الأمني مسارًا تدريجيًا أكثر منه تحولًا سريعًا.

ومع ذلك، برزت خلال هذه الفترة مؤشرات على تحسن التعامل مع بعض التحديات الصلبة، فقد اتجهت العمليات الأمنية إلى استهداف شبكات إنتاج وتهريب "الكبتاجون" بشكل أكثر مباشرة، مع التركيز على البنى التنظيمية التي أدارت هذا النشاط خلال السنوات الماضية.

وشهدت الحدود الشرقية جهودًا لاحتواء التوترات المرتبطة ببعض المجموعات المسلحة الإقليمية، بالتوازي مع اعتماد أكبر على العمل الاستخباراتي في ملاحقة خلايا تنظيم "الدولة الإسلامية".

في المقابل، أظهرت بعض الأحداث المحلية أن ملف الأمن المجتمعي لا يزال يمثل أحد أكثر التحديات حساسية.

وأشار شعبان إلى وقائع مثل أحداث السقيلبية، التي حدثت في 27 من آذار الماضي، إثر مشاجرة بين عدد من الشبان من المدينة، وآخرين من بلدة قلعة المضيق، تطورت إلى تجمعات محدودة، قبل أن تتدخل قوى الأمن الداخلي لفض الاشتباك، لكن أعقبها احتجاجات واسعة، حملت طابعًا طائفيًا ومطلبيًا.

وبحسب شعبان، فقد كشفت هذه الأحداث أن سرعة الاستجابة الأمنية، وطريقة توصيف الحوادث في الخطاب الرسمي، وآليات المعالجة القانونية، تبقى عوامل مؤثرة في مستوى الثقة بين المجتمع ومؤسسات الدولة.

وقال إن الاعتماد المتكرر على التسويات الاجتماعية في بعض القضايا، يفتح نقاشًا أوسع حول كيفية تحقيق التوازن بين احتواء التوترات المحلية وترسيخ سيادة القانون.

وأضاف أن أي تقدم أمني مستدام سيظل مرتبطًا أيضًا بالمسار الاقتصادي والاجتماعي، إذ أظهرت التجربة السورية خلال السنوات الماضية أن البيئات الهشة، اقتصاديًا واجتماعيًا، تبقى أكثر عرضة لنشاط شبكات الجريمة المنظمة أو التنظيمات المتطرفة.

ولذلك فإن الاستقرار طويل الأمد يتطلب الجمع بين إصلاح المؤسسات الأمنية، وتحسين الظروف المعيشية في المناطق الأكثر تأثرًا بالنزاع.

على جانب آخر، يرى الباحث، الشمالي، أنه يبرز تحدٍّ جديد، يتمثل في ضبط الانفعالات الثورية لدى شريحة واسعة متضررة من النظام السابق.

ولفت إلى أن البلاد شهدت، في الأيام الماضية، أشكالًا من التظاهر تخللتها مظاهر عنف، تطالب بتنفيذ العدالة الانتقالية.

وهنا يكمن أهم تحدٍّ في هذه المرحلة، حيث يمكن أن يؤدي إلى حرب أهلية إن توسعت دائرة العنف ولم يتم تداركها بالإسراع بإجراء العدالة الانتقالية وضبط الحراك.

المظاهرات التي تحدث عنها الباحث، الشمالي، خرجت في عدة مدن سورية، منها حلب وإدلب ودير الزور ودمشق، حيث طالب المتظاهرون بمحاسبة "الشبيحة" والمنتمين للنظام السابق.

قانونيًا..

متطلبات الأمن وضمانات القانون في المرحلة الانتقالية

يشكّل أداء وزارة الداخلية في سوريا، خلال المرحلة الانتقالية من الناحية القانونية، أحد أكثر الملفات حساسية وإثارة للنقاش، نظرًا إلى تداخل الاعتبارات الأمنية مع التزامات الدولة القانونية والحقوقية.

ويبررون ذلك بأن الأمن في أي دولة حديثة لا يُقاس فقط بقدرة الأجهزة على الضبط والسيطرة، بل بمدى خضوعها للقانون واحترامها للضمانات الدستورية.

وتبرز تساؤلات عدة عن تقييم وزارة الداخلية السورية خلال الفترة الماضية، من حيث التزامها بالقوانين والنظام الداخلي.

المختص في القانون الجنائي الدولي وحقوق الإنسان والمحامي المعتصم الكيلاني، يرى أن تقييم أداء وزارة الداخلية في المرحلة الانتقالية يجب أن ينطلق من معيارين أساسيين: حفظ الأمن من جهة، واحترام القانون من جهة أخرى.

وأكد الكيلاني أن نجاح المؤسسة الأمنية لا يُقاس فقط بقدرتها على ضبط الأمن، وإنما أيضًا بمدى احترامها للإجراءات القانونية والنظام الداخلي الناظم لعملها، مشيرًا إلى أن بناء الثقة بين المواطن والدولة يرتبط مباشرة بمدى التزام الوزارة بمبادئ المشروعية والشفافية والمساءلة.

وأضاف في حديثه إلى عنب بلدي، أن الاستقرار الأمني الذي تحققه الوزارة، رغم أهميته، لا يكفي لبناء دولة قانون ما لم يكن مقترنًا باحترام الحقوق والحريات العامة.

بين حفظ الأمن والالتزام بالقانون

يرى قانونيون أن التزام المؤسسات الأمنية التابعة لوزارة الداخلية بالقانون والنظام الداخلي أحد أهم مؤشرات الانتقال من منطق القوة إلى منطق الدولة.

ويبررون ذلك بأن الأمن في أي دولة حديثة لا يُقاس فقط بقدرة الأجهزة على الضبط والسيطرة، بل بمدى خضوعها للقانون واحترامها للضمانات الدستورية.

وتبرز تساؤلات عدة عن تقييم وزارة الداخلية السورية خلال الفترة الماضية، من حيث التزامها بالقوانين والنظام الداخلي.

المختص في القانون الجنائي الدولي وحقوق الإنسان والمحامي المعتصم الكيلاني، يرى أن تقييم أداء وزارة الداخلية في المرحلة الانتقالية يجب أن ينطلق من معيارين أساسيين: حفظ الأمن من جهة، واحترام القانون من جهة أخرى.

وأكد الكيلاني أن نجاح المؤسسة الأمنية لا يُقاس فقط بقدرتها على ضبط الأمن، وإنما أيضًا بمدى احترامها للإجراءات القانونية والنظام الداخلي الناظم لعملها، مشيرًا إلى أن بناء الثقة بين المواطن والدولة يرتبط مباشرة بمدى التزام الوزارة بمبادئ المشروعية والشفافية والمساءلة.

وأضاف في حديثه إلى عنب بلدي، أن الاستقرار الأمني الذي تحققه الوزارة، رغم أهميته، لا يكفي لبناء دولة قانون ما لم يكن مقترنًا باحترام الحقوق والحريات العامة.

اعتقالات دون مذكرة قضائية.. انتهاك للحرية والأمان الشخصي

تعد مذكرات الاعتقال القضائية وحق الاستعانة بمحامٍ من أهم الضمانات القانونية التي تحمي الأفراد من التعسف، وتشكل ركائز أساسية في أنظمة العدالة الجنائية الحديثة.

لكن في المشهد السوري، تنتشر بكثرة حالات الاعتقالات دون مذكرة قضائية، ويشتكي العديد من أهالي المعتقلين من منع الداخلية توكيل محامين لهم.

وهنا، أوضح القانوني المعتصم الكيلاني أن مذكرة القبض الصادرة عن جهة قضائية مختصة تمثل ضمانة أساسية للحرية الشخصية، وأن أي توقيف خارج هذه الأطر القانونية يثير تساؤلات جدية حول مدى الالتزام بالإجراءات الواجبة.

وأكد أن حق المحتجز في توكيل محامٍ ليس امتيازًا بل حق أصيل من حقوق الدفاع، وأي تأخير أو منع في هذا السياق يستدعي مراجعة الإجراءات وتصحيح أوجه القصور، بما يضمن إخضاع جميع عمليات التوقيف للرقابة القضائية وتعزيز الثقة العامة بمؤسسات الدولة.

> حق المحتجز في توكيل محامٍ ليس امتيازًا بل حق أصيل من حقوق الدفاع، وأي تأخير أو منع في هذا السياق يستدعي مراجعة الإجراءات وتصحيح أوجه القصور.
>
> المعتصم الكيلاني
> مختص في القانون الجنائي الدولي وحقوق الإنسان

أما المدير التنفيذي لمنظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"، بسام الأحمد، فأوضح أنه تم توثيق حالات تم فيها منع المحامي من الحضور أو منع المتهم من توكيل محامٍ، مشيرًا إلى أن وزارة الداخلية أصدرت التعميم رقم "10" لعام 2025، الذي سمح بحضور المحامي بصفة "مستمع" فقط دون التدخل في التحقيق، مع استمرار التحقيقات في غيابه.

ويرى الأحمد، في حديثه إلى عنب بلدي، أن هذا التعميم، رغم تقديمه كإجراء تنظيمي، فإنه "أضفى طابعًا إداريًا على تقييد حق الدفاع، ومنح مشروعية شكلية لممارسات كانت قائمة سابقًا".

وأضاف أن هذه الممارسات تتعارض مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ومع مبادئ الإعلان الدستوري التي تؤكد حماية الحقوق والحريات.

كما أشار إلى أن الاعتقال دون مذكرة قضائية يمثل انتهاكًا للحق في الحرية والأمان الشخصي، وقد يصل في بعض الحالات، خاصة مع غياب الإفصاح عن المصير أو منع التواصل مع الأهل والمحامي، إلى مستوى "الإخفاء القسري".

وخلص إلى أن هذه الممارسات تعكس غياب الرقابة القضائية وتراجع مبدأ الفصل بين السلطات، ما يؤدي إلى إضعاف سيادة القانون.

ظروف الاحتجاز رهن حقوق الإنسان

يمثل مكان الاحتجاز وشروطه جزءًا أساسيًا من معايير العدالة، إذ لا يقتصر الحق القانوني على عدم الاعتقال التعسفي فقط، بل يشمل أيضًا ضمان ظروف احتجاز إنسانية وصحية تحفظ الكرامة الإنسانية.

ورصدت عنب بلدي حالات عديدة لعمليات اعتقال تمت في أماكن غير مخصصة للتوقيف، مثل نظارة القصر العدلي في بعض المحافظات، مع انعدام الشروط الصحية وشروط الإقامة والمسكن.

وهنا، أشار القانوني المعتصم الكيلاني إلى أن الاحتجاز يجب أن يتم حصرًا في أماكن مخصصة قانونيًا، تتوفر فيها الشروط الصحية والإنسانية.

وأكد أن استخدام أماكن غير مؤهلة، مثل بعض النظارات في القصور العدلية، "يثير إشكاليات جدية تتعلق بحقوق الإنسان"، حتى لو كان ذلك مرتبطًا بظروف استثنائية أو نقص إمكانات.

وشدد على ضرورة معالجة هذه الثغرات بشكل عاجل، بما يضمن بيئة احتجاز قانونية وإنسانية تحترم الكرامة البشرية.

أما بسام الأحمد فيرى أن وضع المعتقلين في أماكن غير مخصصة للتوقيف، يعتبر مؤشرًا واضحًا على وجود نية في إبعادهم عن الأنظار، وحرمانهم من الحق في المثول أمام القضاء وفي الحق في المحاكمة العادلة، ووجود نية في الإخفاء القسري.

ودعا لأن تكون مراكز الاحتجاز خاضعة لسلطة القضاء ورقابته، وأن تتوفر فيها الظروف الصحية الملائمة، وعدم الامتثال لهذه المعايير يؤكد وجود نية في العودة إلى النهج الذي كان متبعًا خلال عهد النظام السابق.

> وضع المعتقلين في أماكن غير مخصصة للتوقيف، يعتبر مؤشرًا واضحًا على وجود نية في إبعادهم عن الأنظار، وحرمانهم من الحق في المثول أمام القضاء وفي الحق بالمحاكمة العادلة، ووجود نية في الإخفاء القسري.
>
> بسام الأحمد
> المدير التنفيذي لمنظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"

دلالات الاعتقال التعسفي

لا يقتصر أثر الاعتقال التعسفي على الأفراد المحتجزين، بل يمتد ليؤثر في بنية المجتمع وثقته بالدولة، ويعكس مستوى الالتزام بسيادة القانون.

وقال القانوني بسام الأحمد، إن الاعتقال التعسفي يشير إلى غياب سيادة القانون واستمرار الذهنية الأمنية التي تعتبر نفسها فوق المساءلة، إضافة إلى ضعف استقلالية القضاء وتغوّل السلطة التنفيذية.

وأكد أن هذه الممارسات تؤدي إلى:

- تكريس ثقافة الإفلات من العقاب.
- احتمالية التعرض للتعذيب أو الإخفاء القسري.
- خلق حالة من القلق القانوني لدى الأسر.
- فتح الباب أمام الابتزاز المالي عبر الوسطاء.
- تعزيز الانقسام الاجتماعي والاحتقان الشعبي.

وأشار إلى أن غياب الضوابط القانونية قد يخلق بيئة اجتماعية قابلة للتوتر والانتقام بدلًا من السلم الأهلي.

التنسيق بين الداخلية والعدل

يعد التنسيق بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية أحد أعمدة النظام القانوني، إذ يضمن أن تكون إجراءات التوقيف والاعتقال ضمن إطار قضائي واضح وخاضع للرقابة، ولكن في المشهد السوري، تبرز صورة تعكس خللًا في التنسيق بين الوزارتين رغم التصريحات والوعود التي تنتج عن اجتماعاتها.

الخبير القانوني المعتصم الكيلاني، أكد أن العلاقة بين الوزارتين يجب أن تقوم على التكامل واحترام الاختصاصات، بحيث تبقى قرارات التوقيف والقبض خاضعة لرقابة قضائية فعالة.

وأشار إلى أهمية:

- تسريع عرض الموقوفين على القضاء.
- توثيق جميع إجراءات التوقيف.
- تبادل المعلومات ضمن الأطر القانونية.
- تدريب الأجهزة الأمنية على الالتزام بالأوامر القضائية.

وأضاف أن تعزيز هذا التنسيق يسهم في رفع الثقة العامة ويكرس شرعية الإجراءات الأمنية.

أما القانوني بسام الأحمد فيعتقد أنه لا يوجد أي تنسيق بين الوزارتين، مفسرًا: "مجرد قيام عناصر يتبعون لوزارة الداخلية بالاعتقال دون وجود مذكرة قضائية أو إذن دخول منزل من قبل القضاء (النيابة العامة)، يؤكد غياب هذا التنسيق، وهذا ما قد يؤدي إلى انعدام ثقة الناس في الجهاز القضائي كما كان الأمر سابقًا".

توصيات قانونية

ختم القانونيان مداخلتهما بتقديم أبرز التوصيات لتطوير وتحسين آلية عمل وزارة الداخلية السورية، كما يلي:

- تفعيل الرقابة القضائية الكاملة على جميع عمليات الاعتقال والتوقيف.
- ضمان حق الدفاع منذ اللحظة الأولى للاحتجاز دون قيود شكلية.
- إلغاء أو مراجعة أي تعليمات إدارية تحد من دور المحامي في التحقيق.
- حصر التوقيف في أماكن قانونية مجهزة تراعي المعايير الإنسانية.
- تطوير آليات المساءلة الداخلية داخل وزارة الداخلية.
- تدريب عناصر الأمن والشرطة على ضرورة الامتثال للأوامر القضائية.
- تعزيز التنسيق المؤسسي بين وزارتي الداخلية والعدل على أساس واضح وملزم.
- الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان باعتبارها جزءًا من المنظومة القانونية الوطنية.

حالات اعتقال وثّقتها عنب بلدي:

1ـ قالت "مرام ع."، زوجة معتقل منذ أربعة أشهر في سجون وزارة الداخلية، إن زوجها تشاجر مع أحد الأشخاص وحصل تضارب فيما بينهما، ما أدى إلى رفع شكوى ضده من قبل الأخير، وحين اعتقاله في أحد مخافر دمشق، دون مذكرة قضائية، تم منع توكيل محامٍ له، وحتى الآن لم يحول للقضاء.

2ـ اشتكت "زبيدة ح." من اعتقال ابنها منذ سنة وشهرين، في سجن "الفبك" المركزي، دون معرفة التهمة تحت اسم "ملف 202"، وهذا الجناح يمنع توكيل المحامين أو معرفة التهم أو سبب الاعتقال، وبحسب روايتها، حتى الآن لم يعرض ابنها على القضاء، بحجة انتظار دور سجن "الفبك" ليحيل سجناءه للجنة القضائية في دمشق.

3ـ "جارتنا ادعت أننا سرقنا طنجرتها، فاعتقل والدي لمدة شهرين ونصف، وذلك بحجة انتظار دوره للتحويل إلى محكمة ريف دمشق، مع تعرضه للضرب والتعنيف والشبح وضربه بصعقات كهربائية بعد رشه بالماء البارد، وذلك بحجة (الاعتراف)، وحين وصل دوره للشيخ بمحكمة ريف دمشق، أصدر حكمًا بالبراءة لعدم وجود أدلة أو إثبات"، بحسب ما قاله "نعيم أ." لعنب بلدي.

تفقد وزير الداخلية أنس خطاب للسجون في إدلب – 24 آب 2025 (وزارة الداخلية السورية)

أحداث إدلب والمزة 86.. العدالة وحدها ليست كافية

أحمد عسيلي

شهدت مدينة إدلب خلال الفترة الماضية حالة من التوتر، على خلفية قيام بعض الأشخاص بالاعتداء على أفراد عملوا سابقًا ضمن شبكات التشبيح المرتبطة بنظام الأسد، وجاءت هذه الأحداث بعد تزايد مشاعر الغضب لدى بعض الضحايا وذويهم، الذين ما زالوا يرون عددًا من المتهمين بارتكاب انتهاكات خلال سنوات الحرب يعيشون حياتهم بصورة طبيعية بعد أكثر من عام ونصف على سقوط النظام، بل ويظهر بعضهم في الفضاء العام وكأن شيئًا لم يكن، وسرعان ما امتدت أجواء التوتر إلى دمشق، حيث شهد حي المزة 86 حوادث اعتداء استهدفت أشخاصًا يُنظر إليهم على أنهم من مجرمي النظام السابق، وقد تدخلت القوى الأمنية في الحالتين لمنع تطور الأحداث إلى مواجهات أوسع، وسُجلت بعض الإصابات في كلتا الحالتين دون وقوع ضحايا.

أعادت هذه الحوادث إلى الواجهة ملف العدالة الانتقالية، وفتحت من جديد النقاش حول مدى تقدم الدولة في هذا المسار، فعدد المحاكمات التي جرت حتى الآن ما زال محدودًا مقارنة بحجم الانتهاكات التي شهدتها البلاد خلال عقود حكم الأسد، كما أن عدد الموقوفين أو الخاضعين للمساءلة لا يزال أقل بكثير من عدد الأشخاص الذين شاركوا بدرجات متفاوتة في منظومة القمع أو استفادوا منها، لذلك علت أصوات تطالب الدولة بالإسراع في إجراءات العدالة الانتقالية، معتبرة أن التأخر في هذا الملف لا يسهم فقط في إطالة معاناة الضحايا، بل يفتح الباب أيضًا أمام محاولات بعض الأفراد لأخذ العدالة بأيديهم.

لكن قبل مناقشة ما إذا كانت الدولة تتحرك بالسرعة المطلوبة أم لا، ربما يجدر بنا أن نتوقف عند سؤال آخر أقل حضورًا في النقاش السوري: ماذا نتوقع أصلًا من العدالة الانتقالية؟ وهل تستطيع، مهما بلغت فعاليتها، أن تعالج وحدها كل الجراح التي خلفتها عقود الاستبداد و14 سنة من الحرب؟

للإجابة عن هذا السؤال دعونا نقوم بتمرين عقلي بسيط: لنتخيل أن جميع المجرمين حوكموا غدًا، جميعهم دون استثناء، ومن كل الأطراف، وأن كل شخص حصل على العقوبة التي يستحقها تمامًا، فهل سيستيقظ السوريون في صباح اليوم التالي وقد اختفت مشاعر الخوف والشك والغضب وانعدام الثقة لديهم؟ هل ستعود العلاقات بين الناس طبيعية؟ وهل سيصبح المجتمع قادرًا على طي الصفحة ببساطة؟

على الأرجح لا، ليس لأن العدالة غير مهمة، بل لأنها تعالج مستوى واحدًا فقط من المشكلة، فالمجتمعات، مثل الأجساد، قد تعاني من أكثر من علة في الوقت نفسه، بعضها يحتاج إلى جراحة عاجلة، وبعضها يحتاج إلى دواء، وبعضها يحتاج إلى إعادة تأهيل طويلة، وينطبق الأمر نفسه على المجتمع السوري اليوم.

هناك مستوى أول يتعلق بالجرائم نفسها: القتل والتعذيب والإخفاء القسري والنهب والانتهاكات الجسيمة، وهذه مسؤولية الدولة والقضاء والأجهزة المختصة، وهنا يكون الحديث عن العدالة الانتقالية والمحاكمات والمساءلة.

وهناك مستوى ثانٍ يتعلق بالخلافات السياسية وإدارة الإرث الذي خلفه النظام السابق، وكيفية تنظيم الحياة العامة الجديدة والعلاقة بين القوى المختلفة، وهي مسؤولية مشتركة بين السلطة والمجتمع.

لكن هناك مستوى ثالثًا أقل حديثًا وأكثر تعقيدًا، يتعلق بالجرح الاجتماعي نفسها، بالخوف المتبادل، والشكوك، والصور النمطية، والعلاقات التي تشوهت خلال سنوات طويلة، وهذه أمور لا تستطيع أي محكمة أن تعالجها وحدها، مهما كانت أحكامها عادلة.

في فرنسا، عندما يخرج مريض من عملية جراحية كبيرة، لا يعود مباشرة إلى حياته الطبيعية، فنجاح العملية لا يعني انتهاء العلاج، لذلك يُرسل كثير من المرضى إلى مراكز إعادة التأهيل، حيث تبدأ مرحلة جديدة من العمل يشارك فيها الممرضون والمعالجون الفيزيائيون واختصاصيو التغذية والمعالجون النفسيون، والعائلة والمحيط الاجتماعي، فالجراحة أوقفت الخطر، لكنها لم تعد للمريض قدرته على الحياة الطبيعية، كذلك الجراحة استأصلت السرطان الأسدي، لكن هذا لا يعني أن الجسد السوري قد شفي تمامًا، العدالة الانتقالية جزء من مرحلة ما بعد العملية، لكنها غير كافية وحدها لبناء مجتمع سليم.

لقد قامت الدولة في أحداث إدلب والمزة 86 بما يُفترض أن تقوم به: منعت الانزلاق نحو صراع أوسع وحمت المجتمع من دوامة عنف جديدة، لكن بعد انسحاب عناصر الأمن يبدأ نوع آخر من العمل لا تستطيع الدولة القيام به، فالشرطة تستطيع فض الاشتباك، لكنها لا تستطيع أن تنتج الثقة، والمحكمة تستطيع إصدار الأحكام، لكنها لا تستطيع أن تعيد العلاقات الطبيعية بين الناس.

هنا يبدأ دور المجتمع نفسه، دور المعلمين والأطباء ورجال الدين ووجهاء الأحياء والفاعلين المحليين ومجموعات الجيران والمبادرات الأهلية، فالسلم الأهلي لا يُبنى في المحاكم فقط، بل في الأحياء والمدارس والمساجد والكنائس وأماكن العمل، حيث يتعلم الناس من جديد كيف يعيشون معًا رغم كل ما حدث.

الخطأ ليس في مطالبة الدولة بالعدالة، بل في الاعتقاد أن العدالة كلها من اختصاص الدولة، فكلما اقتربنا من الجريمة اقتربنا من الدولة، وكلما اقتربنا من الجرح الاجتماعي اقتربنا من المجتمع، وإذا كانت العدالة الانتقالية مهمة الدولة، فإن إعادة تأهيل المجتمع مهمة الجميع، وربما يكون التحدي الأكبر الذي يواجه السوريين اليوم ليس فقط محاسبة الماضي، بل إعادة بناء الثقة التي دمرتها سنوات طويلة من الخوف والعنف والانقسام، وهذه ليست قضية موالٍ أو معارض، لأنها ليست مهمة السلطة أصلًا، بل هي مهمة الجميع، لأن الجميع جزء من المجتمع مهما كان موقفه من السلطة.

اتفاق انتقائي تحاصصي دون عقد اجتماعي

لمى قنوت

في تكرار لنموذج السياسة الاقتصادية للسلطة الانتقالية في سوريا، لا يخرج الاتفاق المبرم مع شركة "HKN Energy" لتطوير واستثمار حقول النفط في ريميلان شمال شرقي سوريا لمدة 25 عامًا، عن النهج المتبع، في غياب الشفافية والرقابة والمعلومات عن تفاصيل أغلب العقود، ويستقي السوريون معلوماتهم من تسريبات تُنشر هنا وهناك. غير أن تسريبات العقد المذكور أظهرت نسبًا لتوزيع الإنتاج بواقع 60% لمصلحة شركة "HKN" الأمريكية، و32% للشركة السورية للبترول، و8% لشركة "الجزيرة للخدمات النفطية" التابعة لـ"قسد"، والتي يديرها شاهوز حسن، الذي ارتبط اسمه بقطاع النفط ضمن مناطق "الإدارة الذاتية"، والرئيس المشترك السابق لحزب "الاتحاد الديمقراطي" (PYD) منذ عام 2017 حتى عام 2020.

وتطرح الممارسات ومفارقات نسب العقد المذكور، ومن ضمنها النسبة الكبيرة للشركة الأمريكية، الوجهة المالية لعائدات شركة "الجزيرة للخدمات النفطية"، فهل ستودع في هيكل تابع لـ"الإدارة الذاتية" أو تحت تصرفها بشكل غير مباشر، بدل أن تودع نسبة لمصلحة المحافظة وتنميتها؟ كما أن إشكالية الحصص المالية، تستحضر استمرار بنى موازية للدولة، وهو يتناقض مع "الاندماج الكامل" بين مؤسسات "قسد" ومؤسسات الدولة وفق الاتفاق الذي تم بينهما في كانون الثاني الماضي، والذي يترجم على أرض الواقع كمحاصصة، وإعادة توزيع النفوذ، بإشراف أمريكي، وبغياب كامل لإشراك أبناء المنطقة التي انحصر فيها نفوذ "قسد" في الحسكة والقامشلي، في مناقشة وصياغة الاتفاق، من سريان وآشوريين وعرب وطيف سياسي واسع من الكرد، وسواهم من قوميات وخلفيات مختلفة، وانسحب استبعادهم على ما نُفذ حتى الآن من بنود الاتفاق.

ومن هذا المنطلق، فإن أسباب التدهور الأمني في الحسكة، والحملة الأمنية التي أطلقتها قوات الأمن (الأسايش) وقوات مكافحة الإرهاب (الهات) التابعتان لـ"قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) ولمدة شهر، بدءًا من 3 من حزيران الحالي، لا يُفسرها فقط غياب الأمن والتشاركية، وإن كان سمة بنيوية في الاتفاق بين السلطة الانتقالية و"قسد"، ونهجًا تتبعه الأخيرة بشكل عام، مقابل تشاركية شكلية مارستها "قسد"، ولكن، يمكن اعتبار أن الحملة الأمنية لها رسالة سياسية للسكان المحليين، من غير الموالين لها حول من يملك القوة القسرية على أرض الواقع، وهو تأكيد على خطاب "قسد"، فبحسب تصريح إلهام أحمد، الرئيسة المشتركة لدائرة العلاقات الخارجية في "الإدارة الذاتية"، فإن قوات الأمن (الأسايش) ستبقى في المنطقة، "كقوة رسمية، ولن تحل محلها أي قوة أخرى". في حين أن هناك أعدادًا رمزية لقوى الأمن التابعة للسلطة الانتقالية، والتي يبلغ عددها حوالي 150 فردًا، والمتمركزة فيما يُسمى "ساحة الأمن" أو ما يُعرف بـ"المربع الأمني" في كل من القامشلي والحسكة، مما يوحي بدور محدود، حتى الآن، مقابل احتكار إدارة الأمن لـ"الأسايش" على أرض الواقع.

بالمقابل، تعمل وزارة الداخلية السورية على ضم عناصر من جهاز "الأسايش" للدخول في ملاك مديرية الأمن الداخلي بمحافظة الحسكة، ووفقًا لنائب محافظ الحسكة، أحمد الهلالي، فقد بلغ عدد القوائم المبدئية لحضور المقابلات الخاصة بالاندماج نحو تسعة آلاف شخص، وهو لا يعني قبولهم التلقائي، بل ستسري عليهم معايير "أسوة ببقية المنتسبين والعناصر"، وفق تصريحه. وفي إطار توزيع المناصب والمحاصصة السياسية، وبالتوازي مع غياب دور المؤسسات الحقوقية والرقابية السورية، وتسييس العدالة الانتقالية، يأتي تعيين مرشح "قسد" نور الدين أحمد عيسى محافظًا للحسكة، وفق المرسوم رقم "30"، والملقب بـ"أبو عمر خانيكا" والذي كان مديرًا لسجن "علايا" في مدينة القامشلي لعقد من الزمن، تجاهلًا للعديد من الانتهاكات التي حصلت في السجن، ونقل وتسليم محتجزين كانوا لدى "قوات سوريا الديمقراطية" والجهات التابعة لها إلى الحكومة العراقية، منذ عام 2019 حتى نهاية خضوع مراكز الاحتجاز لها، وقد شمل النقل، وفق ما وثقته "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" ما لا يقل عن 6,547 محتجزًا، بينهم 4,743 مواطنًا سوريًا، من بينهم عشرات الأطفال والشبان، وهو تجاهل أيضًا لاحتجاجات ذوي المحتجزين على النقل التعسفي.

إن التعيينات القائمة على الهوية ومكافأة الموالين، بغض النظر عن الكفاءة والسجل الحقوقي في المرحلة الانتقالية، سواء المتمثلة في تعيينات السلطة الانتقالية لحلفائها ومواليها، والصفقات التي تبرمها مع مرتكبي الانتهاكات، أو في تعيينات "قسد"، ترسخ الإفلات من العقاب في مرحلة شديدة الهشاشة، إذ يمكن للاتفاقيات القائمة على المحاصصة أن تجمد الصراعات لفترة، لكنها لا تؤسس لعدالة واستقرار مستدام، ولا يمكن لـ"الضامن" الأمريكي، مهما علا نفوذه على طرفي الاتفاق، وكثرت حوافزه، أن يختار معايير الاندماج الحقيقي، إذ لا بديل عن التوافق الوطني بين جميع مكونات المنطقة من جهة، من سريان وآشوريين وعرب وكرد وأرمن، وغيرهم من الخلفيات المتنوعة، ومن عقد اجتماعي تأسيسي بين جميع السوريات والسوريين من جهة أخرى، فدون مرجعية تأسيسية، يتحول كل ترتيب إلى مفاوضات بين أصحاب القوة، ينتظر أطرافه تغيير الموازين ليعيد خلط الأوراق من جديد.

جهات متعددة وبيانات غائبة

هيئة الاستثمار السورية.. مئات الفرص تواجه بطء الترخيص

عنب بلدي – وسيم العدوي

تتزايد الحاجة إلى تسريع وتبسيط الخدمات التي تقدمها هيئة الاستثمار السورية، لا سيما ما يتصل بإجراءات الحصول على الترخيص النهائي لأي مشروع استثماري، لما لذلك من دور حاسم في تحفيز بيئة الأعمال وجذب المزيد من المستثمرين.

وفي هذا السياق، برز هذا الملف كأحد أبرز محاور النقاش خلال الجلسة الختامية لمؤتمر "الحوار مع القطاع الخاص في سوريا"، الذي عُقد مؤخرًا في قصر المؤتمرات بريف دمشق، حيث تم تسليط الضوء على واقع الخدمات الحالية وسبل تطويرها لتواكب تطلعات المستثمرين.

في هذا التقرير، تحاول عنب بلدي تسليط الضوء على الدور المأمول من هيئة الاستثمار السورية في تبسيط الإجراءات أمام المستثمرين وتسريع حصولهم على الرخص والموافقات اللازمة للبدء بمشاريعهم، مما يسهم في زيادة وتيرة العملية الإنتاجية، وتحقيق تنمية مستدامة.

الهلالي: تقديم80% من الخدمات بعد شهرين

أمام تساؤلات المشاركين في مؤتمر القطاع الخاص التي ركزت على مدى قدرة هيئة الاستثمار السورية على تقديم كامل الخدمات الحكومية لأي مستثمر يرغب بإقامة مشروع في سوريا في أقصر وقت ممكن، بهدف تسهيل وتسريع إقامة المشاريع الاستثمارية في سوريا، قال مدير عام الهيئة، طلال الهلالي، إن الهيئة ستكون قادرة بعد شهرين على تقديم أكثر من 80% من الخدمات الحكومية للمستثمرين.

وأقر الهلالي بأن بعض المشاريع قد تواجه تأخيرًا نتيجة عوامل متعددة، منها :

• القوانين القديمة.

• طبيعة المشروع التي تتطلب فترات زمنية مطولة للدراسة.

• تفاوت سرعة الإنجاز لدى الجهات المعنية.

وأضاف الهلالي أن المستثمر يحتاج إلى الاطلاع على تفاصيل أي مشروع بشكل واضح قبل اتخاذ قرار بالاستثمار، الأمر الذي يستوجب منه زيارة مركز الخارطة الاستثمارية على الموقع الرسمي لهيئة الاستثمار السورية أو زيارة الهيئة.

وأكد مدير الهيئة أن غياب المعلومات الكافية يشكل عائقًا أمام المستثمرين، لافتًا إلى أن هذه البيانات يتم توفيرها من الجهات المعنية بالمحافظات والوزارات المختصة بكل قطاع، ولكنه أضاف أن تفعيل المشاريع يتطلب تعاونًا مع الوزارات والجهات العامة المعنية، فأي خدمة تُقدَّم للمستثمر وتتعلق بجهة عامة يجب أن تتم بالتنسيق وموافقة تلك الجهة، ما يسهم في تسريع الإجراءات وتمكين المستثمر من إنجاز مشروعه بفاعلية أكبر.

ويبلغ عدد الفرص الاستثمارية المعروضة عبر موقع الهيئة 625 فرصة تتوزع على قطاعات: الاتصالات والتقنية، البنية التحتية والمرافق، البيئة وإدارة النفايات، التعليم والتدريب، الجيولوجيا والثروات المعدنية، الخدمات، الرياضة، الزراعة والثروة الحيوانية، السياحة، الصحة، الصناعة، الطاقة، النقل الجوي والخدمات المطارية، النقل والسكك الحديدية، بحسب رؤية المستثمر، عمراني/تطوير عقاري، مناطق التطوير العقاري.

ولكن ما يثير الاستغراب والتناقض على موقع الهيئة، وجود عدد آخر للفرص الاستثمارية تحت عنوان "اكتشف الأداء الاقتصادي القوي لسوريا والفرص الاستثمارية الواعدة"، بعدد إجمالي 373 فرصة، الأمر الذي يستوجب التوضيح من الهيئة لإزالة الغموض من أمام المستثمرين حول الفرص الحقيقية المتوفرة، وتلك المنفذة.

خدمات هيئة الاستثمار

اطلاع المستثمر على الفرص والخارطة الاستثمارية، من خلال زيارة الموقع الإلكتروني للهيئة، لا يشكّل عامل جذب وحده للاستثمار في سوريا، إذا لم يترافق مع السرعة في حصول المستثمر على التراخيص وبأقل التكاليف.

ويلاحظ أي مراجع، أنه لدى الضغط على أيقونة "طلب إجازة استثمار" على الصفحة الرئيسة لموقع هيئة الاستثمار السورية، يعيده الرابط إلى الصفحة ذاتها، في حين ما زالت أيقونات الخدمات الإلكترونية في أعلى الموقع مثل "طلب إجازة استثمار، تابع مشروعك، البحث عن عمالة"، و"الأنظمة وقطاعات الاستثمار، الرؤية الوطنية للاستثمار"، جميعها مسجلة تحت بند "قريبًا".

ويحتاج أي مستثمر محلي أو أجنبي، وفقًا لدليل المستثمر للاستثمار في سوريا، إلى مجموعة من الخدمات تبدأ من :

• تأسيس المشروع والترخيص المبدئي له متضمنًا "منح إجازة الاستثمار التي تتضمن جميع الموافقات والتراخيص اللازمة للبدء".

• التنسيق لمنح الموافقة المبدئية للمشاريع، وتخصيص الأراضي للمشا ر يع .

• تأسيس الشركات بمختلف أشكالها، بما فيها شركة الشخص الواحد والشركات المساهمة المغفلة.

• الحصول على الحوافز والمزايا المنصوص عليها في قانون الاستثمار رقم "18" لعام 2021 وتعديلاته، والإعفاءات الجمركية والضريبية المتعلقة بالمشروع.

• التراخيص الفنية والإدارية، والموافقات على إدخال الآلات والمعدات ورؤوس الأموال.

• تعديل إجازة الاستثمار، وصولًا إلى الإجراءات والوثائق الخاصة بتصفية المشروع.

خبير اقتصادي: المستثمر يريد أرقامًا واضحة

يتساءل الخبير الاقتصادي والمصرفي الدكتور محمود عبد الكريم، عبر صفحته على "فيسبوك"، عن عدد المشاريع الصالحة للاستثمار من أصل المشاريع المعروضة عبر موقع الهيئة، وقال إن الفرصة الاستثمارية لا تبدأ بصورة جميلة على موقع إلكتروني، ولا بعنوان كبير عن إعادة الإعمار، بل تبدأ بسؤال بسيط :

- كم تكلف؟
- أين تقع؟
- من سيشتري ناتجها؟
- ما العائد؟
- ما الضمانات؟

ويرى الخبير ذاته أن غياب إحصاءات من موقع هيئة الاستثمار السورية، مثل عدد المشاريع المطروحة، وتلك ذات التكلفة المعلنة، والتي بلا تكلفة، أو التي تم تشميلها بقانون الاستثمار، أو قيد التنفيذ، أو التي بدأت التشغيل، يجعل الموقع أقرب إلى واجهة عرض منه إلى منصة استثمارية جادة.

والمطلوب اليوم ألا تقوم هيئة الاستثمار السورية فقط بنشر قائمة طويلة من المشاريع، بل بناء منصة استثمارية بمعايير واضحة تتضمن لكل مشروع:

-التكلفة التقديرية.

-الموقع الدقيق.

-القطاع.

-المحافظة.

-حالة الأرض أو الأصل.

-نموذج الاستثمار.

-مدة الامتياز إن وجدت.

-العائد المتوقع.

-المخاطر الأساسية.

-حالة المشروع.

-هل هو مطروح فقط أم تم تشميله أم قيد التنفيذ.

-عدد فرص العمل المتوقعة.

إجراءات تتعارض مع جذب الاستثمار

الخبير الاقتصادي الدكتور ملهم الجزماتي من مركز "كرم شعار للاستشارات"، يرى في حديث إلى عنب بلدي أن من المبكر الحكم على نجاح هيئة الاستثمار من حجم النشاط الذي نشاهده اليوم، موضحًا أن المشكلة الاستثمارية في سوريا لم تكن تاريخيًا غياب جهة تروّج للاستثمار، بل غياب بيئة مؤسساتية متماسكة يستطيع المستثمر التنبؤ بها.

"ما نراه اليوم هو تحسن في الحضور المؤسسي للهيئة، ومحاولة لتقديمها كعنوان موحد للمستثمرين، لكن المستثمر لا يختبر الهيئة بحد ذاتها، بل يختبر الدولة من خلالها"، بحسب الجزماتي، ولكن إذا بقيت الكهرباء والأراضي والتمويل والموافقات القطاعية والإجراءات المحلية موزعة بين جهات متعددة، فإن قدرة الهيئة على جذب الاستثمار ستبقى محدودة مهما كانت كفاءتها.

وأضاف الخبير الجزماتي أن التحدي الحقيقي أمام الهيئة ليس استقطاب المستثمر بل قدرتها على تنسيق مؤسسات الدولة حول المستثمر، وهذا ما لم تظهر نتائجه بشكل واضح بعد، خصوصًا أن نسبة كبيرة من الاستثمارات المعلن عنها لا تزال في مرحلة مذكرات التفاهم أو الدراسات الأولية أكثر من كونها مشاريع منفذة على الأرض.

سرعة القرار ووضوحه

بالنسبة لقانون الاستثمار، يعتقد الخبير الاقتصادي السوري، أن قيمة القانون الجديد لا تكمن فقط في الحوافز والإعفاءات التي يقدمها، بل في محاولته تقليص عدد نقاط الاحتكاك بين المستثمر والإدارة العامة، لكن التجربة السورية تظهر أن المشكلة غالبًا لا تبدأ من نص القانون بل من البيئة التنظيمية المحيطة به.

وحتى أفضل قوانين الاستثمار يمكن أن تفقد جزءًا كبيرًا من فعاليتها إذا بقي المستثمر مضطرًا للانتقال بين جهات متعددة للحصول على موافقات متداخلة، أو إذا استمرت بعض المؤسسات في الاحتفاظ بصلاحيات مستقلة تجعل القرار الاستثماري موزعًا بين أكثر من مركز.

وأشار الخبير إلى أن التحدي اليوم ليس إصدار قوانين جديدة بقدر ما هو توحيد مسار اتخاذ القرار الاقتصادي، فالمستثمر يهتم بسرعة القرار ووضوحه أكثر مما يهتم بعدد المواد القانونية التي تمنحه حوافز إضافية.

نافذة واحدة لخدمة المستثمرين

أما بالنسبة لتبني فكرة النافذة الواحدة، فيرى الدكتور الجزماتي أن الأمر لا يتعلق برفض تقني لفكرة النافذة الواحدة بقدر ما يتعلق بطبيعة الإدارة العامة نفسها، فالنافذة الواحدة تعني عمليًا نقل جزء من سلطة اتخاذ القرار من المؤسسات المتفرقة إلى مسار موحد، وهذا التحول يحتاج إلى إعادة توزيع للصلاحيات والمسؤوليات بين الجهات الحكومية.

ولذلك فإن التحدي الحقيقي ليس وجود ممثلين للجهات داخل النافذة الواحدة، بل امتلاك هؤلاء الممثلين صلاحيات فعلية للحسم واتخاذ القرار وإلا فإن النافذة قد تتحول إلى محطة إضافية في دورة المعاملة الاستثمارية بدلًا من أن تكون أداة لاختصارها.

وأكد أن أتمتة الخدمات ليست قضية تقنية بقدر ما هي قضية إدارية ومؤسساتية، فمن السهل رقمنة النماذج والطلبات، لكن من الصعب رقمنة مسار مليء بالموافقات المتداخلة إذا بقيت كل جهة تعمل بمعزل عن الأخرى، مبينًا أن القيمة الحقيقية للأتمتة تكمن في:

-توحيد قواعد البيانات وربط المؤسسات الحكومية ببعضها.

تقليص الحاجة إلى التدخل البشري المتكرر في كل مرحلة.

ومما تقدم، يبقى المعيار الحقيقي لنجاح الهيئة خلال المرحلة المقبلة في قدرتها على تقليص تعدد المرجعيات، وتسريع اتخاذ القرار، وتحويل الاستثمار من مسار تفاوضي طويل إلى مسار مؤسساتي واضح يمكن التنبؤ به، وهو ذاته ما قد يمثل أهم إصلاح استثماري تحتاج إليه سوريا اليوم.

الجلسة الختامية في مؤتمر الحوار مع القطاع الخاص المنعقدة في قصر المؤتمرات بريف دمشق والتي ناقشت خدمات هيئة الاستثمار السورية – 3 حزيران 2026 (عنب بلدي/أحمد مسعاني)

دولار أمريكي ▲ مبيع 14330	شراء 14260	يورو ▲ مبيع 16430 شراء 16220	ليرة تركية ▲ مبيع 309 شراء 305
الذهب 21 ▲ $ 119	الذهب 18 ▲ $ 102	المازوت = $0.88	البنزين = $1.1
الغاز = $12.5 (للجرة)	السكر (كغ) = $0.59	الأرز (كغ) = $1.12	

بدوافع مختلفة

منقطعون يعودون إلى قاعة الامتحانات في سوريا

عنب بلدي – موفق الخوجة

يجلس إبراهيم على مقاعد الدراسة مجددًا، بعد انقطاع لأكثر من 15 عامًا، بسبب أحداث الثورة السورية، والتحاقه بصفوف المعارضة، ليقدم امتحانات الشهادة الأساسية (التاسع)، مع طلاب يصغرونه بعقد ونصف، أملًا بترقية في وظيفته، التي باتت تتطلب الشهادة إلى جانب خبرته الطويلة.

ويتوقف عمل إبراهيم، المقاتل السابق، والمدرب العسكري في وزارة الدفاع السورية حاليًا، على الشهادة، إذ إنه لن يترك مكانه بسبب إهماله دراسة سنة واحدة لأخذ شهادة "التاسع"، وهو ما بات الأن المطلب الأدنى للاستمرار في وظيفته.

ظروف وأهداف متعددة

إبراهيم، هو حالة من بين مئات الحالات التي عادت إلى الدراسة بعد الانقطاع، إما بسبب الحرب وإما بسبب ظروف اقتصادية معيشية، ولا سيما الذين استقروا فيما كان يُعرف بـ"المناطق المحررة" أو في بلاد المهجر.

هؤلاء المئات، تختلف الظروف والمبررات فيما بينهم للعودة إلى الدراسة بعد سنوات طويلة من تركها، وهم كانوا يدركون الصعوبات والتحديات التي يواجهونها.

أحمد حوري (29 عامًا)، الذي توقف عن الدراسة بسبب انطلاق الثورة والحرب، وما رافقها من تهجير وصعوبات معيشية وأمنية، عاد اليوم لإكمال تعليمه بعد عودته من تركيا عقب سقوط النظام السوري السابق.

ويعتبر أحمد، الذي يعمل في مهنة الخياطة، أن العلم هو الطريق الأفضل لبناء مستقبله وخدمة بلده.

الاختصاصية الاجتماعية رنا بدوي، أوضحت أن دوافع المنقطعين عن الدراسة تختلف من شخص لآخر، فمنهم من كان دافعه دينيًا، وهدفه ترك علم ينتفع به بعد موته (وفق العقيدة الإسلامية) فأحاط نفسه بأشخاص "أصحاب رسالة في هذه الحياة"، وقرأ عن شخصيات خلّد التاريخ أسماءهم من خلال ما قدموه للبشرية فذهبت أجسادهم وبقيت أعمالهم.

وهناك من كان دافعه اجتماعيًا، وهدفه أن تكون له مكانة مرموقة بين الناس، فأحاط نفسه بأشخاص على مستوى عالٍ من العلم والثقافة، استطاعوا أن يكونوا شخصيات بارزة في المجتمع، لها مكانتها وتقديرها بين الناس.

وهناك من كان دافعه اقتصاديًا، وهدفه تحسين المستوى المعيشي، ولا سيما في الظروف الاقتصادية التي مرت وتمر بها البلاد، والتقى أو سمع أو شاهد أشخاصًا، ربما أصغر منه سنًا، ولكنهم أعلى علمًا ولديهم مشاريعهم الخاصة.

> أي عمل نريد القيام به، لا بد له من مصفوفة ثلاثية الأركان ليكون عملًا متكاملًا: دافع وباعث وهدف. فالدافع يكون داخليًا من ذات الشخص، أما الباعث فيكون خارجيًا، وهو مرتبط بالبيئة المحيطة بالشخص، وأما الهدف فهو ما أريد الوصول إليه، وهو مرتبط بالدافع والباعث، فهي حلقة مترابطة، وثباتها نسبي وليس مطلقًا، فإذا تغير واحد منها تغيرت معه بقية المصفوفة.
>
> رنا بدوي
> اختصاصية اجتماعية

العمر ليس حاجزًا

قدّم عبد الحميد علي شهادة التاسع لأول مرة عام 1997، ولم يستطع الحصول عليها، وبالرغم من أن مجموعه العام كان يؤهله للنجاح، فإن مادة اللغة العربية كانت سببًا في رسوبه.

ولم يستطع عبد الحميد إتمام دراسته حينها، بسبب الظروف المعيشية، لكنه يعود الآن للتقديم على شهادة التاسع مجددًا بـ"روح معنوية عالية" و"يقين بالله" بأنه سينجح فيها هذه المرة.

لا ينكر عبد الحميد أنه يواجه صعوبات وتحديات كثيرة في عودته إلى الدراسة، بعد انقطاع عنها تجاوز 28 عامًا، إلا أنه "متيقن" بالحصول على الشهادة الأساسية، والتقديم على شهادة الثانوية العامة (البكالوريا) في العام المقبل.

لكن العمر لم يكن حاجزًا أمامه، إذ إنه متمسك بـ"الإرادة" التي تساعده على تحقيق أمنيته، ليكمل في طريق الدراسة.

عبد الحميد، الذي بلغ 45 عامًا، تفاجأ من وجود طلاب يكبرونه في السن، إذ إن بعض الطلاب يبلغون من العمر أكثر من 50 عامًا، معتبرًا أنهم تحدوا كل الظروف، بما فيها حاجز العمر، لتطوير وضعهم، وهو ما يدعو إلى "الفخر".

من جانبه، يرى إبراهيم أن العمر كان حاجزًا كبيرًا أمام الدراسة، إلا أن الإرادة تغلبت على هذا الحاجز، فحين يجلس شخص من مواليد عام 1997 إلى جانب طالب آخر من مواليد عام 2010، يفارق 16 عامًا بينهما، يبرز تساؤل حول نظرة كل منهما إلى الآخر.

الاختصاصية الاجتماعية رنا بدوي ترى أن القضية لا تقف عند سن محددة، إذ تعتقد أن مقولة "العلم في الصغر كالنقش على الحجر، والعلم في الكبر كالنقش على الماء" هي خاطئة، لأن الفائدة من العلم تكون بقدر وضوح الهدف.

الاختصاصية الاجتماعية التي قابلتها عنب بلدي، قالت إنها انقطعت أيضًا عن الدراسة لمدة 27 عامًا، لتعود بعد سن الـ40.

وأضافت أن قصتها تشبه القصة المتداولة عن النسر الأمريكي، الذي عندما يصل إلى الـ40 من عمره، يكون أمامه خياران، إما أن يستسلم لضعفه فتخور قواه وتقل قدرته على الصيد إلى أن يموت جوعًا، وإما أن ينهض من جديد فينعزل في قمة جبل، ليكسر منقاره ويخلع مخالبه ويبقى بضعة أيام يتألم، لينمو له منقار ومخالب جديدة أقوى من قبل، ويعود ليحلّق في السماء وينطلق برحلة حياة جديدة.

تحدي الدراسة مع العمل

أبرز التحديات التي واجهت إبراهيم خلال تقديمه الامتحانات والتحضير لها، هي الالتزام بالعمل والدراسة معًا، حيث يلاقي صعوبة بالتوفيق بينهما .

وقال إبراهيم، إنه حين التسجيل في معاهد رفع المستوى، لن تقبل إدارة المعهد أن يفرض الطالب عليهم توقيت الدوام بحسب طبيعة عمله، كما أن ظروف العمل تتطلب إعطاءه الأولوية.

كما أن أبرز التحديات التي كانت أمام أحمد حوري، الذي توقف عن الدراسة بسبب انطلاق الثورة والحرب، هي التوفيق بين الدراسة والعمل، وتعويض الفاقد التعليمي بعد سنوات الانقطاع.

ولم يتلقَ الطلاب، الذين قابلتهم عنب بلدي، أي دعم حكومي أو منظماتي لاستمرارهم في العمل، باستثناء الدعم المعنوي الذي تلقاه إبراهيم من محيطه، لحضه على الاستمرار والاجتهاد.

أما أحمد فيعتمد بشكل أساسي على جهده الشخصي، وإصراره على متابعة التعليم، ولم تكن الموازنة بين عمله ودراسته سهلة، لكنه حاول تنظيم وقته قدر الإمكان، إذ يخصص ساعات محددة للدراسة بعد العمل أو في أيام العطلة، ويرتب أولوياته.

ويستعين عبد الحميد بالدروس المنشورة على الإنترنت، والدورات التعليمية، والتي يتابعها في أثناء عمله، إذ إنه استعاض بها عن تصفح مواقع التواصل الاجتماعي.

أما إبراهيم فيدرس في أوقات الفراغ، ويحاول حضور الدروس في المعاهد حتى في أوقات العمل.

معوقات نفسية واجتماعية واقتصادية

حددت الاختصاصية الاجتماعية رنا بدوي ثلاثة معوقات أمام عودة المنقطعين عن الدراسة، هي نفسية واجتماعية واقتصادية.

تتمثل أبرز المعوقات النفسية بقناعة الشخص نفسه بأنه كبر سنه ولم يعد قادرًا على الحفظ والتذكر.

وأوضحت أن هذا الكلام، بالرغم من صحته نظريًا، فإن علم الأعصاب أثبت عكس ذلك، فعند تقدم الشخص بالعمر تبدأ خلايا الدماغ بالموت وترك فراغات مكان الخلية الميتة، ولكن إذا تعلم أي شيء جديد وحفظه وراجعه، عندها يقوم الدماغ بما يسمى بـ"عملية الترقيع"، وهي ظهور استطالات عصبية تقوم مقام الخلية التي تركت فراغًا، لترتبط بين الخلايا وتعيد قدرة الدماغ على التعلم والحفظ والاسترجاع.

أما المعوقات الاجتماعية، فتكون إما من الأشخاص المحبطين، أو من المسؤوليات الملقاة على عاتق المنقطع عن الدراسة.

أما المعوق الاقتصادي، فعندما تثقل المعيشة كاهل الشخص ويكون بين دفع أقساط جامعته وبين تأمين قوت أولاده فعندها سيختار قوت أولاده عن نفسه .

ينوون الاستمرار

لا يبدو أن تحصيل الشهادة الأساسية هي الأمنية الوحيدة للطلاب الذين قابلتهم عنب بلدي، إذ إن الحلم لا يتوقف هنا، بل إن شهادة "التاسع" هي خطوة أولى نحو طريق أطول، وغاية أوسع، مع اختلاف الغايات والأحلام والأهداف.

يأمل إبراهيم في الوصول إلى تحصيل الشهادات العليا، إذ لن يكتفي بشهادة "التاسع"، معتبرًا أنها مرحلة تأسيسية فقط، حيث يرى أن الشهادة الثانوية ستصبح من أدنى المتطلبات في مؤسسات الدولة، كما أن الاعتماد الأكبر سيكون على الشهادات الجامعية فما فوق.

يعتبر إبراهيم نفسه في مرحلة استراحة من العمل العسكري، وينتقل إلى مرحلة الإعداد من خلال العملية التعليمية والثقافية، وهو ما يراه أمرًا ضروريًا جدًا.

كما يسعى أحمد لإكمال دراسته الجامعية وتطوير نفسه علميًا ومهنيًا.

وبلغ عدد المتقدمين لامتحانات شهادة التعليم الأساسي خلال العام الحالي 450,884 طالبًا وطالبة، إضافة إلى 13,141 طالبًا وطالبة في شهادة الإعدادية الشرعية، موزعين على 2053 مركزًا امتحانيًا، بحسب ما نشرته وزارة التربية السورية.

في حين بلغ عدد المتقدمين لامتحانات الشهادة الثانوية بمختلف فروعها 596,368 طالبًا وطالبة، موزعين على 1570 مركزًا امتحانيًا في المحافظات السورية كافة.

وتظهر الأرقام التي نشرتها وزارة التربية ازديادًا في عدد الطلاب المتقدمين للشهادتين (الأساسية والثانية) مقارنة بعام 2025.

طلاب في الحسكة يتقدمون لامتحانات الشهادة الثانوية – 6 حزيران 2026 (وزارة التربية/فيسبوك)

تحسين "البيئة الشامية" لا إلغاؤها

أمانة والي: أدوار الشر تمنح الفنان فرصة للتعبير

عنب بلدي – أمير حقوق

على امتداد أكثر من ثلاثة عقود، حضرت الفنانة السورية أمانة والي في المشهد الدرامي السوري، بوصفها واحدة من الأسماء التي ارتبطت بقدرة خاصة على بناء الشخصيات المركبة، ولا سيما الشخصيات التي لا تكتفي بالحضور الهامشي، بل تمتلك دوافعها وصراعاتها وأسئلتها الداخلية.

من المسرح إلى التلفزيون، ومن الأعمال الاجتماعية إلى أعمال البيئة الشامية، استطاعت والي أن تجعل من حضورها مساحة للتجريب، فتنقلت بين أدوار متعددة، وكرست صورة الفنانة القادرة على تقديم الشخصية بتفاصيلها الإنسانية لا بقوالبها الجاهزة.

في حوار مع عنب بلدي، تطرقت أمانة والي إلى واقع الدراما السورية اليوم، وعلاقتها بأعمال البيئة الشامية، ورؤيتها للأدوار الشريرة، وحنين الجمهور إلى مرحلة ذهبية من الدراما السورية.

مساحة الفنان لاختبار الإنسان

ارتبط اسم أمانة والي بعدد من الأدوار التي حملت ملامح الشخصيات الشريرة أو القاسية، وهي ترى أن هذه الأدوار من أكثر الشخصيات التي تمنح الفنان فرصة للتعبير.

بالنسبة إليها، الشخصية الشريرة ليست مجرد شخصية سلبية، بل هي شخصية درامية فاعلة، لأنها تحرك الأحداث وتكشف جوانب خفية من البشر.

وتعتبر أن مسؤولية الفنان لا تكمن فقط في تقديم الشخصيات المحبوبة، بل أيضًا في كشف دوافع الشخصيات المعقدة حتى يفهم المشاهد طبيعتها ولا يتعامل معها بصورة سطحية.

> الشخصيات الشريرة تمنح الفنان فرصة للتعبير لأنها شخصيات درامية فاعلة، وتحرك الأحداث وتكشف جوانب خفية من البشر.
>
> أمانة والي – فنانة سورية

التنوع لا الإلغاء

لطالما شكلت الدراما السورية مساحة واسعة لتعدد الأنواع والأساليب، من الاجتماعي إلى التاريخي والكوميدي وأعمال البيئة الشامية.

الفنانة والي اعتبرت أن قوة الدراما لا تأتي من سيطرة نوع واحد على المشهد، بل من قدرة كل لون درامي على البقاء عندما يقدم بشكل جيد.

وأكدت والي أن انتشار الدراما الاجتماعية في السنوات الأخيرة لا يعني نهاية أعمال البيئة الشامية، مشيرة إلى أن لكل نوع خصوصيته ومكانته، فالتاريخي له جمهوره، والكوميدي له حضوره، وكذلك البيئة الشامية التي تعتبرها جزءًا من الذاكرة والهوية السورية.

ولا تنكر الفنانة أن بعض الأعمال الشامية تعرضت خلال السنوات الماضية لانتقادات تتعلق بالابتعاد عن الواقع أو تكرار الصيغ الدرامية ذاتها، لكنها ترى أن الحل لا يكون بإلغاء هذا اللون الفني، بل بتحسين أدواته.

ودعت إلى تعاون أكبر بين النقاد والكتاب وصناع الدراما للوصول إلى نصوص أكثر عمقًا وإقناعًا، مشيرة إلى أن الحكم على أي عمل يجب أن يكون وفق جودته الفنية لا وفق تصنيفه الدرامي.

حنين الجمهور إلى الدراما القديمة

مع ازدياد الحديث عن الأعمال السورية التي حققت انتشارًا عربيًا واسعًا في مراحل سابقة، ترى أمانة والي أن حنين الجمهور لا يرتبط فقط بالمسلسلات نفسها، بل بمرحلة كاملة عاشها السوريون قبل سنوات الحرب والتحولات الكبرى.

وقالت إن تلك الأعمال ارتبطت بصورة المجتمع والعائلة والعلاقات اليومية، وأن الجمهور لا يستعيد فقط أسماء المسلسلات، بل يستعيد إحساسًا عامًا بمرحلة كان فيها التواصل الاجتماعي أكثر حضورًا.

وأضافت أن الدراما اليوم أمام مسؤولية كبيرة تتمثل في الاقتراب من هموم الناس، لكن دون الوقوع في التشاؤم أو تقديم الواقع بصورة قاتمة فقط، داعية إلى وجود توازن بين طرح القضايا الحقيقية والحفاظ على الجانب الإنساني.

حول تحديات جيل الفنانين الجدد، ترى أمانة والي أن كل جيل يواجه ظروفه الخاصة، فقد كان جيلها يواجه تحديات مرتبطة بإثبات الذات والدخول إلى الوسط الفني وبناء الخبرة.

بينما يواجه الجيل الجديد تحديات مختلفة مرتبطة بطبيعة السوق وتغير مفهوم الانتشار والعمل.

> أعمال البيئة الشامية ليست مجرد حكايات عن الماضي، بل تحمل شيئًا من تفاصيل المجتمع والعادات والعلاقات، ولذلك بقيت قادرة على جذب المشاهدين، رغم التحولات التي طرأت على الإنتاج الدرامي.
>
> أمانة والي – فنانة سورية

الفنانة السورية أمانة والي
23 آذار 2023 (فيسبوك)

استشارية تشخص الأسباب والحلول..

جيل كسول فاقد للدوافع

فقدان دافعية الشباب يرتبط بالضغط الرقمي والدلال الأسري والمقارنة الاجتماعية ما يستدعي حلولًا تربوية وسلوكية لتعزيز الالتزام وبناء الذات (عنب بلدي/مولّدة بالذكاء الاصطناعي)

عنب بلدي –شعبان شاميه

يواجه شباب الجيل الحالي اتهامًا دائمًا بالكسل والتقاعس، لكن النظرة التربوية المتعمقة تكشف واقعًا مغايرًا تمامًا، فالأمر لا يتعلق برغبة مطلقة في الخمول، بل بأزمة انخفاض دافعية، وتشتت انتباه، واستسلام سريع للملل والعجز.

خلف قناع الكسل الظاهر، تختبئ صراعات نفسية معقدة، مثل الخوف من الفشل، والمقارنة المستمرة، وفقدان المعنى في عالم أدمن "الراحة السريعة".

في هذا التقرير، تفكك عنب بلدي عبر مقاربة استشارية المفاهيم المغلوطة، لتضع الشارع والمختصين أمام تساؤلات: هل بات الشباب يرفض النجاح صراحة، أم أنه يتخبط في ضبابية الأهداف وغياب الجدوى، أم أن أزمة الثقة بالذات هي المحرك الخفي وراء هذا المشهد؟

تحديات صناعة الذات

في تشخيصها للأزمة، ترى استشارية علم النفس الأسري الدكتورة هبة كمال العرنوس، في حديث إلى عنب بلدي، أن التطور الشخصي بات عقبة حقيقية أمام الشباب في ظل عالم تملؤه المثيرات الخاطفة.

وقالت العرنوس، إن الهواتف الذكية تمنح "متعة فورية"، بينما تعرض المنصات الرقمية نجاحات الآخرين بشكل مكثف، ما يولّد لدى الشاب شعورًا بعدم جدوى أي جهد بطيء أو تقليدي.

وأكدت الاستشارية أن صناعة الذات تتطلب صبرًا وتكرارًا، وقدرة على تحمل الملل، في وقت تدرب فيه البيئة الحديثة الدماغ على السرعة والمكافآت الفورية، مشيرة إلى أن المشكلة الحقيقية غالبًا لا تكمن في غياب الرغبة، بل في تآكل القدرة على الالتزام.

ورغم محورية "إيقاع الحياة المتسارع" في هذه الأزمة، فإنه ليس المتهم الوحيد، بحسب العرنوس، إذ أفرز هذا النمط جيلًا يرى النتائج قبل الجهد، ويتلقى مشاهد الثراء والشهرة والسفر والنجاح، عبر مقاطع رقمية تجحب كواليس التعب والخسارات والتجارب المريرة خلفها.

هذه الصورة المشوّهة تخلق، وفقًا للاستشارية، توقعات غير واقعية تجعل الشاب يربط ذاته بمعادلة صفرية (إما النجاح الفوري وإما الفشل المطلق)، لينتهي به المطاف بالانسحاب المبكر من أي محاولة.

عواقب الدلال الزائد والحماية المفرطة

وتعرّف العرنوس "الأسرة الصحية" بأنها تلك التي توازن خطابها، فلا تفرط بالحرية لتقول "افعل ما تشاء"، ولا تسحق الكيان بعبارة "أنت لا تساوي شيئًا"، بل ترسل رسالة واضحة "نحن نحبك ونثق بقدراتك، وعليك أن تتحمّل مسؤولية دورك".

النصائح الجاهزة تقتل طموح الشباب

أرجعت استشارية علم النفس الأسري عزوف بعض الشباب عن تطوير أنفسهم إلى غياب المعنى الحقيقي وراء هذا التطور.

وأوضحت العرنوس أن النصائح المتكررة التي يتلقاها الشباب، مثل الدراسة والعمل وتعلّم اللغات وممارسة الرياضة، غالبًا ما تُوجّه إليهم بصيغة أوامر فوقية بدلًا من فتح لغة حوار معهم.

وأضافت أن الشاب بحاجة ماسة لفهم علاقته بالحياة وتحديد هويته وأهدافه، من خلال الإجابة عن تساؤلات جوهرية مثل: "من أنا؟"، "ماذا أريد؟"، و"ما قيمة هذا الجهد بالنسبة لي؟"، مؤكدة أنه في حال غياب هذا المعنى، يتحول التطور من دافع للنمو إلى عبء ثقيل يهرب منه .

المقارنة تشل الدافعية

عن دور المقارنة في قتل الدافعية، لفتت العرنوس إلى أنها من أخطر الأسباب، مبينة أن مقارنة الشاب لبدايته بمنتصف طريق الآخرين تولّد لديه شعورًا دائمًا بالتأخر، لا سيما حين يرى أقرانه ينجحون ويسافرون ويتزوجون ويملكون مشاريع، مما يفقده احترامه لخطواته الصغيرة.

وتابعت الاستشارية أن المقارنة لا تحفز دائمًا بل تشل الإنسان أحيانًا وتدفعه للتساؤل عن جدوى البداية وهو لا يزال بعيدًا جدًا.

أبعاد مركبة

حول طبيعة المشكلة، ذكرت العرنوس أنها غالبًا خليط بين أبعاد نفسية، تظهر في القلق والاكتئاب وضعف تقدير الذات والإدمان الرقمي أو الخوف من المسؤولية.

كما أن لها أبعادًا تربوية تتجسد في غياب الحدود والحماية الزائدة والنقد المستمر أو عدم تعليم الطفل مهارات الحياة، بحسب العرنوس، مشددة على عدم صحة علاج المشكلة بالتوبيخ بل عبر تحقيق فهم أعمق للسلوك.

الكسل المرضي يستوجب الاحتواء

عن كيفية تمييز الأهل للمشكلة النفسية التي يخفيها الكسل، قالت العرنوس إن ذلك يتضح عندما يصاحب الكسل انعزال ونوم مفرط وفقدان للشغف وعصبية شديدة، إضافة إلى إهمال النظافة والشعور الدائم بالفشل، أو الهروب المستمر إلى الهاتف والألعاب.

وأكدت الاستشارية أنه في هذه الحالة لا يتم التعامل مع السلوك ككسل عادي، بل كإشارة تستوجب الاحتواء وربما التدخل المتخصص، معتبرة أن السؤال الأهم الذي يجب أن يطرحه الأهل ليس "لماذا أنت كسول؟" بل "ما الذي يثقل عليك من الداخل؟".

خطة الدعم الأسري

فيما يتعلق بالحلول داخل الأسرة، قالت العرنوس إن البداية تكمن في تغيير لغة الحوار، باستبدال عبارات الاتهام مثل "أنت فاشل وكسول" بقول الأهل: "الأحظ أنك فقدت حماسك، دعنا نفهم ما يحدث".

وأردفت أن الخطوة التالية تتطلب وضع اتفاقات عملية تشمل تحديد مسؤوليات يومية، ووقت محدد للهاتف، وهدف صغير أسبوعي، إلى جانب المشاركة في شؤون البيت، والمتابعة المستمرة بلا إهانة.

وشددت العرنوس على أن الأمر الأهم يكمن في أن يلمس الشاب أن أهله لا يسعون للسيطرة عليه، بل يهدفون لمساعدته على امتلاك زمام حياته.

خطوات التغيير الذاتي

عن دور الشاب نفسه، قالت العرنوس إنه لا يمكن إعفاؤه تمامًا، إذ إن فهم الأسباب لا يعني تبرير الاستسلام، مبينة أن عليه إدراك أن الحياة لا تكافئ النيات بل الفعل المستمر.

وأضافت الاستشارية أن البداية لا تحتاج إلى حماس كبير، بل إلى خطوة صغيرة يومية، مثل القراءة لـ15 دقيقة، أو المشي لنصف ساعة، أو تعلّم مهارة، وترتيب الغرفة، وإنجاز مهمة مؤجلة، موضحة أن الشخصية لا تتغير بالقرارات الكبيرة، بل تبنى بالعادات الصغيرة المتكررة.

دائرة المسؤولية المشتركة

حول تحديد المسؤولية، أكدت العرنوس عدم وجود متهم واحد، محملة المسؤولية المشتركة لكل من تسارع وتيرة الحياة، والأهل، والمدرسة، والإعلام، والمجتمع، بالإضافة إلى الشاب نفسه.

واعتبرت الاستشارية أن البحث عن المخطئ يعتبر أقل أهمية من فهم الدائرة المتشابكة، إذ تُضعف سرعة الحياة الصبر ويُفقد دلال الأمل قدرة الأبناء على التحمل، في حين تهز المقارنة ثقتهم بأنفسهم، ويسلبهم الهروب الرقمي إرادتهم، مشيرة إلى أن كسر هذه الدائرة يحتاج إلى تضافر الوعي، والحوار، والحدود، والمعنى.

واختتمت العرنوس بالإشارة إلى أن الجيل الحالي ليس بلا قيمة، بل يعاني الإرهاق من كثرة الخيارات والتشتت من سرعة العالم، محاصرًا بصور نجاح واهمة.

كما أن علاج هذه المشكلة يتطلب من الأسرة الجمع بين الحب والحزم، ومن الشاب التوقف عن انتظار الحافز المثالي، فالتطور الحقيقي لا يرتبط بتحسن الظروف، بل يبدأ بقرار الإنسان تحمل مسؤوليته وسط واقعه الحالي.

من سؤال عابر إلى جريمة
حديقة الحيوانات" تفتح جراح السوريين على المسرح

على مقعد في حديقة دمشقية، يبدأ سؤال عابر عن الطريق إلى حديقة الحيوانات، لكنه سرعان ما يتحول إلى رحلة داخل الذاكرة السورية المثقلة بالخسارات والانقسامات والأسئلة المؤجلة، بهذا السطر التعريفي يمكن تلخيص فكرة مسرحية "حديقة الحيوان"، للأخوين ملص.

يستعير الأخوان أحمد ومحمد ملص نصًا عالميًا لإدوارد البي، قبل أن يعيداه إلى الحياة بملامح سورية خالصة، حيث يصبح المقعد وطنًا متنازعًا عليه، ويتحول الحوار بين رجلين غريبين إلى مواجهة حادة مع الطائفية والسلطة والمنفى والحب والفقدان.

ضمن تجربة "مسرح الغرفة"، قدّم العرض أمام عدد محدود من المتفرجين في مساحة شديدة الضيق، بما ينسجم مع طبيعة العمل القائم على المواجهة المباشرة بين الممثلين والجمهور، وعلى تكثيف الفكرة أكثر من الاعتماد على الإبهار البصري.

من سؤال عابر إلى تناقضات الواقع

يفتتح العرض بصورة رجل مسن اعتاد الجلوس يوميًا على المقعد ذاته، يتصفح صحيفته ويستمع إلى أغاني محمد عبد الوهاب، مستسلمًا لطقوس ثابتة لم تتغير منذ عقود.

غير أن ظهور شاب يسأله عن طريق حديقة الحيوانات يخلخل هذا الاستقرار الظاهري، لتنشأ بينهما سلسلة من الحوارات المتشابكة التي تبتعد شيئًا فشيئًا عن السؤال الأول.

ما يبدو في البداية نقاشًا عابرًا بين شخصين مجهولين يتحول إلى منبر لاستحضار التحولات التي عاشتها سوريا خلال العقود الماضية.

ومن خلال تبادل الاتهامات والآراء المتناقضة، يلامس العرض قضايا الطائفية والعنف والتمييز الاجتماعي الذي يفرضه الواقع السوري اليوم، كما يستعيد شعور السوريين المتكرر بأن دوائر الموت لا تنتهي، بل تتبدل وجوهها فقط.

ويستثمر النص مفارقة رمزية لافتة حين يطرح فكرة أن الحيوانات قادرة على التعايش داخل حديقة واحدة، بينما يفشل البشر في تحقيق ذلك رغم كل ما يملكونه من وعي وثقافة.

ومن هذه الفكرة تنطلق الشخصيتان نحو لعبة خيال تستعيد سوريا التي عرفناها قبل الانقسامات، سوريا الأغاني الشعبية، والرحلات بين المحافظات، والعلاقات الإنسانية التي لم تكن تقاس بالانتماءات الطائفية.

ومع تقدم الأحداث تبدأ الطبقات الخفية للشخصيتين بالظهور، فالشاب يحمل تاريخًا عائليًا مضطربًا ترك داخله شعورًا دائمًا بالاقتلاع وعدم الاستقرار، بينما يكشف الرجل الآخر عن نفسه بوصفه مثقفًا وكاتبًا عاش تجارب الاعتقال والقمع في مراحل سابقة، قبل أن يتحول مع الزمن إلى شخص أنهكته الخيبات وأصبح يبحث عن العزلة أكثر مما يبحث عن المواجهة.

مساءلة الحاضر السوري

لا يتوقف العرض عند نقد الماضي، بل يمتد إلى مساءلة الحاضر أيضًا، فالمثقف الذي كان يرفع صوته دفاعًا عن الحرية يجد نفسه خارج عمله ومتهمًا بسبب تاريخه الوظيفي، في صورة تعكس مشاشة موقع الثقافة والفكر وسط الاستقطابات السياسية والاجتماعية الراهنة.

كما يحضر المنفى بوصفه جرحًا مركزيًا في الحكاية، فإحدى الشخصيتين تستعيد سنوات اللجوء في فرنسا، وما رافقها من نجاح مهني وقصة حب انتهت بصورة مأساوية بعد تلقي أخبار مقتل أفراد من عائلة الحبيبة داخل سوريا، لتتحول فرحة التحرر إلى سلسلة خسارات متلاحقة تنتهي بالموت والعودة إلى دمشق محملًا بالمرارة.

في هذا السياق، لا يبدو الغضب الذي يسيطر على الشخصيات مجرد انفعال عابر، بل نتيجة تراكم طويل من الخسارات الشخصية والجماعية، لتنتهي المسرحية بإقدام المثقف على قتل الشخصية الثانية، ليتبين بأن الأخير دفعه لذلك ليكون مرافقًا لحبيبته المتوفاة.

تفكيك تحولات المجتمع السوري

في حوارهما مع عنب بلدي، قال "الأخوان ملص"، إن العمل يحاول طرح مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالمجتمع السوري، وتفكيكه، وفهم التحولات التي يعيشها ضمن الدولة السورية الجديدة.

مهمة الفن ليست طرح الرسائل، بل طرح الأسئلة، وهذه الأسئلة هي جوهر العمل الفني، وهذا ما يسقط على مسرحية "حديقة الحيوان"، بحسب "الأخوين ملص".

بدوره، الكاتب المسرحي فيصل الراشد، أشاد بتجربة مسرحية "حديقة الحيوان"، معتبرًا أنها استطاعت الاقتراب من الواقع السوري لأنها تنطلق من إحساس يومي يعيشه المشاهد، مؤكدًا أن قوة المسرح لا تزال مرتبطة بالنص والممثل بعيدًا عن كثرة التقنيات والمؤثرات.

وفي حديثه إلى عنب بلدي، وباعتباره من أوائل المؤسسين لتجربة "المسرح الفقير"، تحدث الراشد عن أهمية هذه التجربة الجديدة في سوريا، موضحًا أن ما يقدمه "الأخوان ملص" يندرج ضمن هذا النوع من المسرح.

وأضاف أن هذا ما يميز تجربة "حديقة الحيوان"، إذ يعتمد العرض على نص قوي وممثلين قادرين على تقديم العمل، معتبرًا أن هذه العناصر هي التي تصنع قيمة المسرح.

الأخوان ملص في مشهد من مسرحية "حديقة الحيوان" – 15 حزيران 2026 (عنب بلدي/أمير حقوق)

مشجعون يتحدثون عن..

نسخة باردة من المونديال

عنب بلدي – يزن قر

مع انطلاق كأس العالم 2026 في أمريكا وكندا والمكسيك، وجد المشجع السوري نفسه أمام تحدٍ مختلف عن متابعة النتائج أو حسابات التأهل، يتمثل في توقيت المباريات الذي جاء بعيدًا عن العادات اليومية للجمهور في سوريا.

ففارق التوقيت الكبير بين الشرق الأوسط وقارة أمريكا الشمالية أدى إلى إقامة معظم المباريات في ساعات متأخرة من الليل أو في ساعات الفجر الأولى، ما جعل متابعة البطولة بشكل مباشر مهمة شاقة بالنسبة للكثيرين.

انتشار أعلام المنتخبات العالمية في شوارع مدينة اللاذقية قبل بدء بطولة كأس العالم – 7 حزيران 2026 (أخبار اللاذقية)

وعلى عكس النسخ السابقة التي أُقيمت في 17 من حزيران الحالي، عند الرابعة فجرًا، بسبب التزامه بالعمل الذي يبدأ عند الساعة الثامنة صباحًا.

وأضاف محمد أن المونديال حدث ينتظره الملايين حول العالم، لكن الظروف المعيشية وضغوط الحياة فرضت عليه في النهاية تجاوز عدد من مباريات كأس العالم، والاكتفاء بمتابعة النتائج لاحقًا بدل المشاهدة المباشرة.

متعة مفقودة

رغم التحديات التي فرضها توقيت مباريات كأس العالم المتأخر، نجح بعض المشجعين في التأقلم ومواكبة أغلب المباريات.

وفي مواجهة هذا الواقع، قال طبيب الأسنان محمد بدلية، لعنب بلدي، إنه استطاع تنظيم يومه بطريقة تتيح له متابعة المباريات، إذ اضطر إلى تأجيل عدد من مواعيد المرضى إلى ساعات الظهيرة، دون أن يؤثر ذلك بشكل كبير على التزاماته المهنية.

غير أن هذا التكيّف لم يخلُ من جوانب سلبية، إذ أشار محمد إلى أن أبرز ما افتقده خلال هذه النسخة من كأس العالم هو غياب الأجواء الجماهيرية، والتجمعات التي كانت ترافق المباريات في النسخ السابقة، ما جعل المتابعة تجربة فردية أكثر منها جماعية، رغم نجاحه في التوفيق بين العمل والشغف بالبطولة.

مقاهٍ استعدت للمونديال.. زبائن غائبون

لم يقتصر تأثير فارق التوقيت على المشجعين فقط، بل امتد إلى أصحاب المقاهي الذين كانوا يعولون على كأس العالم لتنشيط الحركة التجارية خلال أسابيع البطولة.

وفي هذا السياق، قال محمد أبو عقل، صاحب مقهى في حي الصليبة بمدينة اللاذقية، لعنب بلدي، إن المقهى استعد للمونديال عبر تجهيز شاشات العرض وزيادة عدد العاملين خلال فترة البطولة، على أمل استقطاب أعداد كبيرة من المشجعين كما جرت العادة في النسخ السابقة.

وأضاف محمد أن الواقع جاء مختلفًا عن التوقعات، إذ إن أغلبية المباريات تُقام بعد منتصف الليل أو في ساعات الفجر الأولى، ما دفع كثيرًا من الزبائن إلى متابعة المباريات من منازلهم أو الاكتفاء بمتابعة النتائج في اليوم التالي.

وأشار إلى أن بعض المواجهات الكبرى، مثل مباريات الأرجنتين والبرازيل وألمانيا، تشهد حضورًا محدودًا من المشجعين، إلا أن الإقبال يبقى أقل بكثير مقارنة بالنسخ السابقة من كأس العالم، التي كانت تُقام في أوقات أكثر ملاءمة للجمهور السوري.

وأوضح أن المقاهي كانت تراهن على البطولة لتعويض جزء من الركود الذي تعيشه، إلا أن فارق التوقيت حرمها من الاستفادة المتوقعة، وجعل الحركة خلال أيام المونديال أقل بكثير مما كان يأمله أصحابها.

ورغم كل هذه الصعوبات، لا يزال كثير من السوريين يحاولون التمسك بمتابعة الحدث الكروي الأبرز في العالم، ولو بطرق مختلفة، فبين من يكتفي بمشاهدة الملخصات صباحًا، ومن يختار مباراة أو اثنتين فقط للسهر من أجلها، تبدو متابعة كأس العالم 2026 تجربة مختلفة فرضتها الجغرافيا وفارق التوقيت أكثر مما فرضتها المنافسة داخل الملعب.

محترفو الكرة السوريون في الخارج.. فرصة مهدورة

تواجه كرة القدم السورية تحديات واضحة في ملف الاحتراف وتطوير اللاعبين، في ظل تراجع فرص الاحتراف الخارجي وضعف منظومة الإعداد والتأهيل محليًا.

ويعد الاحتراف في الدوريات الخارجية عاملًا أساسيًا في رفع المستوى الفني والبدني والذهني للاعبين، مقارنة بالواقع المحلي الذي يفتقد العديد من مقومات الاحتراف الحديثة.

وفي المقابل، أثبتت تجارب عربية عدة نجاحها في هذا المجال، من خلال اعتماد استراتيجيات واضحة في اكتشاف المواهب، وتطويرها منذ الفئات العمرية، وتوفير بيئات احترافية أسهمت في رفع مستوى اللاعبين وفتح أبواب الاحتراف الخارجي أمامهم بشكل أوسع، مما أسهم في تأهلهم إلى كأس العالم.

لاعبون سوريون في بلاد الاغتراب

اللاعبون السوريون المغتربون، الذين ولدوا أو نشؤوا في أوروبا، يشكلون مكسبًا كبيرًا لكرة القدم السورية، كونهم لم يكلفوا الاتحاد السوري أي جهد .

وفي هذا السياق، قال الإعلامي الرياضي أنس عمو، لعنب بلدي، إن معظم اللاعبين السوريين المحترفين لا ينشطون في الدوريات الأوروبية الكبرى، وإن أغلبية اللاعبين الذين يتم استدعاؤهم للمنتخب ينشطون في الدوري السويدي أو في دوريات متقاربة من حيث المستوى، فيما يلعب اللاعبون الذين يُطرح اسمهم باستمرار ضمن خيارات المنتخب في الدرجات الدنيا من الدوري الألماني.

وتطرق عمو إلى حالة اللاعب محمود داوود، معتبرًا أنه كان أحد أبرز اللاعبين السوريين في أوروبا خلال السنوات الماضية، بعدما لعب مع المنتخب الألماني وخاض تجارب بارزة مع أندية كبرى مثل بوروسيا دورتموند وبرايتون.

وأضاف أن الاتحاد السوري لم ينجح في استقطابه بالوقت المناسب، مؤكدًا أن اللاعب يمر حاليًا بإحدى أصعب مراحل مسيرته الرياضية، في وقت يحاول فيه الاتحاد عمو للمشاركة مع المنتخب في كأس آسيا.

وشدد الإعلامي الرياضي على ضرورة وضع سياسة تسويقية وآلية جديدة للتعامل مع اللاعبين المغتربين، تقوم على بناء قاعدة بيانات شاملة للمواهب السورية في أوروبا منذ الأعمار الصغيرة، والعمل على استدعائهم إلى منتخبات الفئات العمرية وإبرازهم بالشكل الصحيح.

واقترح عمو توقيع مذكرات تفاهم وبروتوكولات تعاون مع دول أخرى لدعم اللاعب السوري، مستشهدًا بمنتخب كوراساو الذي يلعب حاليًا في كأس العالم، والذي يضم لاعبًا واحدًا من مواليد كوراساو، بينما بقية لاعبيه من المحترفين أو من المولودين خارج البلاد.

تعزيز التعاون لرفع المستوى

دعا الإعلامي الرياضي أنس عمو إلى تعزيز التعاون بين الاتحاد السوري لكرة القدم وشركات ووكلاء رياضيين عالميين لتسويق اللاعبين السوريين في سن مبكرة، بما يسهم في تطوير مسيرتهم الاحترافية والاستفادة منهم مستقبلًا على مستوى المنتخبات.

واستشهد بالتجربة المغربية، موضحًا أن المغرب يحرص على استدعاء اللاعبين المغتربين للمشاركة مع منتخبات الفئات العمرية في العديد من البطولات، الأمر الذي يسهم في تسليط الضوء عليهم ومنحهم فرصًا للانتقال إلى أندية كبرى.

ووفقًا لعمو، فإن عدد اللاعبين السوريين المحترفين خارجيًا تراجع بشكل كبير نتيجة غياب استراتيجية واضحة لدعم الاحتراف، مضيفًا أن الدوريات العربية أصبحت تبحث عن لاعبين بجودة أعلى.

وتعد التجربة الأردنية نموذجًا ناجحًا في تطوير اللاعبين وتسويقهم، بحسب عمو، إذ لم يكن لدى الأردن قبل سنوات لاعبون مغتربون في أوروبا، لكنه بات اليوم يملك محترفين في الدوريات الكبرى منها الدوري الفرنسي، وأصبح اللاعب الأردني مطلوبًا عربيًا وأوروبيًا.

وعزا ذلك إلى وجود قاعدة بيانات وإحصائيات دقيقة، إلى جانب خوض المنتخب الأردني مباريات ودية قوية أسهمت في إبراز اللاعبين وفتح أبواب الاحتراف أمامهم، مؤكدًا أن الكرة السورية تفتقر حاليًا إلى هذه المنهجية.

ونوه عمو إلى أن الاحتراف الخارجي يسهم بشكل كبير في تطوير اللاعب السوري فنيًا وبدنيًا، مؤكدًا أن اللاعب المحلي يفتقد العقلية الاحترافية ومقوماتها الأساسية، مثل وجود وكيل أعمال، ومحام يتابع شؤونه القانونية، ومدرب خاص، إضافة إلى الالتزام بالبرامج التدريبية والغذائية.

عمو نوّه إلى أن المدربين والمعيّنين البدنيين في سوريا لم يحصلوا على فرص كافية للاحتكاك أو التطوير من خلال الدورات وورشات العمل والبعثات الخارجية.

وأضاف أن الدوري السوري يفتقد الكثير من مقومات التطور، سواء على مستوى الملاعب والبنية التحتية والكوادر البشرية والتحكيم أو الاستراتيجية التنظيمية، ما يجعل الاحتراف الخارجي الطريق الأهم لرفع مستوى اللاعب ودعم حظوظ المنتخب في التأهل إلى كأس العالم.

مرحلة التكوين والظروف الصعبة

اللاعب السوري الذي ينشأ داخل البلاد لا يقل موهبة عن نظيره في أوروبا، بل يتفوق عليه أحيانًا، بحسب ما قاله الإعلامي عمو، إلا أن الفارق يكمن في مرحلة التكوين، حيث يحظى اللاعب في أوروبا ببرامج إعداد متكاملة تشمل التدريب المتخصص، والاحتكاك المستمر، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، إلى جانب الدعم الذهني والبدني والفني.

وفي المقابل، أشار عمو إلى أن اللاعب المحلي يعاني من ظروف معيشية صعبة، وضعف في برامج التدريب والمنافسة، فضلًا عن غياب فرص الاحتكاك الخارجي والمباريات الودية الدولية، ما يحد من تطوره وقدرته على الوصول إلى مستويات أعلى.

بيانات نحو 60% من المستخدمين متاحة علنًا

نسخة منك تباع على الإنترنت.. هل تعرفها؟

في وقت باتت فيه البيانات الشخصية هي النفط الجديد للاقتصاد العالمي، كشفت اختصاصية الابتكار والتحول الرقمي نور العيطه، عن أرقام صادمة تعكس الحجم المرعب لقطاع "وسطاء البيانات" (Data Brokers)، محذرة من المخاطر المتزايدة لما يُعرف بـ"الظل الرقمي" للمستخدمين.

وفي تفاصيل تبرز هيمنة هذا القطاع الخفي، أوضحت العيطه، في حديث إلى عنب بلدي، أن القيمة السوقية لوسطاء البيانات قفزت إلى نحو 278 مليار دولار، وسط توقعات بنمو متسارع يصل إلى 512 مليار دولار بحلول عام 2033، وفق تقرير لمؤسسة "Grand View Research".

وتكمن الخطورة الكبرى في تشكل "الظل الرقمي" من خلال تتبع وجمع أدق سلوكيات المستخدمين وبياناتهم الشخصية دون إذن صريح منهم، لتتحول هذه المنظومة إلى قوة اقتصادية استثنائية تفوق في ضخامتها اتحاد كرة القدم الأمريكي وصناعة الموسيقا وهوليوود مجتمعة.

وأشارت الاختصاصية الرقمية إلى أن الولايات المتحدة وحدها تضم أكثر من 750 شركة وسيط بيانات مسجلة رسميًا، بينما يفوق العدد الحقيقي ذلك بكثير.

وأردفت أن هذه الشركات، التي غالبًا ما يجهل المستخدمون أسماءها، تجمع معلومات شاملة وعميقة تشمل المواقع الجغرافية والسلوك الشرائي والاهتمامات وحتى ساعات النوم، مبيّنة أن هذا الأثر المخفي هو ما يطلق عليه خبراء الأمن الرقمي "الظل الرقمي" (Digital Shadow)، الذي يمثل منظومة معلوماتية أضخم بكثير مما ينشره الشخص بإرادته.

ولفتت العيطه إلى أن البيانات العامة التي يمكن للمستخدم رصدها علنًا عند البحث عن اسمه بين علامتي تنصيص ("") على محرك البحث "جوجل"، مثل الصور القديمة والتعليقات وأماكن العمل السابقة، لا تشكل في الواقع إلا الجزء الصغير والظاهر فقط من حجم البيانات الحقيقي والمخفي الذي تديره تلك الشركات.

وتعتبر اختصاصية الابتكار والتحول الرقمي أن البيانات باتت تمثل حجر الأساس لكل خطوة في الثورة التقنية المتسارعة، مؤكدة أن نحو 59% من مستخدمي الإنترنت لديهم 12 نقطة بيانات شخصية على الأقل متاحة علنًا للبيع، وتشمل الأسماء والأعمار والعناوين وأرقام الهواتف ومستويات الدخل والتعليم.

وأضافت أن الطفرة الحالية في تقنيات الذكاء الاصطناعي وخوارزمياته الذكية لم تولد عبقرية، بل تتغذى مباشرة على ملايين الملفات الشخصية المجمعة عن البشر وسلوكياتهم، مشيرة إلى أن الخوارزميات تصبح أكثر ذكاء وقربًا من تفكيرنا كلما زاد حجم البيانات المجمعة حول أنماط عيشنا اليومية.

وحذرت الاختصاصية الرقمية من سلوكيات المستخدمين التي تسهم في تفعيل هذا التتبع، وفي مقدمتها الضغط العشوائي على زر "موافق" دون قراءة الشروط، ومنح أذون غير مبررة للتطبيقات، كطلب تطبيق المصباح اليدوي الوصول للموقع الجغرافي، بالإضافة إلى القبول السريع للفات الارتباط (Cookies) لتجاوزها وتصفح المحتوى.

وذكرت أن التفاصيل السابقة تشكل الحصة الكبرى من بيانات السوق التي يقدمها البشر مجانًا مقابل تطبيقات أو ألعاب أو فلاتر صور ظريفة.

وفيما يتعلق بالثمن الفعلي، قالت العيطه إن هذه البيانات الستباحة تُستخدم ضد المستخدمين لتحديد أسعار التأمين، وفرص قبولهم في الوظائف، وتغيير أسعار منتجات التسوق الإلكتروني من شخص لآخر، وصولًا إلى توجيه الإعلانات السياسية المخصصة قبل الانتخابات.

خلاصة القول، لم يعد المستخدم مجرد مستهلك عادي يتصفح "الويب"، بل تحول إلى "المنتَج" الأساسي نفسه، تُباع بياناته وتُشترى في سوق خفية تديرها شركات وسطاء البيانات، ما يضعنا جميعًا أمام حقيقة مقلقة، ويطرح تساؤلًا جوهريًا: "ماذا يعرف الإنترنت عنا، ولم نعد نحن نعرفه عن أنفسنا؟".

"البارودية"..

حي حموي يبوح بحكايات الأمراء وصنّاع البارود

في قلب حماة، وعلى تلة مرتفعة تطل على نواعيرها الخالدة، يقع حي البارودية العريق، ليكون شاهدًا على تاريخ المدينة الذي يمتد لآلاف السنين.

لم يكن هذا الحي مجرد بقعة جغرافية عابرة، بل مركزًا للحكم ومهدًا للصناعة على مر العصور، إذ لا تزال جدرانه الحجرية تهمس بحكايات الأمراء وصنّاع البارود حتى يومنا هذا، رغم الإهمال المتزايد الذي يهدد معالمه بالاندثار.

تلة تطل على النواعير

يمتد الحي العتيق في منطقة "الحاضر" شرقي مدينة حماة، على تلة استراتيجية تُعرف محليًا باسم "طلعة الشيخ مكنون"، ما منحه قيمة دفاعية وسكنية رفيعة، وجعله مقصدًا للحكام وأمراء المدينة، إذ يطل مباشرة على نواعير حماة الشهيرة وقلعتها التاريخية.

وتقدّر المصادر التاريخية عدد سكانه عام 1961 بنحو 4285 نسمة فقط، لكن طابعه الضيق والحميمي ظل ميزته الأكثر ثباتًا.

من البارود إلى الأثر

تتعدد الروايات حول أصل تسمية "البارودية" في ظل غياب وثائق عثمانية مبكرة توضح ذلك.

وبحسب المؤرخ ياسر صابوني في كتابه "تاريخ حماة"، فإن تسمية الحي تعود لعائلة "البارودي" العريقة التي استقرت فيه، وكان أفرادها متخصصين في صناعة البارود للدولة العثمانية مطلع القرن العاشر الهجري.

هناك رأي آخر يقول إن معملًا للبارود كان قائمًا في الحي آنذاك، ما جعله مركزًا حيويًا للصناعة الحربية.

في المقابل، كان الحي يُعرف قديمًا باسم "المنزلة القبلية"، بحسب بعض المخطوطات المحلية، وذلك بسبب موقعه المنفصل بعض الشيء عن صخب المدينة.

وبين تلك الروايتين، يبقى الاسم مرتبطًا في الذاكرة الشعبية بالبارود والصخب، ما يعكس مرحلتين من تاريخ الحي: مرحلة الصناعة العسكرية، ومرحلة السكن الأميري.

قصر الأمير المهجور وحمام العيسيي

تذكر الدراسات الأثرية المحلية أن أبرز معالم الحي هو "قصر عبد الله البارودي الأثري"، المعروف بـ"بيت الشيخ عبد الله البارودي".

مدخل جامع "العيسيي" التاريخي بحي البارودية في مدينة حماة 3 أيار 2025 (صفحة الفداء)

وبحسب مدونة ياسر عرواني (مهتم بتاريخ وتراث مدينة حماة)، يقع هذا القصر الذي يعود تاريخ بنائه إلى العهد العثماني في موقع استراتيجي على تلة "الشيخ مكنون" أو "طلعة الشيخ مكنون"، ليُطل مباشرة على قلب مدينة حماة، ويشرف على نواعيرها وقلعتها.

شُيد القصر بأسلوب يجمع بين الطراز العثماني الفخم والطراز الحموي التقليدي، ويتميز بأسقفه العالية، ونوافذه الخشبية الواسعة، وفنائه الداخلي (الواسط)، وديكوراته الحجرية البسيطة.

إلى الغرب من القصر، لا يزال جامع "العيسيي" وحمام "العيسيي" الأثري قائمين، ليشكلا مع القصر مجمعًا سكنيًا ودينيًا وخدميًا متكاملًا.

هذا الصرح التاريخي يعاني اليوم من إهمال وهجران، إذ تعرض للحرق خلال أحداث مجزرة حماة عام 1982، وما زالت آثار الضرر ظاهرة للعيان.

ويطالب الأهالي والمهتمون بإعادة تأهيله قبل أن يتحول إلى كومة أنقاض، فهو ليس مجرد بناء، بل جزء من ذاكرة المدينة، بحسب مدونة عرواني.

بين الحكايات والواقع

بعيدًا عن الحقائق التاريخية، تبقى حكاية شعبية تتداولها أجيال الحي، مفادها أن رائحة البارود كانت تفوح من جدران البيوت القديمة أيام المطر، وكأن الأرض ما زالت تحتفظ بقايا الصناعة الحربية. ولا يجد الباحثون دليلًا ماديًا على هذه الحكاية، لكنها تظل جزءًا من هوية المكان وسحره الخاص.

واليوم، يُنظر إلى حي البارودية كموقع يجمع بين صفتين متناقضتين، فهو من جهة شاهد حي على العمارة العثمانية والحكم المحلي، ومن جهة أخرى يعاني من نقص حاد في الخدمات الأساسية، فشوارعه الضيقة غير مهيأة، وشبكات الصرف الصحي متآكلة، ويعاني الأهالي من غياب أي دورات مياه عامة أو مواقف سيارات أو خدمات أخرى تليق بمكانته التاريخية.

كتاب

"عين الشرق".. مرآة دمشق عبر التاريخ

تقدم رواية "عين الشرق"، للكاتب والصحفي السوري إبراهيم الجبين، عملًا يفكك العلاقة بين مدينة دمشق والذاكرة المرتبطة بها عبر قراءة العاصمة الأقدم في التاريخ بوصفها مركزًا شهد التحولات التاريخية والسياسية والاجتماعية.

تقع الرواية في 375 صفحة، وتعتمد بناء سرديًا ينتقل بين أزمنة متداخلة، حيث جرى ذكر العهد الروماني حين ينسب إلى الإمبراطور يوليانوس إطلاق تسمية "عين الشرق" على دمشق، مرورًا بمرحلة الستينيات وصعود حزب "البعث"، وليس انتهاء باللحظات التي سبقت اندلاع الثورة السورية في استعراض لما مرت به دمشق عبر التاريخ.

وبهذا اعتمدت بنية النص على تعدد الأزمنة، إذ لا يسير ضمن خط زمني واحد، وإنما عبر مجموعة الذاكرتين الفردية والجمعية مع تداخل الواقع والإسقاطات الرمزية والتاريخية.

تنطلق الرواية من لقاء يجمع الراوي برسام طاعن بالسن في مرسمه داخل التكية السليمانية بالعاصمة السورية دمشق، وهو شخصية تحمل ذاكرة مرتبطة بتاريخ الأجهزة الأمنية في خمسينيات القرن الماضي، حيث عمل في الشعبة الثانية للمخابرات السورية، ويستعيد عبر حديثه محطات من العنف السياسي والتحولات التي شهدتها سوريا في سلطة "البعث".

ويمثل ذلك الرسام إحدى الشخصيات المحورية في النص كحامل لذاكرة السلطة، إذ تتقاطع سيرته الشخصية مع تاريخ سياسي أوسع.

في المقابل، تبقى دمشق هي الشخصية المركزية بـ"عين الشرق"، إذ تظهر ككيان تشكل عبر تراكم التاريخ والصراع، وتتحول إلى كتاب مفتوح لتجارب إنسانية وسياسية.

تستحضر الرواية شخصيات ووجوهًا متعددة من مشارق الأرض ومغاربها في بناء يضع المدينة داخل السرد، باعتبارها نقطة التقاء بين الماضي والحاضر.

وتمضي رواية "عين الشرق" في استحضار طيف واسع من الشخصيات والحكايات التي عبرت دمشق أو استقرت فيها قادمة من جهات وثقافات متعددة، لتتقاطع مساراتها في أحياء المدينة.

وبين هذا التنوع الإنساني، تبقى دمشق الشخصية الأكثر حضورًا في الرواية، والمحور الذي تنتظم حوله الأحداث والذكريات، وبذلك تكتب الرواية عنوانها، دمشق عين الشرق.

ورغم تبدل الأسماء والملامح في بعض المواضع، فإن العمل يلامس وقائع وتجارب سيجد كثير من القراء صدى لها في وجدانهم، كما تعيد الرواية قراءة مرحلة ما قبل الثورة السورية عبر تتبع التراكمات السياسية والاجتماعية التي سبقتها .

من إبراهيم الجبين؟

روائي وصحفي وشاعر سوري يقيم في ألمانيا، صدرت له عدة أعمال أدبية في الرواية والشعر، من أبرزها روايتا "عين الشرق" و"يوميات يهودي من دمشق"، كما تُرجمت بعض أعماله إلى اللغة الألمانية.

كتب في الصحافة السورية والعربية منذ ثمانينيات القرن الماضي، وعُرف بمقالاته الجريئة ونقد السلطة، وإلى جانب نشاطه الروائي والصحفي، عُرف الجبين باهتمامه بأدب الرحلات وتحقيق المخطوطات التاريخية.

وحاز جائزة "ابن بطوطة لأدب الرحلة" عن تحقيقه مخطوطة "الرحلة الأوروبية" للأديب والسياسي السوري فخري البارودي، التي توثق رحلة قام بها الأخير بين عامي 1911 و1912.

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org

الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرْم الثورة

الأحد 21 حزيران / يونيو 2026
العـدد 748 – السنة الخامسة عشرة

20 صفحة
سـعر النسـخة 100 ليـرة سورية

"تشرين الرياضية"..
ذاكرة اجتماعية تولد داخل حديقة وسط دمشق

عنب بلدي – أمير حقوق

في كل مدينة هناك أماكن لا تُقاس قيمتها بما صُممت من أجله، بل بما يتركه الناس فيها من حكايات، أماكن تبدأ بوظيفة محددة، ثم تتحول مع الزمن إلى جزء من ذاكرة السكان، تحفظ أصواتهم ولقاءاتهم وأيامهم العادية التي لا تظهر في الصور الرسمية للمدينة.
عند بوابة حديقة "مدينة تشرين الرياضية" في دمشق، قد يبدو المشهد في البداية عاديًا، أشجار ومقاعد وممرات بين الأندية والملاعب، وأشخاص يقضون بعض الوقت، لكن التفاصيل الصغيرة تكشف قصة مختلفة.

في تلك الفسحة، يمكنك أن ترصد سيدة مسنة تبدأ صباحها بجلسة مع صديقاتها، عائلة تبحث عن ساعة هادئة بعيدًا عن ضجيج المدينة، شباب يتبادلون الحديث عن أحلامهم، طفل يركض بين الأشجار، ورجل كبير يتابع المشهد وكأنه يستعيد سنوات من عمره.
هنا لم تعد الحديقة مجرد مساحة خضراء مرتبطة بملعب رياضي، بل تحولت إلى مساحة اجتماعية مفتوحة، مكان يجتمع فيه الناس ليس لأن لديهم هدفًا واحدًا، بل لأن المكان نفسه أصبح جزءًا من حياتهم، فالحديقة أصبحت أشبه بمدينة مصغرة، فيها كل الأعمار، وكل القصص، وكل التفاصيل التي تصنع الحياة اليومية.

من ملعب رياضي إلى قلب اجتماعي للمدينة

ارتبط اسم حديقة "مدينة تشرين الرياضية" لسنوات بالمكان الرياضي المحيط بها، فكانت جزءًا من فضاء يقصده اللاعبون والرياضيون والمتابعون، لكن مع مرور الوقت تغيرت علاقتها بالناس، وأصبح حضورها يتجاوز النشاط الرياضي.
لم يعد الزائر يأتي فقط لمتابعة مباراة أو ممارسة نشاط رياضي معيّن، بل أصبحت الحديقة مقصدًا بحد ذاته، ومكانًا للجلوس وللقاء وللحصول على مساحة من الهدوء.
قال عبد الوهاب العتر، أحد رواد الحديقة، "في البداية كان الناس يربطون المكان بالملعب فقط، لكن مع الوقت صار للحديقة حضورها الخاص، فهناك أشخاص يأتون فقط لأنهم اعتادوا الجلوس هنا، أو لأنهم يعرفون أنهم سيجدون من يتحدثون معه".
هذا التحول يكشف أن المكان العام لا يبقى كما خُطط له فقط، بل يعيد الناس تشكيله بحسب حاجاتهم، فالمدينة لا تصنعها الأبنية وحدها، بل العلاقات التي تنشأ داخل هذه الأبنية والمساحات، بحسب تعبير الرجل الخمسيني.

الحديقة كـ"فيسبوك قديم"

قبل أن تصبح العلاقات الاجتماعية مرتبطة بالهواتف والمنصات الرقمية، كانت الحدائق والساحات العامة تقوم بدور يشبه شبكات التواصل، واليوم تعيد الدور بطريقة مختلفة.
في ساعات الصباح، تبدأ إحدى أكثر صور الحديقة حضورًا، مجموعة من السيدات الكبيرات يجتمعن في مكان يعرفنه جيدًا. تبدأ الجلسة بتلاوة القرآن والأدعية والاستغفار، ثم تنتقل إلى أحاديث الحياة اليومية، أخبار الأبناء، الجيران، الذكريات، ومن غاب ومن حضر.
السيدة الستينية سميرة المعراني، قالت لعنب بلدي، إن علاقتها بتلك السيدات بسيطة وهادئة قبل أن تصبح الحديقة مكانًا معروفًا للقاءات الصباحية. كانت تأتي كل واحدة منهن في الصباح الباكر، تحمل مصحفها، تختار مكانًا قريبًا من الأشجار، وتجلس بمفردها لتتلو القرآن في بداية يومها.
كان المشهد يتكرر يوميًا، سيدات متفرقات، كل واحدة في عالمها الخاص، لكن المكان كان يجمعهن حتى قبل أن تجمعهن الأحاديث.
ومع مرور الأيام، بدأت الألفة بين الوجوه، السلام الصباحي تحول إلى حديث قصير، والحديث القصير تحول إلى معرفة، وفي أحد الأيام، اقترحت إحدى السيدات فكرة جمعت هذا الوجود المتفرق، وأن تصبح التلاوة جماعية بدل أن تبقى كل واحدة وحدها.
منذ ذلك اليوم قبل عدة سنوات، تحولت الجلسة إلى عادة يومية لا تتوقف مع تغير الفصول، ففي أيام الشتاء الباردة، حيث يحمل الصباح قسوته، وفي أيام الصيف الحارة، تبقى المجموعة محافظة على موعدها.
وهنا تظهر الحديقة بصورة مختلفة، لم تعد مجرد مساحة للجلوس، بل أصبحت مكانًا يحول العادات الفردية إلى علاقات اجتماعية، فلحظة بسيطة بدأت بسيدة تحمل مصحفها وحدها، انتهت بمجموعة من السيدات لديهن موعد وذاكرة مشتركة.
فكما تجمع منصات التواصل اليوم الناس خلف الشاشات، كانت هذه الحديقة تفعل ذلك بطريقة قديمة، تجمعهم عبر الحضور والحديث والاعتياد اليومي.

> **بدأنا كل واحدة وحدها مع مصحفها، ثم جمعنا المكان، فأصبحت التلاوة موعدًا يجمعنا، ثم ننتقل إلى أحاديث الحياة اليومية، أخبار الأبناء، الجيران، الذكريات، ومن غاب ومن حضر.**
>
> سميرة المعراني
> من رواد حديقة "مدينة تشرين الرياضية"

مقاعد الحديقة.. أرشيف صامت للمدينة

قد تبدو المقاعد ضمن الحديقة وممراتها مجرد تفاصيل صغيرة في المكان، لكنها في الحقيقة تحمل ذاكرة لا تُكتب.
على مقعد واحد قد يجلس شاب يتحدث عن مستقبله، وعلى المقعد نفسه بعد سنوات قد تجلس عائلة تستعيد ذكرى قديمة، فبعض المقاعد شهدت صداقات بدأت، وأحاديث طويلة، وانتظارات، وقرارات.
وهنا يتحدث الشاب العشريني علي الكحيلي أحد رواد الحديقة، لعنب بلدي، "أحيانًا لا تتذكر تفاصيل اليوم، لكنك تتذكر أين كنت تجلس ومن كان معك، المكان يصبح جزءًا من الذكرى"، فالحديقة لا تحفظ أسماء زوارها، لكنها تحفظ آثارهم، كل زاوية فيها تحمل قصة غير معلنة، وكل مكان جلوس يتحول إلى صفحة من ذاكرة المدينة.

بين طفل يلعب وشاب يحلم وكبير يتذكر

من أكثر المشاهد التي تمنح الحديقة خصوصيتها أنها تجمع أزمنة مختلفة في لحظة واحدة، فأي زائر يشاهد طفلًا يركض خلف كرة صغيرة، وشابًا يجلس مع أصدقائه يتحدث عن الدراسة والعمل والمستقبل، ورجلًا مسنًا يراقب الجميع ويعود بذاكرته إلى سنوات بعيدة.
قال السبعيني محمد الحمصي، إنه حين يرى الأطفال يلعبون، يتذكر أيامه، متابعًا والضحكة ترتسم على وجهه: "نفس الحماس ونفس الضحكة، فقط الزمن تغير"
وأضاف محمد لعنب بلدي أنه في هذا المكان، لا تعيش الأجيال منفصلة، الماضي والحاضر والمستقبل يجلسون على المقاعد نفسها، فالطفل يصنع ذكرياته الأولى، والشاب يصنع قراراته، والكبير يستعيد قصته.

حديقة لا تسأل: من أنت؟

في كثير من الأماكن يحتاج الإنسان إلى سبب واضح للحضور، أما الحديقة العامة فتمنح الناس حق الوجود فقط.
وهنا لا يحتاج الشخص إلى بطاقة أو مناسبة أو تعريف عن انتمائه الجغرافي والديني، فيجلس الجميع في المكان نفسه، عائلة، شاب، مسن، طفل، وأصدقاء، "كل شخص يأتي بطريقته، لكن بالنهاية الجميع يجلسون في المكان نفسه"، بحسب السبعيني محمد الحمصي.
وبرأيه، هنا تظهر قيمة الحديقة كمساحة اجتماعية، فهي تجمع الناس قبل أن تصنفهم، وتمنحهم فرصة اللقاء بعيدًا عن الاختلافات.
وبذلك لا تظهر حديقة "مدينة تشرين الرياضية" مجرد مساحة خضراء بجانب ملعب، بل كنموذج لكيفية صناعة المدن لذاكرتها من خلال تفاصيل بسيطة.

حركة الزوار في حديقة "مدينة تشرين الرياضية" – 10 حزيران 2026 (عنب بلدي/ أمير حقوق)

طرائف رياضية شغل بلادنا

خطيب بدلة

الحديث عن كأس العالم، يحتاج إلى مختصين بالشؤون الرياضية، أو هواة مشدودين إلى المباريات، لديهم معلومات عن تشكيلات الفرق، وأسماء اللاعبين، والأندية التي يلعبون فيها، وأسعار اللاعبين التي تصل إلى مئات الملايين، وهذا ليس شأني، بالطبع، ولكن لدي، مع ذلك، قصصًا، وحكايات، ومواقف طريفة، من عالم الرياضة، وخاصة في بلادنا المتخلفة.
ذات يوم، كتب الأديب التركي، عزيز نسين، فكرة لا تغادر مخيلتي: أن التخلف ظاهرة عامة، ومتكاملة، فالدولة المتخلفة في كل مناحي الحياة، لا يمكن أن تكون متقدمة في كرة القدم، حتى ولو كانت غنية، تمتلك فائضًا من المال، ففي هذه الحالة، يُصرف المال، ويبقى المتخلف متخلفًا. وإن كان شراء اللاعبين، يحسن من أداء الأندية، إلا أنه يعجز عن تحسين أداء المنتخبات الوطنية، ولكن الفريق الوطني في بعض الدول، مثل المغرب ومصر، يكون قويًا، لأن عددًا لا بأس به من لاعبيهم، يلعبون في أندية أوروبية عريقة، ويتحولون في تلك الأندية إلى نجوم يحسب لهم، في الملاعب، ألف حساب.
حدثني الأستاذ إياد جميل محفوظ، لاعب كرة السلة الشهير الذي حمل لقب "أبو حديد"، أنه شارك مع المنتخب الوطني السوري في تصفيات أقيمت في ليبيا، أواسط الثمانينيات، وقبل بدء التصفيات، اعترض مسؤول ليبي على أن فريق كل دولة عربية، يرتدي لباسًا مختلفًا عن ألبسة فرق الدول الأخرى، وقال إن هذا يتعارض مع فكرة الوحدة العربية، التي لا تميز بين سوري وليبي وجزائري وصومالي! وحول اعتراضَه إلى واقع عملي، حينما أمر بجمع الملابس في مكان ما، وخلطها، وتوزيعها على لاعبي الفرق المختلفة، دون تمييز لألوانها، وصار الأشخاص الذين يرتدون ألبسة موحدة ويلعبون، ضمن خلطبيطة سخيفة، تدل على تخلفنا، بقوة.
الرياضة السورية، في أيام الأسدين، كانت فرجة لمن يحب أن يتفرج. كانت تروى، عن خيبات السوريين، قصص وحكايات وطرائف، تشير، كلها، إلى احتلال قطاع الرياضة من قبل البعثيين، والمسؤولين، والأشخاص المحسوبين على السلطة، وفي أثناء تشكيل البعثات الخارجية، كان الأمر يزداد سوءًا، وكارثية، فإذا أراد أحد أقارب مسؤول كبير، أن يأخذ خطيبته، ويمضي شهر العسل في أوروبا، لا أسهل من تسجيل اسمه بوظيفة معالج، أو مدلك، أو خبير جمع طابات في منطقة التماس، أو حامل بشكير، إذا كانت المباراة في الملاكمة، فكان يذهب، في كل وفد، جمع غفير من أصحاب الوساطات، برفقة عدد قليل من الرياضيين، ومع أن فرقنا كانت تنهزم، بفضل تركيبتها المتخلفة، إلا أن الاحتفال بهدف، أو بنقطة في جولة ملاكمة، أو الحصول على المركز الثالث في مسابقة، مناسبة للتطبيل، والتزمير، والسجود، وإهداء هذا النصر العظيم للقائد التاريخي المناضل، راعي الرياضة والرياضيين.
برأيي، الآن، أن ذلك الفساد في القطاع الرياضي، الذي كان منتشرًا في أيام الأسد، لم يكن فسادًا سلطويًا فقط، بل إن لعامل التخلف، الذي أشار إليه عزيز نسين، دورًا كبيرًا فيه، دليلي إلى ذلك أن نظام الأسد زال، وصار في ذمة التاريخ، ورياضتنا، مع ذلك، تتراجع، وتزداد فسادًا، وتخلفًا.

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper